



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:

ترفاس نائلة.

إشراف الأستاذ:

اسعيد مصطفى.

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
اسعيد مصطفى	أستاذ مساعد– ا –	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016–2017


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى من قال فيهما الله " ووصينا الانسان بوالديه احسانا "

الى من اهدتني الوصل دون خصام ...الى من ربتني و سقتني شهد المنام...الى فيض الحب و المودة ...الى التي سهرت من أجل راحتي أمي العزيزة حفظها الله

" فاطمة الزهراء "

الى رمز النبل و الاخلاق منبع الجود و الكرم ...الى الذي رافقني بارشاداته و توجيهاته النيرة طوال مشواري الدراسي أبي العزيز حفظه الله

" نور الدين "

الى إخوتي : عبد المطلب ، هاشم ، محمد علي .

الى كل الأهل و الأقارب

والى كل الاصدقاء و الزملاء

ترفاس نائلة

شكر و تقدير

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على هذه النعمة الطيبة

،نعمة العلم و البصيرة

انقدم بمعاني الشكر و التقدير الى مد لي يد المساعدة الاستاذ

" اسعيد مصطفى"

المشرف على هذه المذكرة

كما اتوجه بالشكر الى خالي "غزال عبد الله " على المجهود المبذول

و ارشاداته القيمة في انجاز هذا العمل

والى كل من ساعدني في اتمام هذا العمل و لو بابتسامة

مقدمـة

مقدمة

تعد نهاية الحرب الباردة نقطة تحول في العلاقات الدولية من حيث ما افرزه النظام الدولي بضرورة امتلاك القوة الاقتصادية التي تعد من اهم العوامل لبروز الدولة كقوة في الساحة الدولية ،نجد الصين من بين هذه الدول التي تسعى لامتلاك القوة الاقتصادية والبروز كقوة عالمية ،فهي توجه سياستها الخارجية من المنظور الاقتصادي نحو القارة الافريقية.

لذا شهدت السياسة العالمية في الآونة الأخيرة موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا من منظور العلاقات الإقتصادية والمبادلات التجارية وفقا للأهداف المرجوة و المحددات الموجودة في إفريقيا إضافة للوسائل المتبعة في تحقيق الاهداف ،فنجد السودان كدولة إفريقية تتمتع بأهمية باللغة لامتلاكها المقومات الاقتصادية خاصة النفط السوداني الذي يشكل محدد رئيسي في توجه السياسات العالمية نحوه ،فالصين من بين هذه القوى التي تجعل النفط السوداني كهدف رئيسي لها. لذا نحاول من خلال البحث تحليل طبيعة و أبعاد السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا عموما و السودان خصوصا ،إضافة الى تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا و الفرص المتاحة له في ذلك ، بالمقابل التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية نحو القارة الإفريقية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع المدروس في تنامي قوة الصين و تعاظم دورها فيما يخص المجال الاقتصادي و أنها تنتهج سياسة سلمية ناعمة لتطوير العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية مع القارة الافريقية.

كما تكمن أهميته أيضا في إفتقار الدراسات العربية حول السياسة الخارجية للصين في افريقيا ،بخلاف المراجع باللغات الاجنبية بحيث سوف تمثل هذه الدراسة إضافة بسيطة تخص دراسات السياسة الخارجية عموما و السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا خصوصا .

أهداف الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى :

- ✓ معرفة السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا في المجال الاقتصادي.
- ✓ محاولة الوقوف على خلفيات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا.
- ✓ التعرف على حقيقة النمو الصيني و الدور الذي تلعبه في الساحة الدولية و في القارة الافريقية .
- ✓ التعرف على الدور الذي تلعبه الصين في السودان.
- ✓ محاولة ابراز الفرص و التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

أسباب إختيار الموضوع :

تتلخص أسباب إختيار الموضوع في أسباب ذاتية و أسباب موضوعية .

الاسباب الذاتية :

تكمن في الرغبة و الميول الشخصي في دراسة مواضيع تتعلق بالسياسة الخارجية ،و على إعتبار ان موضوع السياسة الخارجية الصينية موجهة نحو افريقيا إذ تعتبر القارة الافريقية هي القارة التي انتمي اليها . و هذا لاضافة لبنة معرفية تخدم الباحثين و الدارسين في هذا المجال .

الاسباب الموضوعية :

تكمن في محاولة تقديم إطار تحليلي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا عامة ، و السودان خاصة ،و هذا لتعميق و فهم طبيعة توجهات الصين نحو القارة الافريقية ومن منظور اقتصادي ، لأن الصين تسعى لامتلاك و زيادة القوة الاقتصادية للبروز في الساحة العالمية .

إشكالية الدراسة :

إن سعي الصين للبروز كقوة عالمية يجعلها توجه سياستها الخارجية نحو القارة الافريقية التي تمتلك مقومات اقتصادية ،تمكنها من لعب دور مهم في السياسة العالمية ،و عليه يتم طرح الاشكالية التالية :

الى أي مدى يمكن اعتبار افريقيا منطقة اقتصادية مهمة في توجهات السياسة الخارجية الصينية ؟

و تندرج من الاشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية :

1/ ما هو مفهوم السياسة الخارجية ؟

2/ ما هي الاهداف و الوسائل المتبعة في تنفيذ سياسة الصين الخارجية تجاه افريقيا ؟

3/ ما هي الفرص المتاحة للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا؟

4/ ماهي التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ؟

الفرضيات :

- ✓ تنامي قوة الصين و تعاظم دورها الاقتصادي يفرض دور متميز في تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية .
- ✓ كلما تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني في افريقيا كلما زادت المبادلات بين الطرفين .
- ✓ وفرة الموارد الطبيعية في السودان عكست اهتمام الصين المميز بها .

منهج الدراسة :

إعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين مهمين لمعالجة الموضوع .

المنهج الوصفي التحليلي :

إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم الصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية وتحليل العلاقات بين الطرفين (الصين و القارة الإفريقية) لمعرفة أبعاد و طبيعة توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا عموما و السودان خصوصا.

منهج دراسة حالة :

إعتمدنا على هذا المنهج من خلال أنه سيسلط الضوء على السودان ، وهذا ما إتضح في الفصل الثالث كما تمت الإستعانة ببعض تقنيات المنهج الإحصائي الضروري في جميع الإحصائيات و المخططات التي تخدم الدراسة .

أدبيات الدراسة :

*مذكرة بعنوان **الإستراتيجية الصينية الإقتصادية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** – ، من إعداد قط سمير ، حيث حاول التركيز حقيقة النمو الصينية ودور الذي يمكن أن يلعبه في النظام الدولي و في إفريقيا ، كما حاول التركيز مدى النفوذ الصينية مقارنة بالنفوذ الغربي في المجال النفطي ، في الأخير ركز على الإيجابيات و السلبيات المترتبة على السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

*كتاب بعنوان **الصين في إفريقيا** شريك أم منافس لكتابه كريس ألدن ، وترجمة عثمان الجبالي المثلوثي حيث حاول الكاتب التركيز على العلاقات الصينية الإفريقية و توطيدها من خلال أن الصين قادرة على تكييف نفسها مع المشاغل الإفريقية ، و ركز أيضا على أن الوجود الصيني مرحب به من طرف الأفارقة ،

ليحاول في الأخير التركيز على أن أساس صلابة العلاقة الصينية الإفريقية المستقبلية هو السعي لتحقيق الربح لكلا الطرفين " الصين و الأفارقة ".

*كتاب بعنوان **la chime en afrique** لكاتبه olivier mbabia ، و الذي ركز فيه على الحضور الصيني الفعال و شامل لكل القارة ، الذي هو في أساسه شراكة إقتصادية تميزت بإيجابيات غالبة ساهمت في تنمية القارة ، و سلبيات محدودة التأثير.

صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص المراجع العلمية الأكاديمية المتخصصة في دراسات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا خاصة باللغة العربية ، بخلاف توفرها باللغة الأجنبية لكن نجد أن جل الدراسات الغربية تتناول الموضوع من منظور سلبي يركز على تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا و هذا يشكل تهديدات للقوى الكبرى .

تقسيم الدراسة :

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تضمن الفصل التأصيل و المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ،بحيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية. يتمثل الأول في التأصيل المفاهيمي للدراسة بحيث تم التركيز على مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها ،إضافة إلى أهداف و أدوات السياسة الخارجية ،و في الأخير تم التركيز على المحدد الاقتصادي باعتباره المحدد المهم في الدراسة.أما المبحث الثاني فتم التطرق الى أهم المقاربات النظرية التي تساعدنا على فهم و تفسير العلاقات الصينية الإفريقية ،لذا تطرقنا الى مقاربة القوة الناعمة و مقاربة الاعتماد المتبادل ، أما المبحث الثالث فتناول المقومات الإقتصادية التي تتمتع بها كل من إفريقيا و الصين .

أما الفصل الثاني فقد تناول طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا و قسم إلى ثلاث مباحث بحيث تناول المبحث الأول العلاقات الصينية الافريقية و الذي قسم إلى مطلبين المطلب الأول يخص العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة ،و المطلب الثاني يخص العلاقات بعد الحرب الباردة .أما بخصوص المبحث الثاني فقد تطرق الى توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ، فقد قسم إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفرقيا ،و المطلب الثاني تناول محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة السمراء ،و المطلب الثالث تمثل في أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا . و المبحث الثالث شمل العمق الإقتصادي الصيني في إفريقيا قسم الى مطلبين ،المطلب الأول شمل الاستثمارات الصينية في افريقيا ،و المطلب الثاني شمل التبادلات التجارية الصينية الافريقية.

في حين تمحور الفصل الثالث حول مكانة السودان في السياسة الخارجية الصينية وقسم الى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول معطيات حول العلاقات الصينية السودانية ،قسم إلى ثلاث مطالب بحيث تناول المطلب الأول الأهمية الإستراتيجية للسودان و المطلب الثاني تطرق إلى أهمية النفط السوداني،أما فيما يخص المطلب الثالث فتناول العلاقات الإقتصادية الصينية السودانية.

أما المبحث الثاني فشمل أبعاد السياسة الخارجية الصينية إتجاه السودان وقسم إلى ثلاث مطالب بحيث يتناول المطلب الأول أهداف الصين في السودان ،أما المطلب الثاني سيتم التطرق فيه إلى المحددات والوسائل المتبعة للسياسة الخارجية الصينية تجاه السودان ،أما المطلب الثالث فخصص للإستثمارات الصينية تجاه السودان ،و شمل المبحث الثالث تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ،بحيث قسم إلى مطلبين تناول المطلب الأول الفرص المتاحة لسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا أما المطلب الثاني فتناول التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

في هذا الفصل سنتطرق إلى الأطر المفاهيمية و النظرية ،و المقومات الاقتصادية لكل من إفريقيا و الصين ،على هذا الأساس قسم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية يتمثل الأول في التأصيل المفاهيمي للدراسة بحيث يتم التركيز على مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها ،إضافة إلى أهداف و أدوات السياسة الخارجية ،و في الأخير يتم التركيز على المحدد الاقتصادي باعتباره المحدد المهم في الدراسة.

أما المبحث الثاني فسيتم التطرق الى أهم المقاربات النظرية التي تساعدنا على فهم و تفسير العلاقات الصينية الإفريقية ،لذا تطرقنا الى مقاربة القوة الناعمة و مقاربة الاعتماد المتبادل . أما المبحث الثالث سنتناول فيه المقومات الإقتصادية التي تتمتع بها إفريقيا و التي تتمتع بها الصين.

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا .

سيتم التطرق في هذا المبحث تناول الجانب المفاهيمي ، لذا قسم المبحث إلى ثلاث مطالب . المطلب الأول يخص بمفهوم السياسة الخارجية و يتم التطرق الى المفاهيم المشابهة لها و أهدافها ، أما المطلب الثاني فيتناول أدوات السياسة الخارجية ، و فيما يخص المطلب الثالث فهو مخصص للمحدد الإقتصادي في السياسة الخارجية.

المطلب الاول : مفهوم السياسة الخرجية

شهد مفهوم السياسة الخارجية تنوع و تعدد من خلال إعطاء تعريفات من قبل المفكرين و الباحثين و هذا لتنوع مجالاتها ، سنحاول إبراز هذا المفهوم .

الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية

يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية الى تقسيم سلوكيات و تصرفات الدول التامة السيادة الى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل اقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية ،و تصرفات وسلوكيات تمارس خارج اقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية ، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الاوجه و المواضيع مع اطراف خارجية اخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب. وعلى هذا الاساس ازدادت اهمية السياسة وأصبحت اكثر تنوعا و تعقدا و تعددت التعاريف المقدمة من طرف المفكرين و الباحثين ،تعاريف تركز على نشاط الدول[1]

---

[1] حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل** ، الجزائر :دار هومة ،2012،ص14.

و أخرى تركز على سلوكياتها :

عرفها **حامد ربيع** " على أنها : جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ،إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية ".[1]

كما يعرفها **تشارلز هيرمان** " بأنها : "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة و من يمثلونهم الذي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"

كما عرفها **مارسيل ميرل** بأنها : "هي الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ماوراء الحدود".[2]

أما **دانيال باب** فعرفها بأنها: " الأهداف التي توجه مجموعة الأفعال التي تقوم من خلالها الدولة بإنجاز أهداف سياستها الخارجية". [3]

ونجد أيضا **زايد عبد الله مصباح** يعرف السياسة الخارجية على أنها: "السلوك الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية ، فالسلوك الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به و ما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود " .[4]

---

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ،القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998،ص9.

[2] مارسيل ميرل ،**السياسة الخارجية** ، تر : خضر خضر ،جريس برس ،بيروت :سلسلة أفاق دولية ، (د س ن)، ص 3.

[3] Daniel spapp ,**comtemporary internaional relations : frameworks for interstanding**, new yourk : macrnillan college publishing company,1994,p139

[4] زايد عبد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** ، مالطا : منشورات elga، 1994 ، ص 8.

أما **جيمس روزنو** عرفها على أنها : " تعني تلك النشاطات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات إما لتغيير وضع معين أو الإقرار به في البيئة الدولية ".[1]

ومن جهته **محمد السيد سليم** عرف السياسة الخارجية على أنها : "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " .[2]

ومن خلال هذه التعاريف المقدمة في حقل السياسة الخارجية يمكن تعريفها اجرائيا على انها:

" فهي تتمثل أساسا في تلك الافعال وردود الافعال و المواقف العلنية والضمنية التي تصف و تصيغ مجموعة من الأهداف و الأولويات و الإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الاخرى انطلاقا من النسق الفكري و العقائدي الذي تؤمن به ".

الفرع الثاني : العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم:

سنتناول علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية و العلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، ثم علاقاتها بالدبلوماسية والإستراتيجية .

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية :

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ويمكن في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي إستمرارية للسياسة الداخلية ، فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على

---

[1] J.n. resenau , **comparing foreign policies:theories findings and methods**, new York : sage publications , 1974, p 6.

[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 12.

مستوى الفرد القيادة أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع و خصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية .[1]

ينظر بعض المنظرين إلى مسألة العلاقة بين السياسة الخارجية و البيئة الداخلية من زاوية تأثير الأولى على الثانية ، فإذا كانت قضايا السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع و أوضاعه العامة فإنها تكون أثر إنغماسا و إرتباطا بشؤون المجتمع الداخلية ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي إهتمامها و إرتباطها بهذه القضايا، وفي حالة السياسة الخارجية التي لا تربط بصفة مباشرة بحياة المجتمع الداخلي يجد صناع القرار الخارجي حرية واسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم التصرف في الشؤون الخارجية .[2]

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة لأن الدولة القومية هي المصدر الأساس في تنظيمها وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العلمي في القارة الأوروبية ، في نهاية القرن الثامن عشر وشاع في أرجاء العالم كافة .[3]

بحيث يعرف **مارسيل ميرل** العلاقات الدولية بأنها : كل التدفقات التي تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ، و تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين الأفراد و المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانب الحدود.[4]

---

[1] أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011 ،ص 47.
[2] حسين بوقارة ،مرجع سابق ،ص 23،22.
[3] أحمد النعيمي ،مرجع سابق ،ص 38.
[4] سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط5 ، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية ،2010 ،ص 12،13.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن هذه الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة عادة ما يكون صانع القرار على علم و إطلاع بمختلف بدائلها و اختياراتها بينما الأولى هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية و تعاونية بمختلف الفواعل في النظام الدولي .

و من هنا يمكن أن نستنتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها و أشمل في آفاقها من السياسة الخارجية للدول ، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات غير حكومية و شركات متعددة الجنسيات ...)[1]

السياسة الخارجية و السياسة الدولية :

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقى بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها ، وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع و التعاون.[2]

بحيث عرف **مايكل هاس** السياسة الدولية بأنها ذلك الحيز من العلاقات الدولية التي توظف فيه القوة ، والإجبار و المساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية.[3]

السياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية وهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في نسق دولي تجاه الوحدات الأخرى والسياسة الدولية تحدث بين وحدات الدولية و ليس

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] سعد حقي توفيق ، مرجع سابق ، ص 18.

[3] محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص 6.

داخلها و إن كانت تتأثر بما يحدث داخلها تلك الوحدات وترتبط السياسة الدولية بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها.[1]

السياسة الخارجية و الدبلوماسية :

هناك اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية و الدبلوماسية ،إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ،أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسة والتجارية و الاقتصادية و المالية مع الدول الأخرى.

بينما نرى أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية فالدبلوماسية هو الذي يقوم في تنفيذ الخطة التي يرسمها ، وجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ،لأن هذا لا يعنى بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره [2].

فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول خاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل و التفاوضات التي تجرى بين الدول خاصة والتي تتناول علاقاتها و معاملاتها و مصالحها ، و الدبلوماسية هي التي تدعمها كل هذه الأدوات سياسة أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية بهدفها هو تحقيق التوافق بين الدول لتحقيق الأهداف المرجوة.[3]

السياسة الخارجية والإستراتجية :

[1] وحيدة كحول ، "**ماهية الاستراتيجية** " ، محاضرة القيت على طلبة الاولى ماستر علاقات دولية و استراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، قاعة 5 ،2015/10/23 ، 90:40.

[2] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 43.

[3] محمد نصر مهنا ، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** ، الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث ، 2007 ، ص94.

يرجع إستخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق ، حيث تميز حياتهم الحرب و القتال وهذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم بفن القائد.[1]

بحيث عرفها **ليتريه** بأنها : فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في مناطق الحاسمة و التعرف على النقاط التي يجب تحشيد عدد أكبر من الجيوش لضمان النجاح في المعارك .

أما **بوفر** فعرفها : على أنها فن إستخدام القوة للوصول إلى الهدف السياسي ، و هذا ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة الإستراتيجية فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة الى تحقيقه بالقوة العسكرية، بمعنى أن القوة العسكرية ليست لوحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة ، و قد قصد بالقوة جميع جميع العناصر التي تتشكل منها : سياسية ، إقتصادية ، ثقافية ... .

فالإستراتيجية بمفهومها الضيق تعني أن السياسة تقود الحرب ، أما بالمعنى الواسع فإن السياسة تقود مجموعة من الإستراتيجيات المتخصصة و الإستراتيجية العسكرية ليست إلا أحد هذه الإستراتيجيات.[2]

الفرع الثالث : أهداف السياسة الخارجية :

يعتبر الهدف من السياسة الخارجية هو ما يريد صانع القرار تحقيقه وتمثل التطورات صانع القرار للظروف و الأوضاع التي يقوم بإنجازها مستقبلا على الصعيد الخارجي ، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية.

تصنف أهداف السياسة الخارجية حسب المعايير التالية :

1/أهداف بعيدة المدى :

[1] أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] وحيدة كحول ، مرجع سابق .

إن الدولة لا تقوم عادة بتعبئة قدراتها لإستثمارها من خدمة هذه الأهداف ، وهذه الأهداف تعكس رؤية لبنية النظام الدولي كالنظام إقتصادي .

2/أهداف متوسطة المدى :

هذه الأهداف تفرض الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجية وعلى الوحدة الدولية الإلتزام بها فهي بدور متميز في البيئة الخارجية و وتخدم المصلحة العاملة للدولة في البيئة الدولية .

3/ الأهداف المحورية :

هذه الأهداف يتطلب تحقيقها وحماية وجود الدولة أو نظام بحيث يتم إستثمار كافة الإمكانات و الوسائل من أجل الحفاظ عليها, فهي ترتبط أحيانا بقضايا أساسية لا يمكن للوحدة السياسة أو الدولة أن تعرضها للخطر مثل : السيادة الوطنية و الأمن القومي .[1]

- ✓ أبرز الأهداف المتداولة للسياسة الخارجية تتمثل في :

1/ المحافظة على إستقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي .

2/ زيادة قوة الدولة و العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي .

3/ تطوير المستوى الإقتصادي للدولة (قاعدة إقتصادية تضمن للدولة الرفاه لمواطنيها)[2].

---

[1] نفس المرجع ، ص151- 152.

[2] أشواق عباس ، **السياسة الخارجية و الحوار المتمدن** ، العدد 1991، في 2016/11/12 ،على 15:30 ،متحصل عليه من :
http:// www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid

المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية .

سيتم التطرق لأدوات السياسة السياسة الخارجية ، الأداة الدبلوماسية ، الإقتصادية ، العسكرية ، الدعائية و أداة التجسس و التخريب.

الأدوات الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة الأدوات و الوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الخارجية ، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات و المؤسسات و الطرق و الأليات التي توظفها الدول مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية . [1]

كما تشير لفظ الدبلوماسية أحيانا إلى الأسلوب أو الطريقة التي تلجأ إليها الدولة في إدارة علاقتها بدولة أخرى فنقول الدبلوماسية الإقتصادية أو الدعائية أو الدبلوماسية القمة أو الدبلوماسية السرية.[2]

الأدوات الإقتصادية :

اعتبرت الأدوات الإقتصادية منذ عهود من أبرز أليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية وزادت أهميتها بفعل إنتشار وتقوية دعائم الإعتماد المتبادل في كافة أنحاء العالم ، فالمتغيرات الإقتصادية قد تلعب دور كبير و أساسي في العلاقات الدولية كأدوات و أهداف في السياسة الخارجية ، فهذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح إقتصادية ، ضمان الموارد الإستراتيجية ترقية الإستثمارات ، الحصول على أسواق جديدة ، فقد تكون هذه المتغيرات الإقتصادية أداة فعلية لإنجاز أهداف سياسية.[3]

---

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ،مرجع سابق ، ص 102.

[2] هشام محمود الاقداحي ، **السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2012 ،ص98.

[3] حسين بوقارة ، مرجع سابق ،ص 104، 105.

الأدوات العسكرية :

تتمثل في مجوعة المقدرات التي تتعلق بإستخدام أو التهديد بإستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتتمثل هذه الأدوات في إنشاء قوات مسلحة وتدريبها و توزيعها ،و إستعمال أو التهديد بإستعمال القوة و المساعدة العسكرية و الغزو المسلح ، القيام بعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي ، و التهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة إضافة إلى تغيير حجم المقدرات العسكرية و عقد المحالفات العسكرية و الهجوم المسلح.[1]

الأدوات الدعائية :

تنحصر أدوات الدعاية في العلاقات الدولية في محاولة تشويه الأخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والمنطق و العقلانية و الشرعية وهو ما يوفر العظاء الأخلاقي و الموضوعية لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذه ضده .

تمثل الدعاية أخبث الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة و أكثرها ذكاء و يرجع ذلك بالأساس إلى الخصوصية التي تميز هذه الوسيلة عن غيرها من الوسائل ، فهي غير موجهة للسيطرة على رقعة أرضية معينة أو على المكونات السياسة و الإقتصادية و الإجتماعية للدول الأخرى ، وإنما موجهة للعقول نحو غزو العقول و السيطرة عليها وإكتساب ودها و تأييدها و ذلك من أجل التمهيد للتغيير العلاقات القوة القائمة .[2]

[1] قسم الدراسات و الأبحاث في الأكاديمية ، **السياسة الخارجية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ،كلية القانون و السياسة ،2007-2008 ، ص 102.

[2] إسماعيل صبري مقلد ، **نظريات السياسة الدولية** ، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1987 ،ص 83 .

أداة التجسس و التخريب :

تنصرف وظيفة أجهزة المخابرات و الإستعلامات إلى جمع الحقائق و المعلومات حول كل المسائل و الأفعال و الظواهر ذات الإرتباطات بمقومات الأمن القومي و المصلحة العليا لمجتمع من المجتمعات ، فغالب ما تشكل أجهزة المخابرات المادة الأساسية في الإستشراف للبدائل المستقبلية لمختلف الظواهر التي قد تواجه السياسة الخارجية ومن ثم الوقاية من التحديات و الإنعكاسات التي قد تفرزها التطورات المستقبلية.

أما التخريب فيمثل في تلك التصرفات التي تقوم بها أجهزة المخابرات (الإستخبارات) على إقليم دولة ما من أجل تشجيع و تدعيم الجماعات السياسية المعارضة للنظام السياسي القائم ، ويصل هذا النشاط إلى حد إستعمال العنف في دول معينة.[1]

[1] حسين بوقارة ،مرجع سابق ، ص 108-109.

المطلب الثالث : المحدد الإقتصادي في السياسة الخارجية

يعتبر العامل الإقتصادي من المؤثرات الفاعلة في العلاقات الدولية و السياسة الخارجية لأي دولة و يرتبط ذلك بمدى توفر الإمكانات الاقتصادية الوطنية[1] على الثروات الطبيعية و مختلف المنتجات الصناعية و الزراعية[2] ، وطريقة إستخدامها وفقا لخطط سياسية و بأيدي وكفاءة علمية[3] ، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الإكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية[4] ، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف الاقتصادي تكون قادرة على التخلص من آثار أي تبعية اقتصادية تسلب القرار السياسي استقلاليته و هذا يتوافق عل وجود بنية اقتصادية سلمية [5]و تشمل البنية الاقتصادية ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي ،وحجم تجارتها الخارجية.[6] غير أن حيازة هاته القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة ، بل يتطلب الخبرة والبراعة العقلانية في توظيف الموارد الاقتصادية.[7]

إذن لما تتفاعل العوامل تفاعلا مراقبا منظما ضمن الزمن الملائم ، وينتج لنا ما يسمى القطاعات الاقتصادية (صناعة ،زراعة ،خدمات) ولا بد من توازن بين تلك القطاعات مع توازن في كل قطاع بمفرده[8].

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني ، **في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي** ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد الثاني ، 1979.

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق ،ص81.

[3] مازن إسماعيل الرمضاني ، مرجع سابق.

[4] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 81.

[5] مازن إسماعيل الرمضاني ، مرجع سابق.

[6] ناصف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ،1985 ،ص179.

[7] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 82.

[8] Glaude gaillard , **Economieet droit du developpement** , alger : sned, 1982 ,P20.

لكن عندما تكون الموارد محدودة يتعين عندئذ إختيار القطاع الذي توجه إليه هذه الموارد.[1]

هناك دول كثيرة تسيطر على موارد اقتصادية حيوية ضرورية لكل الاقتصاديات مثل هيمنة بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط ، إلا آن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية ،إذن تلعب العوامل الاقتصادية دورا حاسما في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية.

فكلما كان وضع الدولة قويا و إيجابيا في هذه المجالات الاقتصادية كلما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي و الدولي بما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية و استقلاليتها في اتخاذ القرارات و التأثير في سلوكيات الدول الأخرى.[2]

وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسية الخارجية ، لأن تنفيذ معظم السياسات تتطلب توفر الموارد الاقتصادية [3].

[1] روبرت لاوفون ، **التنمية الإقتصادية(سلسلة قضايا الساعة)** ، القاهرة : مطابع الأهرام ، 1978 ، ص 144.

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 82 ، 83.

[3] لويد جنس ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989 ، ص 185.

المبحث الثاني : المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية تجاه إفريقيا .

سنتطرق في هذا المبحث على أهم المقاربات النظرية التي نستطيع من خلال تفسير العلاقات الصينية الإفريقية ، فقد إعتمدنا على مقاربة القوة الناعمة ، و مقاربة الإعتماد المتبادل و هذا لتساعدنا على فهم و تفسير العلاقة بين الصين و إفريقيا.

المطلب الأول :مقاربة القوة الناعمة .

سنقوم في هذا العنصر بفهم وتفسير السياسة الخارجية الصينية من خلال مقاربة القوة الناعمة (السلمية)[1].

تعتبر قوة الدولة عامة بأنها اهم ما يمكن من خلاله رسم ابعاد الدور الذي تقوم به هذه الدولة على مستوى المجتمع الدولي وتحدد اطار علاقاتها بالقوة الخارجية ، فللقوة ابعاد متعددة و متشابكة ولها طبيعة ديناميكية ، أي أن التغيير في ثقل العناصر التي تصنفها لا بد ان يتبعه تغيرات متشابهة في حجم القوة وفاعاليتها[2].

لقد كان مضمون الامن من منظور المقاربة التقليدية أو "الواقعية" يرتبط بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجراحيتها عل شكل تهديد عسكري من طرف دولة اخرى وحتما سيكون الرد عسكريا[3].

---

[1] سمير قط ، "**الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا**"، مذكرة ماجستير : (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،و إستراتيجية،2007–2008) ، ص 18.

[2] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاصول و النظريات** ،القاهرة : المكتبة الاكاديمية ،1991 ، ص164-165.

[3] سمير قط ،مرجع سابق ،ص 18.

لكن في زمن العولمة ومع انفتاح الحدود أمام تدفق المعلومات والصور رجحت اهمية العوامل غير المادية في الحساب العام للقوة التي باتت أكثر تعددية ، نماذج سياسة جذابة حيوية الإبداع الثقافي والفني مبدلات رمزية يتسع نطاق تقبلها ، فتحقيق المصلحة الوطنية بوسائل غير عسكرية وغير مباشرة في العلاقات مع الكائنات الأخرى في المحيط الدولي والإقليمي اولى من تحقيقها بأعمال ذات طابع اكراهي جزري [1].

ابتداع **جوزيف ناي** المصطلح لتوصيف قوة تتخذ بديلا للفعل العسكري تمنع الدولة قدرة على التاثير في غيرها، إذ هي وسيلة لإدراك ما يريده الآخرون ، تحدث تأثيرها دون لجوء الى الاستعانة بالعنف أو الاجبار. كما عدد ناي توصيفات للقوة الناعمة من خلال :

- تشكيل صورة لما يفضله الآخرون .
- جذب و الاستمالة كثيرا ما تودي الى مكتسبات .
- سوق الآخرون أو حثهم الى تقبل مراداتك بفضل طروحات ثقافية أو إبديولوجية
- نيل مكانة في العالم السياسي (يجعل الاخرين يطمحون الى مكانتك)
- التأسيس للنتائج كنتيجة لإتقان البرامج (الخطط) ، ومن ثم فهي عنصر جوهري للقيادة يتمتعبجاذبية تحث الأخرين على طلب ما تطلبه [2]. فالجاذبية مؤدية الى النتائج المرغوب والمراد تحقيقها[3].

---

[1] نزار الفراوي ، **الثقافة و القوة الناعمة ،حروب الأفكار في السياسة الخارجية** ،(د م ن) :مركز برق للابحاث والدراسات ، 2016،ص1.

[2] Ney.j.s , **soft power the means to success in worldpolitics** ,new York: public affairs , ny, p7.

[3] جوزيف ناي ، **القوة ناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ،تر: محمد توفيق البجيرمي ،السعودية : العكبيان للنشر ، 2007 ،ص38.

يضيف **جوزيف ناي** بان استخدام القوة الصلبة هي اكثر تكلفة من حيث مصادرها مقارنة بالقوة اللينة التي تتمثل في : الجاذبية الثقافية و الايديولوجية وقضايا السياسية الداخلية والسياسة الخارجية [1]، و في سبيل حديثة عن مصادر القوة الناعمة لدى امريكا قدم قائمة تقوم مقاييس القوة (وفوذ الاجانب ، استضافة اللاجئين ، ترحيب بالدارسين الاجانب والسواح ، مبيعات الكتب ، انتشار الرياضة) تتسم بالوضوح وعدم التهديد .

لكن تواجد تلك العناصر و المصادر وحده لا يكفي لصناعة قوة ناعمة فلا بد من عنصر وسيط (مثل الوسيط الكيميائي) ، يفعل تلك المصادر ويجعلها مفعلة ايجابيا ، هذا الوسيط هو القدرة السياسة ولاشك ان اجتماع تلك العناصر او عدد منها يمنح القوة الناعمة طبيعة خاصة.

كل قوة (دون تحديد) حتى يمكن تفعيلها لابد من وجود قرائن تقترب بالقوة " ممتلك القوة ، من تستخدم ضده ،وظروف تدعو الى استخدامها [2]" لكن القوة الناعمة تستند على وجوه قبول من المتلقي او قابيلية للتاثر بطروحات مستخدم القوة الناعمة [3].

لقد حدد كورلا تسبيك نوعين من القوة الناعمة : واحدة عالية تستهدف بها النخب ، و الثانية منخفضة يستهدف بها الجمهور العريض ومؤكد انها لا تنفع مع النخب ، فإذا كان مفعول القوة الخشنة صادما ومباشرا في التوجه الى المستهدف وسريع الحدوث ، فان القوة الناعمة بالمقابل ذات مفعول غير مباشر و يأخذ زمن للبروز والحدوث[4].

---

[1] J.j. roche, **théories des relations internationales** ,pari :contchrestien,2004,p72.

[2] Ying fan, **soft power of attraction OR confusion?** , England: brunel business school ,2008.

[3] J.j. roche, op cit ,p71.

[4] Ying fan , op cit.

الواضح ان هناك علاقة تكافؤ بين الاعتماد المتبادل والقوة الناعمة ، فإن القوة الناعمة تجد مجالا رحبا للفاعلية في ظل ضخامة الاعتماد المتبادل وكذالك هذا الاخير يتوسع في وجود قوة ناعمة فعالة[1] ، و معناه ان تشابك المصالح بسبب توسع الاعتماد المتبادل مانع قوي لاستخدام القوة الصلبة ومن ثم تزداد سيادة القوى الناعمة[2].

نقد مقاربة القوة الناعمة :

فإنطلاقا من العنصرين:

اولهما : الفصل بين القوة الصلبة والقوة اللينة فنجد الكثير من المنظرين يرفضون الفصل بينهما ، فان القوة اللينة وما تحققه من نتائج تبقى دون جدوى اذا لم تستند بقوة اقتصادية وعسكرية ضاربة ، ومثال ذلك عدة دول (اليابان والمانيا...) فرغم كل ما تملكه من نظم سياسية وثقافية و ايديولوجية جذابة إلا ان تاثيرها على مخرجات السياسية العالمية نسبي .

أما ثانيا : فهو اعطاء الاولوية للقوة اللينة في الهيمنة العالمية ، هو طرح غير دقيق ونسبي فتراجع المتغير العسكري بحيث انه يبقى هو العامل الحاسم في ضمان هيمنة الدول ، والغزو"العسكري الامريكي على العراق " دليل عل أمريكا لم تحتاج الى مؤسسات دولية ولا لإديولوجيا و ثقافة جذابتين في فرض هيمنتها على منابع البترول في العراق و انما الى ترسانة عسكرية جبارة [3]

---

[1] وليد عبد الحق ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية الدولية** ، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر ،1994، ص32.

[2] Ying fan ,op cit .

[3] سمير قط ، مرجع سابق ، ص 22.

المطلب الثاني : مقاربة الاعتماد المتبادل .

في العنصر مقاربة الاعتماد المتبادل ستساعدنا في تفسير العلاقات الصينية الافريقية لاننا نجد انها تركز على الجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية وهذا على اعتبار ان السياسة الخاريجية الصينية تجاه افريقيا محورها اقتصادي.

الاعتماد المتبادل ظاهرة انسانية لا بد منها و اذ ليس بمقدور انسان أو مجتمع أن يحقق إكتفاءا ذاتيا بحيث كان ظهورها (كظاهرة دولية) في المجال الاقتصادي خاصة أن المجال الاقتصادي يمكن تجزئته وكل دولة تضطلع بجزء ويعتمد عليها الاخرون في هذا الجزء. ثم شهدت الازدهار بسبب التطور في وسائل النقل والاتصال ذالك جعل الدولة مكشوفة بحيث يعلم تواجد تفوقها وهنا يعتمد عليها الاخرون[1].

الاعتماد المتبادل بدأ الازدهار منذ ستينيات القرن الماضي مدعومة بمختلف الطروحات النظرية التى تركز على الليبرالية و التعددية في العلاقات الدولية ، وهي تركز على التعايش و التفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية في النظام الدولي من خلال تبلور[2] ، ومن ثم (اي بسبب ذلك التقليص والاعتمادية) تصبح الاجندات السياسية المنسجمة معا ،حيث تفرض العولمة بروتوكولاتها و اشكالها الثقافية التي تتقارب وتتركز قادمة من اماكن متجمعة في اخرى مثلما لفت النظر اليه **كوهين** :" ان مجتمعا عالميا سائر نحوى التشكل .." ضمن هذه الحركية الديناميكية (العولمة) ظاهرة الاعتماد المتبادل ستدخل في كل نشاط وكل مكان .و سيعظم شانها بفضل ثلاثة عوامل :[3]

---

[1] محمد الطاهر عديلة ، **الجدل الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي** ، العدد 15، دفاتر السياسة و القانون ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016 ، ص 247.

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق ،ص158.

[3] Genevieve facono , **gestion des ressources humaines**, alger : casbah edition ,2004,p103.

- اولا : بروز فاعلين من اسيا و امريكا اللاتينية واقتحامهم القوة المجال التجارة العالمية .
- ثانيا : كثافة تدفق الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال معا مشكلة تيارا ينبسط على العالم.
- ثالثا: تعميق التبادلات مع ادماج التجارة الخدمية وخاصة الخدمات المالية في التجارة العالمية.

أي أن العولمة دفعت الى اعادة صياغة نمط اقتصادي[1] جديد يحقق بالاعتماد على الاخرين على ممتلكاتهم و افكارهم وعلى حدودهم وفي المحصلة حصول اعتماد متبادل [2] ،شبكة من مصالح متكاملة ومتداخلة على مستويات رسمية وغير رسمية ، ومن ثم في ظل هذه الظاهرة لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذالك المسار الذي يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية ذلك ان شبكة التفاعلات تلك {من و الى} اقليم الدولة خاصة و انها ناتجة عن فواعل فوق قومية وقطرية شركات متعددة الجنسيات ،منضمات دولية ...هي بعيدة نسبيا عن تحكم مؤسسات الدولة ، لان الوضع هنا لا ينتج عن حسابات واعتبارات الجهاز الرسمي لاتخاذ القرار بل نتيجه مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد لتعدد الفواعل[3] .

ان ظاهرة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد تعني كل مجالات النشاط المرتبط بفاعلين أخرين او حدود اخرى ،ومن ثم توسع العلاقات الاجتماعية العالمية وتقوي شعور الانتماء الى نفس العالم المشترك . يرى "**زكي العبيدي** "ظاهرة الاعتماد المتبادل تمس مجموع تقليص الفضاء بأبعاده الرمزية و الحدودية ، اي ذلك التقليص يؤدي الى حالة الانتماء العالمي[4] ، ذلك لان الواقعين يرون : الاعتماد المتبادل يعظم وينوع مقومات القوة لدى عضو او اعضاء من النظام الدولي ويمنحه مجالا واسعا من حرية التصرف في المناورة[5]

[1] Ipid,p103.

[2] محمد الطاهر عديلة ،مرجع سابق ،ص 248.

[3] حسين بوقارة ،مرجع سابق ، ص 159.

[4] محمد الطاهر عديلة ،مرجع سابق ،ص 249.

[5] حسين بوقارة ،مرجع سابق ،ص 162 .

في السياسة الخارجية على حساب الدولة المتوسطة و الصغيرة ، التي تصبح في تبعية مطلقة للقوى المهيمنة مما يحرمها احتمالات الفعل و التأثير في توجيه الاحداث الاقليمية الدولية بل وحتى الوطنية.[1]

كما قلنا أن المصالح المشتركة محفزة للحفاظ على الامن كذلك هنا يمكن ان تكون تلك المصالح باعثا للهيمنة والنزاع ،لان تشابك المصالح وتعقدها يزيد من غموضها وصعوبة ادارتها ،ومن هنا يحدث عدم التفاهم او جور طرق على طرف . وكذلك تشابك المصالح يقود الى فقدان الاستقلالية في القرار ومن ثم عدم الكفاءة في رعاية المصالح وذلك يفسح المجال لهيمنة الاخرين والنزاع .

يبدو أن الاعتماد المتبادل يحفز رعاية الامن وذلك لأمر واحد وهو تشابك المصالح المتبادلة وتوزع مقوماتها بين العديد من الاطراف ، ومن ثم تجنب الوقوع في الاضرار بطرف فان جميع الاطراف لا تترك المجال لاي طرف للانفراد بقرار عسكري[2].

كما عرفنا ظاهرة الاعتماد المتبادل متنامية بدلالة المؤشرات ، فهي حتما ستقود الى التساؤل :

هل هي وسيلة الى زيادة الامن العالمي (اي مقومات الحياة) ام هي وسيلة الى بحث النزاعات (مقومات الفناء) وللرأيين مدافعون

إرتباط الظاهرة بزيادة الامن أو النزاع :

أ: الارتباط بزيادة الامن (رأي الليبراليين) كلما تعددت مجالات التواصل بين الامم وقويت قل احتمال المواجهة العسكرية حتى الخلافات تقل وازدادت فرص السلام بالنظر على اعتماد الامم على بعضها فيما يتعلق بمنتجات حيوية و استراتيجية[3].

---

[1] حسين بوقارة ، نفس المرجع ،ص 162.

[2] نفس المرجع ،ص 160-161.

[3] نفس المرجع ،ص159.

كما ان التبادل الثقافي والعلمي يجعل الشعوب باهتمامات كل منها ، وهي اهتمامات في الغالب انسانية مشتركة ومن ثم يدرك كل انسان ان الاخرين مماثلين له وهذا ما يزيد من فرص التعاون فيما بينهم وفي النهاية يصبح السلوك الخارجي مقيدا باعتبارات براغماتية مصلحية اعتبارات انسانية اخلاقية و تلك الاعتبارات منافية لمنطق النزاع ، واذن فهي ظاهرة متنامية حسب تعريف كوهين .

ب: الارتباط ببعث النزاعات أي بعث النزاع كردة فعل على ممارسات الهيمنة وهذا المنظور يستند على ابعاد ومنطلقات تاريخية فلسفية ، ويمكن اضافة نفسية لوجود ارادة لا شعورية في الهيمنة يلجا الى توظيف منهجية * الجدلية التاريخية في فهم حقائق العلاقات الدولية ، وذلك لان نظام الدولة القطرية ابتداءا يكرس حسب رؤية ماركسية هيمنة الطبقة البورجوازية وتصبح السياسة الخارجية عبارة عن اداة توظفها هذه الطبقة للدفاع عن مصالحها والحفاظ على مكانتها داخليا وخارجيا ، وهو ما يجعل العلاقات الدولية في ظل الاعتماد المتبادل هي علاقات صراع[1] دائم.

مؤشرات تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل :

- تزايد حجم التعاملات وتعدد المتعاملين .
- حساسية من الاحداث العالمية .
- التاثير بالعوامل الخارجية [2].

---

[1] نفس المرجع ، ص 160-161.

*الجدلية الهجلية تقول يتولد النقيض من النقيض أي أن كان الاعتماد في ظاهرة باعثا للأمن فإنه حتما يخفي بذور النزاع من خلال الهيمنة.

[2] محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص 249.

- تزايد اطر التفاعل المتبادل (مؤسسات).
- الاولوية لم تعد للعوامل العسكرية بل القضايا الاقتصادية والبيئية وحقوق الانسان .
- التخلي عن اللجوء الى القوة العسكرية في حل الخلافات (القوة العسكرية حتمية الضرر والضرر بكل عضو يقود الى اضرار بالاخرين).

الاهم ونحن بصدد موضوع اقتصادي ان نسوغ مؤشرات تنامي الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي :

- نشوء تكتلات الاقتصادية .
- انشاء منظمة التجارة العالمية (1994) لمراقبة التجارة العالمية و الاشراف على شؤونها.
- دخول دول وسط و شرق اوروبا في الاقتصاد العالمي الراسمالي ،بحث عن الاعتماد الاقتصادي.
- بروز القوة الصينية وصعودها [1]

تعرف **نادية محمود مصطفى** : " الاعتماد المتبادل بانه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن انماط تفاعلية متعددة الابعاد و متعددة القطاعات بين الدول ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين اعضاء النظام للتغييرات التي تقع في اطار احدهم ، كما ينتج عنها درجة عالية من التاثير بالقوى و الاحداث الخارجية ، ومن ثم يتوقف عليها (ظاهرة الاعتماد المتبادل) مدى قدرتهم على مواجهة او عدم مواجهة اعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية .

نجد ان الاعتماد المتبادل :

- الاعتماد المتبادل ظاهرة تجتاز حاجز القومية [2].

---

[1] محمد الطاهر عديلة ، نفس المرجع ،ص 250.

[2] محمد أبو زيد ،**تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 44 ،2012، ص 96.

- ينتج عنها تاثر كل عضو بما يحدث في المجال الآخر .
- وحسب حالة ذالك الاعتماد تكون مواجهة او عدم مواجهة التأثيرات الخارجية [1].

تعريف **جوزيف ناي** و**كوهين** للاعتماد المتبادل ، انخفاض اهمية و قيمة العلاقات الامنية العسكرية المتعددة في الربط بين الدول العالم [2]

يمكن الاستعانة بنظريات الاعتماد المتبادل الاجتماعي لمعرفة المقدمات ،الاسباب الشخصية التي تتدخل في تحديد مآل ذلك الاعتماد المتبادل الاقتصادي :

- اعتماد متبادل ايجابي: يوجد حين تتوافق الاهداف و حين يشعر طرف بانه سيبلغ اهدافه اذا بلغ الطرف الاخر اهداف (هنا كل طرق يريد النجاح للأخر).
- اعتماد متبادل سلبي: حيث تتعارض الاهداف و كل طرف يشعر بانه لن يبلغ اهدافه الا اذا اخفق الاخر في بلوغ الاهداف (هنا كل طرف يحرص على فشل الاخر).

ان الاعتماد المتبادل في تحقيق اهداف الايجابية يحفز على اتمام اعمال عظيمة اكثر من الاعتماد على الموارد فقط ، لأنه لما يحتاج طرف موارد طرف ولكن دون تشارك في الاهداف ينتهي الامر بالاستيلاء على موارد الآخر دون ان يمنح هو الموارد[3]. لنجاح كل شراكة فلا بد من وجود غايات مشتركة ضرورية لاحداث الاعتماد المتبادل في الموارد .

---

[1] محمد أبو زيد ، نفس المرجع ، ص96.

[2] محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص248.

[3] American psychologist , nov 2003,p p 235-239.

المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية لإفريقيا – الصين.

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى المقومات الاقتصادية التي تتمتع بها كل من إفريقيا و الصين لذا قسم المبحث الى ثلاث مطالب ،سيتناول المطلب الاول العوامل التي مكنت الدول الكبرى في التوجه نحو القارة السمراء، اما الطلب الثاني فشمل النموذج التنموي الصيني سنقوم بإبراز القاعدة التي من خلالها تم تحقيق التنمية في الصين ، و أيضا إبراز اهم مراحل عملية الاصلاح .و فيما يخص المطلب الثالث سيتناول القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها الصين بالتحليل الكمي .

المطلب الاول :عوامل الاستقطاب الدولي في إفريقيا .

فى هذا المطلب سنتطرق إلى الموارد والثروات الطبيعة التى تتمتع بها القارة السمراء، والتي جعلتها محط أطماع الدول الكبرى وزادت من شدة المنافسة على ما تمتلكه هذه القارة .

تعد القارة الافريقية مستودعا للموارد الأولوية التي يحتاجها الغرب في التصنيع ، ونسبة لما تمتلكه القارة من مقومات طبيعية أهلها ذلك بأن تكون مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين القوى الكبرى .[1]

تمثل مساحتها خمس مساحة أراضي العالم ، إذ تبلغ أكثر من 30 مليون كلم مربع ولكن 6 في المائة فقط من أراضيها مزروعة [2]تمثل شساعة المساحة إضافة غناها بالمعان و النفط عامل مهم في الساحة

---

[1] عبد الكريم صالح المحسن ، **العلاقات الصينية الافريقية روابط الجنوب الجنوب و العولمة البديلة** ،كتابات ،2011، صPDF.1

[2] عبد الله تركماني ، **التنمية في افريقيا المعوقات و آفاق المستقبل** ،الحوار المتمدن ،العدد2818 ،2009 ،2017/03/19، 30/11، متحصل عليه من :.www.ahewar.org.debat .show.art.asp ?aid-190298

الدولية في ظل المنافسة على ما تمتلكه القارة من موارد طبيعيه هائلة ، بحيث تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط حيث يوجد بها 21 دولة منتجة للنفط[1] وتتركز في:

الشمال الافريقي : يضم الجزائر ،ليبيا ، مصر ،تونس ،المغرب .

الشرق و الوسط الافريقي : يضم السودان و تشاد ،الكونغو .

الغرب الافريقي : نيجيريا ،توجو ،الكاميرون ،غينيا الاستوائية ، ساحل العاج ، موريطانيا .

الجنوب الافريقي : أنغولا ، جنوب افريقيا ، زيمبابوي [2].

كما يتميز النفط الافريقي ب :

- كما تعتبر حقول النفط في الأحواض البحرية البعيدة عن الشاطئ في خليج غينيا سهلة التأمين و أقل عرضه لخطر الإرهاب .
- حقول النفط قريبة من مناطق التزود ميزة البترول الإفريقي بشكل خاص في خليج غينيا أنه من النوع الخفيف ، يقدم نسبا عالية الجودة من البنزين الممتاز .[3]

إلى ذلك فقد سجلت المناطق شبه الصحراوية في القارة في السنوات الأخيرة إكتشافات نفطية من شأنها أن ترفع معدلات إنتاجها من النفط في المدى القريب ، وكذلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي تم إكتشافها في أنحاء متعددة من القارة فالمعادلات المرشحة بإرتفاع النسب بالنظر إلى أن أجزاء كثيرة من

---

[1] رمزي زودة ،**افريقيا لعنة الثروة** ،بوست 2015، في 2017/03/23 ،على 12:15 ،متحصل عليه من : www.nonpost.org

[2] ياسر عبد الفتاح ،**دور النفط في الاستراتيجية الامريكية في افريقي** ،2014 ، في 2017/04/12،على 2017/10/12،متحصل عليه من : www.alukah .net

[3] سمير قط، **الاستراتيجية الصينية الجديدة الاهداف الفرص و التحديات** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.

القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية وقد تبين من الدراسات و الأبحاث العلمية المختصة أن هذه الأجزاء تحتوي على تركيبة جيولوجية مكونة من الصخور البلورية و المتحولة .

هي أكثر الصخور التي تحوي في تكوينها نسبا عالية من المعادن المتنوعة ، ومن هنا يمكن القول أن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلا ، وأن كل دول وقارات العالم التي تعاني من شح ونضوب تدريجي في مواردها المعدنية حاليا ستعتمد على ما تنتجه القارة.

وهذا الأن المواد المعدنية و الطبيعة خاصة ، وفق معطيات العصر، الذي يتصدر سلم إهتماماته العامل الإقتصادي ، هي سلاح فعال و أساسي لدخول معركة التنمية و الإنتصار فيها [1]، وثم أن القارة الإفريقية رغم إجتهاد المستعمر في إستغلال ثرواتها لمدة طويلة فإنها مازالت محافظة على مخزونها من الثروة الطبيعة وهذا لأن الكشف المعدني في إفريقيا يعوقه في الكثير من الأحيان تلك التكوينات الرسوبية السميكة التي تغطي مساحات كبيرة في سطح القارة لذلك فمع زيادة البحث و التنقيب تظهر المواد المعدنية[2].

(و المحدد الاقتصادي سيوضح لنا الموارد و الثروات الطبيعية التي تتمتع بها القارة)

[1] مجلة افريقيا قارتنا ، عدد مايو 2013 ، ص1.

[2] محمد عبد الغني سعودي ، **قظايا افريقيا** ، ،الكويت :عالم المعرفة ،1980 ، ص34.

المطلب الثاني :النموذج التنموي الصيني .

من خلال هذا المطلب سنحاول ابراز العملية الاقتصادية متصلة بطبيعة فكر الانسان الصيني وطبيعة التحديات التي يواجهها في ارضه ،ما يحفزه من اكتساب مهارات تجعله يطور مكوناته هذا ما يساعده من اكتساب نمط تنموي صيني ،و اضافة الى ابراز محاور الاصلاح الصيني في التنمية .

يعتبر الانسان الصيني خلاصة لمسيرة من حلقات متصلة بصورة سببية اي عقيدة قديمة جدا تحاكي الحركية الطبيعية المتناغمة المتكاملة الجزء ينسجم ويتكامل مع الكل ،جعلت من افراد الشعب الصيني وحدة متلاحمة كل فرد فيه مدرك حاجات الكل المتنوعة وليس فقط حاجاته المحدودة ،وكذالك الحرص على نقل الخبرة الحياتية من شيوخ طافحين بتلك الخبرة الى الشباب في حاجة اليها [1]ومن هنا كانت اهتمامات اغلب فلاسفة الصين موجهة نحو الاخلاق لا الميتافيزيقا [2].واهم منظرين للفكر الاخلاق الصيني العقائدي

كونفشيوس: منظر اخلاقي "افترض ان الحس المتطور بالشرف والعار والثقافة الرفيعة من شانها ان تحفز الناس على اجاد السلوك ارسى أسس اخلاق جديدة يحتل فيها الصدق و المجهود الشخصي مكانه رفيعة ما حاول تأسيسه هو فن للحياة يولد من التجربة الملاحظات التأملية في المعيشة الجماعية تضاف اليها المعرفة المتوازنة من الاقدمين"[3].

بوذا: ان ادراك بحدس عبقري وواقعي يعني مدى متانة الروابط التي تربط القوة الروحية مع صحة الجسم و حيويته المادية بمعنى توازن الكامل والصحيح بين الطاقة العقلية والطاقة الجسمية [4]

---

[1] Le courrier,unesco, nov,1986,p16.

[2] Le million, **encyclopediede tous les pays du morde** ,paris :grang bateliere,1972,p153.

[3] جورج طرابيش ، **معجم الفلاسفة،** بيروت :دار الطليعة ،1987، ص509.

[4] نفس المرجع ، ص 177.

وحسبه ايضا هناك نوعان من الحياة ، حياة خاضعة لتجاذبات الظروف والاندفاعات (ما ينسيها الوعي بالانتماء)، و الاخرى هي وعي بالانتماء الى الكل وبعدم التصرف إلا تبعا للإندماج فهو يدعو الى دروب الوسط ومن اهمها :

- الفكر الصائبة : التي لا تبقى متعلقة بالسيرورة ظروف المحيط و بتياراتها و بأوهامها وخاصة الانا ،عندئذ يصبح ممكنا لنا التصرف انطلاقا من الكل وهدفنا هو هذا الكل .
- الجهد الصحيح : جهد التغلب والتطور والمحافظة .
- التركيز الصحيح : يتيح الارتقاء الى الاشراق واليقظة على الحقيقة اعني الرؤية الشاملة الاجمالية للكون[1] .

واهم اقواله : صعب ان نتعلم كيف نسود لكن الذي يستطيع مساعدة الاخرين بهدفه الصفة يبلغ ذالك و الانسان الذكي والعادل والصادق والمهتم بشؤونه هو من يحتض به العالم بأسره [2].لهذا كان الانسان الصيني حتى قبل 1949م ذا مواصفات عالية ،تعاون قوته وتحدته الكوارث الطبيعية و حس تطبيقي وذا عقلية تضامنية اجتماعية ،اي هناك تأكيد على العمل الذي يوضح حقيقة وفائدة العملي العقلي (الفكري) ويجعله مألوفا واعتياديا [3].

إذن : صار لدينا فرد صيني ذو عقيدة تريد الانسجام وعدم الانعزال اضافة الى عامل الفكر وبهذا يحدث العملية الاقتصادية [4].

---

[1] روجيه غارودي ، **نداء الى الاحياء** ، تر: ذوقان قرقوط ، سوريا :دار دمشق ، 1981 ،ص125-127.

[2] hachette Aout l'univers,vol3 , 1971,p404.

[3] Claude gaillard, **Economie et droit du developpment**, alger :send ;1982,p112.

[4] Le million , op cit ,p2.

اما بالنسبة للأرض كمجموعة عوامل تحفيز وتحدي للإنسان (الفرد الصيني) .

نجد المؤرخ الانجليزي **أرنولد توينبي** ،جاء بتفسير ضخم الحضارة الذي يلعب فيه العامل الجغرافي دورا اساسيا وهو يفسر نشوء الحضارة ، التقدم في التنمية الاقتصادية كرد معين يقوم به احد الشعوب مواجهة لتحد معين والطبيعة اي الجغرافيا هي التي تقوم بها التحدي[1]

أ- من حيث الابعاد والتضاريس (كعامل تحفيز وتحدي):

الصين بمساحة 9.600.000كلم[2] تعادل ثلث قارة افريقيا ،وعدد السكان 1.338 مليار نسمة وهي ذات ابعاد قارية تحتل المركز الثالث في الشساعة بعد روسيا وكندا .تتشكل (الارتفاعات المسيطرة 85% من المساحة هي فوق 500 متر، وتسود الاختلافات الفجائية في مناسب سطح الرض) تحدي الصعوبة النقل و الزراعة. وفيها 500 نهر يوفر طرقا ملاحية بطول 95000 كلم منها 30.000 كلم تمكن الملاحة فيها ،فان الانهار العظيمة كالنهر الاصفر 5000 كلم ،و الازرق 5500 كلم صعبة الملاحة جدا وهذا شكل تحدي وجرى التحدي من هذه الصعوبة بقنوات تربط عدة انهار مثلا قناة بطول 1200 كلم [2]

ب- من حيث المناخ كعامل تحفيز وتحد.

لان الصين تقع بين الدائرتين 20°و50° فهي ممتدة على عدة قطاعات مناخية ،ثم بفصل موقعها في اقصى الشرق الجنوبي للقارة فهي مشبعة بالرطوبة تتحرك من الشرق الى الغرب فيسود فيها فصل جاف و اخر رطب وهذا تحدى تاثر الزراعة بجفاف و امطار طوفانية [3].

---

[1] مالك بن نبي ، **شروط النهضة** ، تر :عمر مسقاوي ، عيد الصبور شاهين ، ط3 ،بيروت:دار الفكر ، 1969 ،ص96.

[2] Le million ,op cit,p19.

[3] Ipid,p54.

اي بفضل تلك القطاعات المناخية وبفضل الفصل الرطب اصبحت الصين في مجال الزراعة تمتلك نظاما مناخيا ملائما لتطوير و تنمية الانتاج الزراعي وتنوعه فنجد ان تلاقي فترة مطرية مع فترة سخونة وفترة زراعة هذا يعطينا غزارة المحاصيل وتنوعها ، ففي الصين الشمالية ثلاث محاصيل كل سنتين من القمح و صوجا ، ومختلف الحبوب اما في الوسط نفس الشيء بالنسبة للأرز والقمح وفي مناطق الجنوب المسقية يتحقق محصولان من الرز كل سنة[1] .

ج –من حيث الثروات الباطنية كعامل تحفيز وتحدي :

تعتبر الصين هي الاولى من حيث ثروات الارض على مستوى اسيا فهي غنية بما يكفي بالمواد المعدنية للمساهمة في المبادلات العامية في المواد الاولية تحت قاعدة التبادل ،ورغم ذلك فان المواد الهامة البترول والنحاس والحديد ذات ندرة وهو تحد عظيم للأهمية اللامحدودة[2] لتلك المواد و اهمية البترول والحديد لا غنى عنها و اما النحاس ذو اهمية ايضا فهو ناقل جيد للحرارة والكهرباء ،وهو يدخل في عدة تطبيقات تقنية 40% منه تذهب الى صناعة الاسلاك الكهربائية و الاسمدة المحتوية على النحاس وتحفز نمو النبات في الاراضي وتعطيه مقاومة للجفاف[3].

اذن الارض تصنع الانسان بما تقدم امامه من محفزات تحديات ومن ثم تطور مكوناته وتجعله بتدريج في اكتساب مهارات التنمية

---

[1] Ipid,p.69

[2] N.Glinka, **Chimie Gènèral** , moscou tome 2 edition mir, 1987, p234.

[3] Ipid , p239.

النموذج التنموي الصيني ان نموذج السلوك الذي يستخلص من اسلوب بناء الاشتراكية في الصين (التي قاد سياستها ماوتسي تونغ طيلة نصف قرن) هو الانكسار نفسه لنموذج النمو من النمط الغربي،ولكن بدون التخلى في اي لحظة كانت التطوير الصناعي وعن زيادة الاستهلاك ذلك النموذج الغربي لم يكن بوسعه ان يحل مشاكل اللامساواة بل على العكس يفاقم مشاكل التباينات ،ولا ان يحل مشكل استخدام العمالة، ولكن على العكس يخل بالنظام الحياة الزراعية ويزيد من البطالة ،ويخلق احزمة من المدن الصفائح حول المراكز المدينة الكبرى .

كذالك يستبعد نموذج الثورة الاقتصادية من النمط السوفياتي بعد ان كان حاكاه لحقبة قصيرة 1956.1950 ،اذ اعطى ماوتسي تونغ الاولوية لحل مشاكل الزراعة على حين كان التصنيع السوفياتي قد تم باقتطاع الفائض من الارياف (الزراعة) ،موجها للانتاج الزراعي ضربة مازالت حتى اليوم يعاني منها،اي ان ماوتسي تونغ ام يرغب في تصنيع يتم على حساب الفلاحين و يفاقم التفاوت بين المدينة والريف ،ثم ان الصناعة الثقيلة لم يكن وسعها امتصاص كل اليد العاملة المتدفقة من الارياف ان لماوتسي تونغ تصور اخر عن طريق طبيعة الفلاحين ،اذ وعى تمام الوعي القدرات الخاصة لدى تلك الطبقة التي صقلت وتدبرت منذ زمن طويل على التعاون والنظام[1].

اقتنع بان من سيكسب طبقة الفلاحين سيكسب الصين أي من يحل مشاكل الزراعة سيحل مشاكل الصين، وبدأ التطوير الريفي للصين منذ 1927 ،بالقوانين الزراعية الرامية الى انهاء سيطرة كبار الملاكين العقاريين و المربين ، وقد جرى تطويره الى قانون الاصلاح الزراعي الصادر في 1950 وانطلاقا من هنا بدأ تطوير ريفي اصيل في الصين وكانت النتيجة الحاصلة مذهلة، لم يتم فيها التوصل لاول مرة في تاريخ الصين[2]

[1] روجيه غارودي ، مرجع سابق ،ص 253.
[2] نفس المرجع ،ص 254.

الى اطعام جميع الناس بل الى تامين الضمانات : غذاء ،مسكن ،تربية وصحة وذلك الالحاح على الزراعة نابع من كون الصين في الاساس بلد زراعي مهما تطورت في الصناعة ويبدو انها باقية على هذا الميل الطبيعي نحوى لزراعة[1] .

كذلك تم الانتصار على التضخم فان اسعار المواد الغذائية قد بقيت ثابتة منذ خمسة وعشرين سنة تماما وبالارتكاز على تقليد اتحادات الفلاحين تكونت تعاونيات مطابقة و ملائمة لكل مستوى من التطور الاقتصادي والفكري ،تقوم على المشاركة في الماشية وفي مجموع الادوات من اجل اعمال ذات نفع جماعي تطورت الى حيث كان توزيع الدخل يجري وفقا للعمل المنجز ولكميته و كفاءته.

منذ 1962 هناك بحث عن توازن وتلائم بين تطور الزراعة من جهة والصناعة الخفيفة والثقيلة من جهة اخرى ،وذلك لتستطيع ايجاد سوق في البلاد 80% من سكانها يعيشون في المنطقة الريفية .

ثم منذ 1977 هناك دعوى الى ميكنة 70 %من الاعمال الزراعية وكان يحدد مرحلة حاسمة في التطوير الريفي للصين من دون ان يشكل قطيعة مع السياسة السابقة ،لانه منذ عام 1965 وضعت خطة اقتصادية على المدى الطويل تنطوي على مرحلتين:

من 1965_1980 لبناء نظام صناعي مستقل ومن 1980_2000 لتحقيق التحديثات الاربعة الكبرى[2]

---

[1] Le million , op cit , p 228.

[2] روجيه غارودي ،مرجع سابق ،ص 254.

(تحديث الزراعة ، الصناعة ، الدفاع القومي ، الصناعة عسكرية ، العلم والتقنية) ولكن كان الابتكار الاكثر اصالة وحتى الان ابقى هو الكومونات الشعبية التي تشكلت منذ 1958 من اجل مفصلة التعاونيات الاكثر تقدما مع الادوات المحلية والسلطة المركزية.

هذه الكومونات ليست فحسب تعاونيات الزراعية بحجوم اوسع ، ولكنها وحدات مركبة من حكومة محلية ، تدمج جميع الوظائف الاقتصادية والادارية السياسية للجماعة الريفية ،هدفها تعبئة جميع الفعاليات الريفية من اجل تلبية جميع الحجات وفقا لمبدأ الاعتماد على قواك الخاصة ،تتميز الطريقة المستعملة باللامركزية والاستقلال الذاتي في اتمام وظائفها (استخدام الاراضي ،الري ،توزيع اليد العاملة والتوازن بين المبالغ المكرسة للاستثمار والمبالغ الموزعة كأجور)

تأخذ هذه الكومونات عل عاتقها تحسين معارف وتقنيات اعضائها وتكوين الفنيين لتطوير الصناعة التى تكون بحاجة اليها اي صناعة ادوات الزراعة خاصة ،وتوزيع الدخول بعدالة و اعداد التخطيط المحلي وتنسيقه مع اهداف الخطة القومية ،حيث يتقدم الاعلام والقرارات في آن معا من الادنى الى الأعلى ومن الأعلى الى الأدنى ،وانها تأخذ على عاتقها الحياة الاجتماعية بكاملها لمجموعة صغيرة : فهي تدير الاقتصاد والمدارس و المستشفيات والخدمات الاجتماعية ،وبالتالي العسكرية والمشاركة في جميع اوجه الحياة السياسية .وبذلك يتم لكل واحد ان يشارك في جميع القرارات والتحقيقات (الانجازات الاقتصادية) [1]،هذا الى انها تحارب التبذير وتعادل النقص الأولي في رؤوس الأموال باستثمار العمل ذاته وتقوم بالمراقبة الصارمة الاستهلاك و الاسعار وتحرص على تنويع الانشطة الريفية لكبح الهجرة الى المدن ،ثم ان الجيش[2]

---

[1]روجيه غارودي ، مرجع سابق ، ص 257.

[2]Le million ,op cit , p3.

(وهو تابع للكومونة)منصرف الى نشاطات اقتصادية : تعبيد طرق ، بناء القنوات، واستغلال غابات حرجية وزراعية و ادارة صناعات حربية . وهي تحمل جميع مظاهرها خاصة الاقتصادية بصمة خصوصيات الصين ومن اهمها : الانسانية الصينية بمقابل الفردية الغربية اي مخالفة الافلاطونية ، والدكتاتورية الغربية التي تفصل الروح عن الجسد والسماء عن الارض اي الخالق عن الانسان(الصين ترفض ذالك).

لان الفرق الاساسي بين الماركسية الصينية والماركسية الغربية يتعلق بتصورها للانسانية ، فإنسانية النهضة الاوروبية وكذلك انسانية ماركس تتمحور حول الدفاع عن الفرد،اما الاشتراكية الصينية منذ البداية تشدد على القيم الجماعية ، والخطة طويلة الامد التى رسم ملاحمها شوآن لاي عام 1965 كانت تتوقع كما رأينا منعطفا حاسما في عام1980 بعد تاسيس نظام اقتصادي صناعي مستقل وكامل نسبيا.

الواقع في السياسة الاقتصادية الداخلية انه كان هناك دائما في الصين منذ 1949 ميل راديكالي (جذري) على قواها الخاصة اكثر من اعتمادها على المعونة الخارجية ، وعلى انجاح الحافز الايديولوجي قبل الدوافع المادية[1] .

هكذا بفضل ذلك النمط الاقتصادي اكتسبت الصين في العالم بأسره مكانة بفضل قوة ديمغرافية ونجاحات في مادة العلم تضاف الى قوته الحقيقة قوة كامنة ، و اقناع في سلوكاتها كل ذلك بالتماشي مع المعتقد ، ولهذا فكل تطور عالمي لن يكون الا توسيعا للثورة التنموية الصينية[2].

---

[1] نفس المرجع ، ص 258-260.

[2] Le million , op cit , p 97.

على الدولة الصينية ان تنضبط بضوابط ،أي انها تتقيد بخطط الاصلاح الاقتصادي التي اعيد النظر فيها بحيث كل مرحلة ينصب التركيز على مجال ما دون إهمال المجالات الأخرى ، فكانت حصيلة الدولة الصينية انها مارست ذلك التركيز في كل المجالات عبر مراحل :

المرحلة الولى(1949–1952):

تركز على انشاء نظام اجتماعي مرتبط بإرساء الاسلوب التعاوني وكذالك تركز على الاصلاح والتنظيم الزراعي [1]،تميزت بقرارات تتمثل في القضاء على العلاقات الاقطاعية الرأسمالية التي كانت اساس الاقتصاد الصيني ، وهكذا صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي استولت الدولة بموجبه على 80 % من الاراضي، وقرر توزيع 47 هكتار على صغار الفلاحين على اساس اقل من هكتار واحد لكل عائلة .و اقبلت الدولة على تأميم القطاعات الصناعية وكذالك التجارة الخارجية والداخلية ونظمت حملة كبرى ضد الرأسماليين الكبار وضد كل الجرائم الاقتصادية[2] .

المرحلة الثانية (1953–1958):و هو اول مخطط خماسي

اعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة بإلحاح من السوفيات الذين قدموا مساعدات ضخمة لبلوغ اهداف المخطط ،وفي اخر هذه المرحلة بدأت الصين تتمرد(على الوصايا السوفياتية) وتؤكد على مراعاة خصوصياتها وليس فقط تقليد السوفياتي [3]، وان 60% من الاستثمارات المقررة مولت الصناعة ،40 %الباقية مولت كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى كما بدأت عملية تشريك القطاع الزراعي[4]

[1] Claude Gaillard, op cit , p116.

[2] فتح الله لعلو ، **الاقتصاد السياسي** ،ط2، بيروت :دار الحداثة ، 1982 ، ص252.

[3] Claude Gaillard, op cit , p116.

[4] فتح الله لعلو ، مرجع سابق ، ص 253.

بإنشاء تعاونيات وضعيات تابعة للدولة على غرار ما يوجد بالاتحاد السوفياتي وقد عمل هذا الاخير على مدة مساعدات ضخمة خاصة في الميدان التقني والتعليم وميدان التجهيز[1].

المرحلة الثالثة (1958.1962) توافق التخطيط الخماسي الثاني

تميزت بما يسمى " القفزة الى الامام " حدثت بمجهودات ضخمة لموازنة ثلاثة سنوات من الفيضانات في اماكن وجفاف كبير في اماكن اخرى ،وفي سنة 1960 حدث توقف فجائي للمساعدة السوفياتية وغادر التقنيون ما سبب انقطاع العمل في عدة مشاريع[2] .

إن تلك الفقرة الكبرى فرضها النمو الديمغرافي الكبير الذي تعرفه الصين ،وتمثلت في سياسة تصنيعية كبرى تهم كل الاقاليم وفي تعميم ما يسمى بطريقة التنمية الصينية ، التي تستخرج الادخار الوطني من استعمال فائض اليد العاملة في الورش الشعبية ،وهكذا وضعف برامج التشييد الصناعي المعتمد اساسا على العمل(الانسان) وهو عامل يتوفر وجوده في الصين بالقياس الى عامل الرأسمالية الذي تفتقر اليه. ويعتبر الاقتصاديون مرحلة القفزة الكبرى الى الامام تجربة تاريخية مكنت الصين في بضع سنوات من الخروج من الجمود الاقتصادي والتعلق بموكب التطور الديناميكي[3] .

مرحلة ما بعد الماوية (منذ وفاة ماوتسي تونغ 1976)

يبدو ان ادخال التكنولوجيا في الصناعة هو في صلب اهتمام المسيرين الصين (بعد ماو) ولكن موضوع التطوير الصناعي ومكانته في الاقتصاد الصيني لابد من ادراكه والنظر اليه من حيث هو[4]

---

[1] نفس المرجع ، ص 253.

[2] Claude Gaillard, op cit , p116.

[3] فتح الله لعلو ، مرجع سابق ، ص 253.

[4] Claude Gaillard, op cit , p117.

متصل بالزراعة من هذا المنظور فان الصناعة لا تتطور الا من حيث هي تنشط وتدعم التطور الزراعي،و من ثم فعدة مجالات من النشاط الزراعي تدعم هذا الاختيار : مثلا الصناعة الكيميائية تنتج اسمدة تحتاجها الزراعة ، والصناعة الحديدية والميكانيكية تنتج آلات الاعمال الريفية (الزراعية في العموم)

بذالك يحقق تطور صناعي زراعي في نفس الوقت .وفي السابق كان هناك نوع من تخبط مرة ركزوا على الزراعة اكثر ،ثم ركزو على الصناعة اكثر ، ثم بعد ماو حدث تخل على المشاريع الضخمة المرهقة للاقتصاد وتستولي على المدخول وحدها (زراعية او اصناعية)،وحدثو الاهتداء الى الفكرة العبقرية المشار اليها:تطوير الصناعة تخدم الزراعة [1].

مرحلة القوة الثقافية:

هي مرحلة القوة الثقافية التى قادها داخل بلاده الرئيس ماوتسي تونغ والتي تهدف في رأيه الى محاربة كل التراجعات والانحرافات عن الطريق الثوري سواء من طرف قوات اشتراكية اجنبية (السوفيات) ،او من طرف قوات صينية داخلية تحاول بتصرفاتها تدعيم البيروقراطية وما الى ذلك من الفئات ذات الامتيازات ويمكن تلخيص المحتوى لها "ان استمرار الثورة والنظام الاشتراكي ليس فقط هو القيام بتغيير الهياكل والبنيات الاقتصادية ،بل هو كذالك تغيير الذهنيات و الافكار لان قيام الثورة وتحول البنيات الاقتصادية لا يؤدي الى زوال الافكار العتيقة التى تبقى راسخة في العقول الشئ الذي يهدد بالانحراف والرجوع الى الراسمالية[2] .

من ضمنها فترة (1961-1964) يقال لها فترة المراجعة والتعافي من مجهود لفقرة الكبرى تميزت بإنخفاض قيمة المدخرات الموجهة الى الصناعة الثقيلة [3]

[1] Claude Gaillard, op cit , p117.

[2] فتح الله لعلو ، مرجع سابق ، ص 254.

[3] Claude Gaillard, op cit , p116.

إنطلاقا من 1978 بالتحديد :

صار يسمح بتأثر اتخاذ القرارات الاقتصادية بآليات السوق وقد أخضع المنتجون ومدراء الوحدات الانتاجية المحلية لقدر اكبر من الانضباط بآليات اقتصاد السوق وصار يسمح بإستخدام جزء من العائدات في مجالات استثمارية بعيدة عن التدخل المباشر للدولة .

منذ 1980:

كأن الهدف صار مضاعفة الدخل القومي كل عشرية وبالفعل تضاعفت من 420 مليار يوان سنة 1980 ،الى 1020 مليار سنة 1990 ،ثم تضاعفت من 1114 مليار يوان سنة 1991,الى 2675 مليار سنة 2000[1]

لكن الهدف النهائي هو رفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الى المستوى المتوسط لنصيب الفرد في الدولة المتقدمة سطر له ان يحقق سنة 2050 [2]، اي بعد قرن على انشاء الدولة الصينية الحديثة وهي مدة قصيرة على كل حال.

---

[1] ipid, p116.

[2] حيدر نعمة بخيت ، **سياسات الاستقرار الاقتصادي (في مصر و الصين و الوم أ)** ،الأردن :دار آمنة ،2014 ، ص ص135–139.

المطلب الثالث : القدرات الاقتصادية الصينية.

في هذا العنصر سنحاول إبراز القدرات الاقتصادية الصينية ، و التي هي نتاج للإصلاحات الصينية لأن قوة الصين الإقتصادية هي محور هذه الدراسة لأنها تركز على الجانب الاقتصادي الذي هو محور الدراسة .

تعد التجربة الاقتصادية في الصين و التي قادها الزعيم الصيني **دينغ شياو بينغ** منذ عام 1978. و إستمر على نهجه من جاء بعده ، تجربة فريدة من نوعها [1]، و هي محط إعجاب العالم لما تحققه هذه التجربة من نجاحات كبيرة إستطاعت أن تنتقل الى مستوى أفضل ، فنمو صادراتها لعام 2017 في شهر مارس 180.6 مليار دولار ،و من حيث بلغت الواردات 156.6 مليار دولار و قد سجلت الصين فائضا تجاريا بلغ 24 مليار دولار ،فقد إرتفعت الصادرات بنسبة 16.4 % مقارنة من عام 2016 و نسبة الواردات بلغ 20.3% [2]. إن الاصلاحات الاقتصادية و إستنادا الى وفرة العمالة ذات الاجور المنخفضة ،على إستقبال مصانع التجميع و تصدير السلع الرخيصة و تدفق الاستثمارات الاجنبية تعتبر نموذج مميز.[3]

بدأت الصين في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية الهائلة منذ عام 1978 حيث وصل معدل النمو السنوي للفترة 1978-1991، 90% و في عام 1992 بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي 12.8 % و في المتوسط بلغ النمو الذي حققه الاقتصاد الصيني نحو 9.8% سنويا خلال الفترة 1983-2004 ، في حين بلغت قيمة إجمالي قيمة الناتج المحلي 47 تريليون[4].

---

[1] عبد العزيز حمدي ،**التجربة الصينية :دراسة أبعادها الايديولوجية و التاريخية و الاقتصادية** ، القاهرة : أم القرى ،1997، ص50.

[2] **نمو الصادرات الصينية بأسرع وتيرة منذ 2015**، الايام اليومية سياسية مستقلة ،2017، 2017/04/24،على 18:30، متحصل عليه من: http://www.al-ayyam.ps/ar.page.php ?id :11fe51b6y301879734y11fe51b6.

[3] Ignacio ramont , **chine,mégapuissance** ," le monde diplomatique" ,aut 2004.

[4] Gelien nessi ,**l'afrique,nouveau terrain de ha chasse de la chine**, www.cybers copie.info/pages/art-decript/art42-decypt.html.

كما أنها تحقق فائضا تجاريا قدر ب150 مليار دولار لعام 2006، مقابل 109.8 مليار دولار لعام 2005 و هذا حسب تقرير وزير التجارة الصيني الذي إعتبره مستوى قياسي [1].

في عام 2007 بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية 262.2 مليار دولار ،أي 9 % من الناتج القومي الاجمالي ، حيث بلغت الصادرات الصينية 1.216 مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات 953.9 مليار دولار [2].و تعد الصين أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري الامريكي – الصيني في عام 2008، 266.3 مليار دولار لصالح الصين [3]، أن الازمة المالية لعام 2008 قد تعاملت الصيت معها بهدوء و اعطت انطباع سلامة منهجها في النمو الاقتصادي و الثقة في قدراتها على اجتياز الازمة بأقل قدر من الخسائر مقارنة بالدول الاخرى الرأسمالية ، فقد عملت على تنشيط علاقات الشركات الصينية في الدول الاجنبية و خاصة دول إفريقيا و امريكا اللاتينية و الدول العربية، كما قامت بإنشاء منتديات مع العالم الخارجي ، منتدى التعاون الصيني الافريقي ، منتدى التعاون الصيني اللاتيني ، منتدى التعاون الصيني العربي ، و قامت بخض أسعار الفائدة ب0.5[4] %.

كما ان السوق الصينية له جاذبية ليست وليدة اليوم ففي سنوات الثلاثينيات صدر كتاب (لكارل كراو) بعنوان الصين 400 زبون ، مع إحتمال بقاء الصين كمركز جاذبية إقتصادية للإستثمارات الاجنبية [5]،بحيث أن الصين سمحت بالاستثمار الاجنبي في عدد من المناطق الاقتصادية قرب المدن الساحلية ، ما زادها إندماجا إقتصادي في المنظومة العالمية بفضل إقتصاد سوق مشترك.

---

[1] Ipid.

[2] سابا إلياس ،**الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها** ،المستقبل العربي ، العدد 360،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ،ص 11.

[3] **الازمة المالية و تأثيرها على الامن** ، مجلة الناتو ،2017/03/30، على 14:40، متحصل عليه من: .www.nato.int/docu/2009/finacial crissis chinas/ar/index.html

[4] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، "**الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)** "، مذكرة ماجستير :(جامعة مؤتة الأردن،قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،2009)،ص ص 91 -93.

[5] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ،ص45.

فالصين ثاني أكبر مزود للإستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة ،حيث شهدت عام 2014 خروج 116 مليار دولار بنمو 15% ، مقابل نمو ب3 %للاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجية من الولايات المتحدة ، كما تحتل الصين المرتبة الاولى عالميا من حيث الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى البلاد و التي بلغت 129 مليار عام 2014. لدى الصين أكبر إحتياطات بالعملة الاجنبية بالغة 3.2 تريليون دولار [1]و تعمل الصين 70 ألف شركة ساهمت في تنشيط حركة الاستثمار داخل البلاد ،إقامة مناطق حرة للتنمية الاقتصادية تعد بمثابة حقول تجارب قابلة للزيادة [2].

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين في عام 2014 نحو 17.617 تريليون دولار تمثل نحو16.32 من حجم الناتج العالمي الاجمالي ، و 19.814 تريليون دولار لعام 2015 وفق البنك الدولي ، اما بالنسبة لعام 2016 فإن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي قدر حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين 21.269 تريليون دولار[3] . و قد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155 دولار للفرد عام 1978 الى نحو 6400 دولار عام 2015، فقد خفضت الصين مستويات الفقر و الارتقاء بإقتصادها بفضل تحولها الى مركز تصنيع للعالم متخصصة بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا تصدير السلع الرخيصة لجميع الدول ، أما فيما يخص القطاع الخاص فقد لعب دورا هاما في دعم نمو الاقتصاد الصيني و خلق الوظائف حيث ساهمت[4]

---

[1] مايا جريديني ، **كيف تحول إقتصاد الصين الى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟** ، 2017/03/28، على 10.00، متحصل عليه من : https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/html .

[2] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ،ص46.

[3] مالك عوني ، **السياقات الغالبة:الصعود الصيني الى اللاقطبية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد207 ،2017.

[4] مايا جريديني ، مرجع سابق .

شركات القطاع الخاص بنحو 75% من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين 2010–2012 و يساهم ب90% من الصادرات [1].

الدور الاستراتيجي لهونغ كونغ بالنسبة للصين .

لقد كانت هونغ كونغ جزيرة صخرية بلا حدود ولا موارد طبيعية ،وكان سكانها الفقراء و البالغ عددهم 500 شخصا يعيشون على الصيد ،وأصبحت معجزة قتصادية عرفت تطورا و إزدهارا بجميع المقاييس ، وهي خاضعة للجمهورية الشعبية [2]، فلهونغ كونغ دورا إستراتيجيا هاما بالنسبة للصين خاصة من الناحية الإقتصادية فهي تبقى المفضلة للمستثمرين الغربيين و الأسيويين لقربها من الصين القارية ، وشهدت الجزيرة إنتعاشة إقتصادية بانضمامها للآليات " رابطة جنوب شرق أسيا " ،لذا أصبحت أهم المراكز التجارية الرئيسية في العالم .[3] كما أن هونغ كونغ وفرت أكثر من نصف جميع الإستثمارات الأجنبية في الصين.[4]

وهي بارزة من خلال أنشطة خدمات الأعمال وخاصة الخدمات المالية ،وقد إستفادت بورصة هونغ كونغ من تسليم الأرض إلى الصين في عام 1997 م ،بحيث أدرجت في ذلك الوقت من بين أكبر خمسة عشر شركات المدرجة ، وكمركز مالي خاص مع إحتياطي نقدي يقدر ب 65 مليار دولار و إعتبارها المرفأ الأول للمستوعبات العالمية.

وفي ديسمبر 2006 كانت من بين أكبر خمس شركات المدرجة ،وأصبحت هونغ كونغ المركز المالي للصين الشعبية ففي 2004 إتضحت موجة خصخصة الشركات المملوكة للدولة الصينية من خلال فتح[5]

---

1 مالك عوني، مرجع سابق.

2 سوسن حسين ،**هونغ كونغ بعد العودة** ،السياسة الدولية ، العدد ،130 ،أكتوبر1997.

3 سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ،ص 47.

4 Mark O’neil, **De la couronne à la republique populaire** , "le monde diplomatique" , juillet 2007.

5 Anne laure delatte ,**A L’avant-garde du libéralisme** ," le monde diplomatique" , juillet 2007.

رأسمالها أمام المستثمرين الأجانب عن طريق بورصة هونغ كونغ ، وبلغ حجم رأس مال الذي أثير حول سوق الأوراق المالية من قبل شركات البر الرئيسي مستويات قياسية مقدمة من البنك الصناعي و التجاري الصيني (ICBC) في عام 2006 ، " 16 مليار " ويكسر بها هذا كل الأرقام القياسية العالمية [1].

*إنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية :

يعتبر إدراك الصين لتحسين أدائها الإقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي ، ولزيادة الرفاهية لأفرادها وزيادة الإنتفاح على الأسواق العالمية . لإتساع علاقاتها التجارية يتحقق من خلال دخولها إلى منظمة التجارة العالمية [2].

فدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليس قطيعة و إنما يعد مرحلة جديدة في سياسة التحرر التجارية المنتهجة من طرف بكين ،[3] فقد أوفت الصين بالتزاماتها في الدخول في منظمة التجارة العالمية ، فيما يتعلق بالتعريفات و الحواجز غير تعريفية ،وإزالة القيود عن الشركات التي تقوم بأعمال تجارية أجنبية في 2004 ،كما أسست نظاما قانونيا لإقتصاد السوق يتوافق مع قانون المنظمة ،كما إلتزمت الصين بالانفتاح على الاستثمارات المباشرة الاجنبية و خفض التعريفات الجمركية[4] ،بحيث أعطت عضوية المنظمة للصين فرصة لتحسين مستويات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين ،إضافة للتمتع بالعلاقات الإقتصادية المستقرة مع أعضاء المنظمة الأمر الذي أعطى مساحة أكبر،[5] للمستثمر الأجنبي لدخول السوق الصيني وإستغلال طاقاته وتطوير المنتج النهائي لمقابلة إحتياجات المستهلك مايزيد من المبيعات الصينية [6].

---

[1] Ipid.

[2] محمد عطية محمد ريحان ،" **التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية** "، مذكرة ماجستير : (جامعة الأزهر غزة ،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم الاقتصاد ،2012) ، ص 142.

[3] سمير قط، **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ،ص 48.

[4] محمد عطية ، مرجع سابق ، ص 142.

[5] فرانسوار لومون ،**الإقتصاد الصيني** ،تر: صباح كعدان ،دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ،2010 ، ص 24.

[6] محمد عطية ، مرجع سابق ، ص 143.

إن إنظمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حقق إنجازات و نجاحات إيجابية ففي عام 2001 أصبحت من أكبر إقتصاديات العالم ،[1] حملت معها إصرار على أن تصبح الصين مندمجة في الإقتصاد العالمي [2].

تعتبر القدرات الإقتصادية التي حققتها الصين قد شكلت منها نموذج أو تجربة إقتصادية تسعى إلى النهوض بالصين كقوة عالمية في الجانب الإقتصادي .

---

[1] سمير قط ،**الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ، ص 49.

[2] محمد عطية محمد ريحان ،مرجع سابق ،ص143.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم تقديمه يمكننا التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات :

- يعتبر الاختلاف فيما يخص تعريف السياسة الخارجية محل نقاش بين المفكرين و الباحثين و هذا راجع إلى طبيعة هذا الحقل الذي يتميز بالديناميكية .
- تعتبر الادوات و الوسائل المتبعة لتحقيق أهدف السياسة الخارجية وهذا وافقا للمحدد الموجود في توجهات السياسة الخارجية .
- تعد مقاربة القوة الناعمة و مقاربة الاعتماد المتبادل هما الانسب في تحليل و تفسير السياسة الخارجية المتبعة من طرف الصين تجاه القارة الافريقية ، ما يجعلها تلعب دور بارز في الساحة العالمية بصبغة تقوم على القوة اللينة و الاعتماد المتبادل.
- يعد الجانب الاقتصادي أهم محدد في الموضوع من حيث امتلاك إفريقيا للموارد و الثروات الطبيعية ما جعل الدول الكبرى تتنافس عليها ، كما أن التجربة التنموية الصينية ساعدتها على امتلاك القدرات الاقتصادية .

الفصل الثاني : طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

الفصل الثاني : طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

سنقوم في هذا الفصل بتحليل طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية ,من منطلق العلاقات التعاملية بين الصين و إفريقيا في بعدها الاقتصادي- السياسي- الدبلوماسي و لذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية . بحيث يتناول المبحث الأول العلاقات الصينية الافريقية و الذي قسم إلى مطلبين المطلب الأول يخص العلاقات الصينية الإفريقية قبل الحرب الباردة ، و المطلب الثاني يخص العلاقات بعد الحرب الباردة .أما بخصوص المبحث الثاني المعنون بتوجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ، فقد قسم إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه إفرقيا ،و المطلب الثاني تناول محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة السمراء ،و المطلب الثالث : تمثل أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا . و المبحث الثالث شمل العمق الإقتصادي الصيني في إفريقيا بحيث سيتم التطرق فيه لعرض الواقع الإقتصادي من خلال مطلبين ، المطلب الأول: الاستثمارات الصينية في افريقيا ،و المطلب الثاني: التبادلات التجارية الصينية الافريقية.

المبحث الأول: العلاقات الصينية الإفريقية .

سنتناول في هذا المبحث بالتطرق للعلاقات التي تربط الصين بالقارة الإفريقية من علاقات قائمة على اعتبارات إيديولوجية إلى علاقات قائمة على اعتبارات اقتصادية ،بحيث قسم إلى مطلبين .تناول المطلب الأول يتناول هذه العلاقات قبل الحرب الباردة ،و الطلب الثاني يتناولها بع الحرب الباردة .

المطلب الأول : العلاقات الصينية الافريقية قبل الحرب الباردة .

إن علاقات التواصل السياسي و الاقتصادي و العسكري و الثقافي و الاجتماعي بين الصين و دول إفريقيا قد مرت عبر حقب تاريخية مختلفة[1] .

بحيث بدأت العلاقات التعاملية بين الطرفين في عهد سلالة مينغ , كانت ترسل بعثات بحرية من مئات القوارب الضخمة وآلاف التجار , بلغت البحر الأحمر و الزنجبار .و يقول المؤرخون أن سقف الصين تفوقت من حيث الضخامة و المتانة على نظيرتها الأوروبية و رغم ذلك لم تتوغل الصين في إفريقيا و بقيت في القرن الإفريقي (الصومال)[2]

و لاشك حتى هذه العلاقة مع جزء من القارة منعها وجود المستعمر ، لهذا منذ 1850 إلى 1950 توغل الإنسان الصيني في القارة بصفته عاملا متخصصا في تهيئة المناجم و العمل فيها و مد سكة الحديد[3]. بحيث يتواجد في القارة حينما و حيثما يحتاجه المستعمر أي أن الصين طيلة قرن كانت تتعرف على القارة الإفريقية . ومنذ نحو 1950 بدأت العلاقة الجدية الرسمية لكونها صار ينظر إليها كعلاقة مصيرية

---

[1] M.A.Mohamed salih ,**sino-african ,european relation :an african perspective** , bejing ,cass,2006, p71.

[2] Olivier mababia **, la chine en afrique,**paris :ellipses,2012,p8.

[3] Adam mckeown,**conceptualizing chinese diaporas1842to1949**, journal of asian studies , vol58,n2,1999,p330.

ضرورية بفضل تحكم السلطة الصينية في وضعها الداخلي ما أتاح لها أن تتهيكل جيدا و تتدرج في القوة و من ثم إنطلقت في إنشاء علاقات متوسعة مع الخارج.

لكن العلاقة الصينية الإفريقية الجدية بدأت ضمن الدائرة الأوسع ، دائرة تقارب الإفريقي– الأسيوي ذلك التقارب الذي لجأت إليه شعوب القارتين لإبراز إرادتها في التحرر من خلال دعوات إلى مؤتمرات تقارب في السنوات 1949–1950–1954[1]. لابد من تقوية الموقع أو الحضور في المسرح العالمي و هكذا انبثقت فكرة مؤتمر باندونغ في عام 1955 الذي جمع 29 دولة 6 دول من إفريقيا و 23 دولة من آسيا و أكد المؤتمر على " تشجيع المنفعة المتبادلة و الشراكة " ، فإنه أكد على ميلاد العالم الثالث حيث أراد أن يقحم شعوب القارتين في أمر عملي " الإقتصاد "[2] ،و من هنا برز الموقف التاريخي للصين فقي حين أكد السوفيات على إعانة اقتصادية محضة فإن الصين آمنت بأهمية العامل مع الوعي و العواطف المتجدرة في الأفارقة و من هنا ظهرت العلاقة الوطيدة للدولة الصين مع القارة ،بعد أن كانت علاقة قارة مع قارة[3] .

حيث انشأت العلاقة مع مصر في عام 1956 ،وقتها وقفت الصين مع مصر في قضية تأميم قناة السويس و بدأ تأسيس العلاقات الثقافية بإرسال عدد من الطلاب المصريين للدراسة بالصين بالمقابل حضر عدد من الطلاب الصينيين لدراسة اللغة العربية بالازهر الشريف ،كما كانت قد رفضت مبادرة تقدمت بها فرنسا على أساس أن تتخلى الصين عن دعمها لثوار حركة التحرير الوطنية الجزائرية و بالمقابل تقوم فرنسا بالاعتراف بالصين و تقييم العلاقات الدبلوماسية معها وبطبيعة الحال رفضت الصين ذلك العرض[4] وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر عام 1958 وبالمقابل كانت الجزائر ثاني دولة

[1] Rahim kherad , **le non olignement**, alger : opu,1983,p49.
[2] Ipid , p 31-40.
[3] Olivier mbabia , op cit , p20.
[4] عادل حسن محمد أحمد ، **العلاقات الصينية – الإفريقية** ، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية و الأمنية ،2015.

إفريقيا تعترف بالصين بعد مصر [1] ، ولاشك أن ميلاد شخصيات وطنية قوية و فاعلة في إفريقيا شجع الصين على مزيد من الاقتراب ،لهذا حدث أن الوزير الاول ووزير الخارجية في الصين قاما بجولة من ديسمبر 1963م إلى فيفري 1964م . للتذكير بأن الصين و إفريقيا يتقاسمان نفس التجربة [2].

ثم في سنة 1978م حدث إنطواء صيني لمراجعة الحسابات ، ومن الآن نلاحظ تحولا في السياسة الخارجية بعدم التركيز على الإيديولوجيات [3]، كما نلاحظ تخليا عن المشاريع المكلفة مع رفع التبادل التجاري ،مع ذلك فإن تغيير الإتجاه الإيديولوجي الثقافي بعد موت ماوتسي تونغ لا يمكن بالتأكيد أن يكون قطيعة مع جوهر الخط المتبع ، وهذا لأن الأخلاقية السياسية هي الميزة لأسلوب عمل القادة الصينيين و هي إرث من الكونفشيوسية التي تؤكد (علاقات الإنسان بالإنسان ، و الإنسان بالأرض ،و الإنسان بالخالق)[4]

بعد أحداث تيان آن مين 1989 جلبت النقد الغربي ومن ثم القطيعة معه ردة فعل عززت الصين العلاقة مع إفريقيا التي لم تكن ترد أن تضحي بالعلاقة مع الصين بمجرد النقد الغربي ، سنة 1989 حدث أن جنوب إفريقيا مكانة لها أي علاقة مع الصين ،صرحت أن الصين الشعبية هي الحاكم الوحيد لمجموع الصين من ضمنه تايوان وهو هدية أخرى من إفريقيا بعد عدم النقد ومن الآن فإن العلاقات ستتصاعد[5] كأن الصين ترد الجميل .

---

[1] نفس المرجع.

[2] Olivier mababia , op cit , p23.

[3] عادل حسن محمد أحمد ، **مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان و الصين** ،الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2010 ، ص 20.

[4] روجيه غارودي ، مرجع سابق ، ص259.

[5] Olivier mababia , op cit , p32-34.

المطلب الثاني : العلاقات الصينية الإفريقية بعد الحرب الباردة .

منذ 1990 ثابرت الصين على تأسيس علاقات تجارية متزايدة و متطورة ، بحيث أن نصيب إفريقيا من الميزان التجاري الصيني يبدو طفيفا مثلا:1.4% سنة 1995 م ، ولكن هذا ليس هينا بالنسبة إلى إفريقيا لكونها في مراحل أولى من التنمية[1] .

إن بروز إرادة لتعزيز العلاقة من قبل الرئيس الصيني "جين زيمين" الذي زار في ماي 1996 دول إفريقية (كينيا ،مصر،إثيوبيا ،مالي ،زمبابوي) وبشر من مؤتمر الوحدة الإفريقية بتعاملات هائلة تليق بالصداقة الصينية الإفريقية وقال "تقاسمنا ماضيا لا ينسى ، واليوم نعيش حاضرا مشرقا" والصداقة الصينية الإفريقية ستزدهر بفضل حكمة الشعبين والمستقبل لأن الصين أكبر دولة من حيث التنمية الإقتصادية مستعدة للتعاون مع إفريقيا أكبر قارة نامية لمواجهة القرن 21 بثقة ،تلك الزيارة قننت العلاقة بالعمل على إبقائها مستمرة تستند على التعاون المتبادل الإجمالي متعدد المجالات ,وخاضعة ل 5 قواعد:

1/ علاقة أو صداقة ذات شفافية

2/ تفاعل يقوم على المساواة , و إحترام نظام الحكم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

3/ تنمية مشتركة تنائية المنفعة .

4/ تشاور وشراكة في القرار coobhation في معالجة القضايا العالمية[2].

5/ تطلع لبناء مستمر لعالم أفضل.

---

[1] Ian taylor , **china's foriegn to wards africa in thh 1990s**, the journal of modern african studies , vol36 ,n3, 1998, p462.

[2] Olivier mambia , op cit , p 35-36.

في منتصف التسعينيات أعلنت الصين نفسها كقوة اقتصادية دولية صاعدة ،مما انعكس إيجابا على علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا ،ولأن يقدر عدد العاملين الصينيين بالشركات الصينية في إفريقيا بصفة دائمة حوالي 1500000 شخص ،مقابل 235000 إفريقي يعملون في الصين ،وهذه الأخيرة تمثل الشريك الاقتصادي الأول في إفريقيا[1].

ثم في سبتمبر 1997 حدثت زيارة رئيس الوزراء (لي بينغ) لثمانية دول إفريقية ما يعد حجز زاوية لتعزيز الشراكة الاقتصادية و التضامن عموما ،ويبدو أن إفريقيا تشكل عاملا هاما ضمن السياسة الصينية بمالها من ثقل في السياسة لنجاح اقتصادي دون ضمانة سياسية ضمن الإطار العالمي [2].

إن توقيع الصين عدد من إتفاقيات القروض التفضيلية و الإستثمارات و المساعدات في مجالات مختلفة في إفريقيا إضافة إلى العقوبات الاقتصادية و الخطر الذي تفرضه الدول الغربية على بعض دول القارة الإفريقية كل ذلك جعل القيادات تصوب اهتمامها نحو الصين بدلا من دول أوروبا والغرب عموما وهي بذلك تؤكد على ضرورة تعاون جنوب جنوب[3].

لإحكام العلاقة وتنظيمها أسس في أكتوبر 2000 منتدى التعاون الإفريقي الصيني (focac)[4] تحت شعار (الصداقة ،السلام ،التعاون ،التنمية)[5] في بكين ضم 44 دولة كأرضية تشاور و تعاون جنوب- جنوب.

[1] عادل حسن محمد أحمد ،**العلاقات الصينية –الافريقية** ،مرجع سابق.

[2] Olivier mambia, op cit ,p36-37.

[3] عادل حسن محمد أحمد ،**العلاقات الصينية–الافريقية** ،مرجع سابق.

[4] Olivier mambia, op cit ,p44.

[5] عادل حسن محمد أحمد ،**العلاقات الصينية – الافريقية** ،مرجع سابق.

عقد المؤتمر ثانية في 2003 ويؤكد على تحسين الموارد البشرية بإعطاء تكوين ل10.000 إفريقي في قطاعات ومجالات عدة و التعاون السياحي وخرج ب 21 اتفاقية اقتصادية بمجمل 1 مليار دولار.[1] عقد ثالثة في نوفمبر 2006 وأهم ما جاء فيه إلغاء الديون الدول المثقلة بالدين و الأقل نمو إلغاء التأشيرة الجمركية على 440 منتج آت من إفريقيا وإنشاء 5 مناطق للتجارة الحرة [2].تكوين 15000 مهني إفريقي ومضاعفة المنح الدراسية ، بعث 100 زراعة ،وإنشاء 10 مراكز تقنيات الزراعة ،بناء 300 مستشفى و300 مدرسية ،إضافة إلى منح 300 مليون لمكافحة حمى المستنقعات.

عقد رابعة في نوفمبر 2009، و أهم محاوره : مكافحة التغيرات المناخية (100 مشروع علمي و 100 مشروع تطبيقي للطاقة النظيفة) إلغاء تأشيرة الجمركية على 90% من الصادرات دول إفريقيا الأفقر ،رفع عدد مراكز البحث الزراعي إلى 20 وتكوين 2000 تقني زراعي وتكوين 3000 ممرض و طبيب و الإهتمام بمجال التكنولوجيا [3].

وفي 2012 عقدت الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي ، وقد أعطت هذه الدورة أهمية خاصة لتطوير العلاقات السياسية بين الجانبين والتأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة و التوافق الإستراتيجي ، و دعم جهود الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة الإفريقية إضافة إلى تنسيق ودعم جهود المنظمات الإقليمية الأخرى في كافة المجالات [4].

---

[1] Kenneth king , **The beijing china –africa sunmit of2006**, ,the new implementation of aid to education , beijin , cass ,2006,p33.
[2] **Forum sur la coopération sino-africaine,plan d'action de pékin 2007-2009** ,novembre 2006.
[3] Olivier mambia, op cit , p46.
[4] عادل حسن أحمد محمد ، **العلاقات الصينية –الافريقية** ،مرجع سابق.

عقدت الدورة السادسة في ديسمبر 2015 وهي تعكس المبادىء و الأهداف التي تقوم عليها الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا ، وتتضمن أولويات تعزيز التعاون بينهما في مجالات مختلفة ، كما تعكس المواقف المشتركة إزاء القضايا الدولية ذات الإهتمام المشترك [1].

إذن : فيما يخص focac إنه بعد العشرية من إنشائه سهل تقوية العلاقات في العديد من القطاعات فهو يعتبر ميكانيزم لبناء أجندة سياسية ،إقتصادية مشتركة لبناء شراكة جنوب–جنوب ، ذات نفع متبادل شامل في عالم التكتلات ،وهي أيضا تؤكد على الصالح العام وتوضع ضمن خطة شاملة للقارة ولا تقصى طرفا[2].

[1] أحمد رأفت ، سليمان العطيفي ، **إنطلاق قمة منتدى التعاون الافريقي الصيني بجوهانسبورج** ، في 2017/02/03، على 10.00، متحصل عليه من :.1935116/ www.vetogate .com

[2] Olivier mambia, op cit , p47.

المبحث الثاني :توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا

ستناول في هذا المبحث طبيعة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة السمراء ,وذلك من خلال ثلاث مطالب اساسية تتمثل المطلب الاول اهداف التي تسعى الصين لتحقيق في القارة السمراء .اما المطلب الثاني المعنون بمحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ، وثالثا ادوات واليات المستخدمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا .

المطلب الاول : اهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا

سنحاول إبراز أهم دوافع السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا من خلال الصين في حاجة متزايدة للبترول مسايرة بذلك النمو الاقتصادي ،بحيث اصبح نفط القارة من اهم اهداف السياسة الصينية و يأتي وهذا الاهتمام منذ بداية التسعينيات في سياق اتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط وتقليل الاعتماد شبه حصري على نفط الشرق الاوسط والخليج العربي ،وتسمى الصين هذه ب(لا تركيز الاخطار) او (تشتيت الاخطار)[1] .

إن عطش الصين للنفط في تزايد مستمر ذلك البلد الذي يحقق نمو استثنائيا بمعدل كبير مابين 8–10 %جعلها تعتمد اعتمادا متزايدا على النفط المستورد ، و اصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ولذا يقوم امن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة [2]في سنة 2010 استهلاكها للبترول مثل 10.6 %من استهلاك العاملي و انها في نحو 2020 ستكون مستهلكة 60% من انتاج العالمي [3].

[1] سمير قط ، "**الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التهديدات**" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.

[2] عبد العظيم حنفي ، منشور في سودانيل ، 2009.

[3] Olivier mbabia, op cit , p67.

ان الحفاظ على تقدم وتطور الاقتصاد متعلق بدوام وجود البترول ... وان احتياطيها منه لا يمكن من الاستمرار في نزاع مسلح الا لمدة محدودة ،ثم ان هيبة الصين مهددة بانقطاع الواردات منه ، او حتى تذبذب تلك الوردات وهنا حاجة الى تعديد تلك المصادر [1] .

كانت الصين البلدان من بين البلدان المصدر للنفط ، بنسبة تقدر ب 25 % من انتاجها النفطي وتحولت منذ 1990 الى دولة مستوردة ،وتدل المراجع المتخصصة ان الاحتياطات الصينية المؤكدة تكفي لمدة 21 عاما ابتداءا من 1997 ،اي انها تنتهي عام 2018 [2].

بل حتى ولو كانت تتمتع بمخزون هائل من البترول ،فانها حتما ستوجه الى الاستيراد خاصة وان التقنيات لدى الصين غير كافية , لاستغلال واستثمار مخزون بترولي في بلاد تقع ضمن منطقة توترات جيولوجية هائلة[3] ،وان منطقة الشرق الاوسط والخليج كانت هي المزود الاساسي بالبترول للصين ،لكن في السنوات الاخيرة شهدنا انسحاب بكين من هذه المنطقة وتقليل اعتمادها على النفطها ويرجع ذلك الى اعتبارات:

- النزاعات و التوترات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي تحديدا .
- المزاحمة الشديدة للولايات المتحدة ونفوذها العميق في الشرق الاوسط والخليج العربي الى حد التواجد العسكري ،فالصين تعتبر الشرق الاوسط منطقة رهان استراتيجي للولايات المتحدة خاصة في مجال الطاقة، اضافة الى عوامل تقنية تتعلق بصعوبة نقل البترول وتكلفتها العالية ،كما ان نقله يتم عبر مضيقي ملكا [4] .

[1] Olivier mbabia ,P66.

[2] سمير قط ،**الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

[3] China Analysis, octobre 2005 , http://www.centreasia.eu/publication/china-analysis-n1-septembre-octobre-2005 , p2.

[4] سمير قط ،**الاستراتيجية الصينية الجديدة في افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

الذين يشهدان توترات تخيف الصين ،كما تعرفان تدخلات و تواجدات امريكية مستمرة اضافة الى المزايا التي تجعل نفط افريقيا مفضلا لعل الارقام الاتية التي تخضع الاستهلاك الصيني للبترول ، انما هي بفضل توجهها نحوى الدول الافريقية التي اتاحت للصين سهولة نسبية في الاستفادة من البترول [1].

ففي سنة 2006 كان البترول والغاز الطبيعي يمثلان 62 % من مجمل صادرات القارة الى الصين ،وعلى كل حال فان الصين سنة 2006 كانت لها حصة 8.7 % من بترول القارة (الاتحاد الاوروبي له حصة 36% ، والولايات المتحدة 33 %) [2]

تستورد الصين اكثر 25% من وارداتها النفطية من افريقيا وتسعى الى المزيد خاصة وان حاجاتها النفطية ستتضاعف عام 2030 ،ومن ابرز الدول التي تستورد منها اضافة الى السودان وتشاد ، الجزائر وانجولا والجابون وبالنسبة للدول العربية فهناك تحرك صيني مكثف في ليبيا والجزائر التي تعتبر من اهم الدول الافريقية التي تصدر النفط الى الصين وقد وقعت الجزائر والصين عددا من الاتفاقيات المتعلقة بالبترول والغاز والجوانب البحثية المتعلقة بهما[3].

هي في هذا المجال متعاقدة إضافة الى السودان مع الغابون و انغولا ،نيجيريا ،كونغو ،اثيوبيا ،كينيا ومن ثم غانا والنيجر كمنتجين حديثين ومع النيجر احدثت مشروعا ضخما بكلفة 5 مليار دولار.وقد استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح اكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام 2008 ، وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء 40% من اسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان[4]

[1] Olivier mbabia , op cit ,P52.
[2] Ipid , p146.

[3]عبد العظيم حنفي ، مرجع سابق .

[4] Oliveier mbabia , op cit , p 69.

اكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام 2008 ،وتمكنت شركات النفط الصينية من شراء 40% من اسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان.

- الحصول على الخامات المعدنية و المعادن .

ان الحصول على الخامات المعدنية خاصة هو اهم دافع بالنسبة للصين من منطلق حاجتها الشديدة والمتزايدة لتلك الخامات المعدنية وان القارة كفيلة بسد الحاجة اذ هي غنية بالمواد الطبيعية ومن المتوقع ان تكون اغنى بكثير.

هناك صعوبة في الحصول على المعادن لان الدول غير الافريقية لا تتساهل في تصديرها كما تتساهل في تصدير البترول [1]،والى ذلك فهناك بعض الدول تختص بامتلاك خامات معينة هامة ،فإنها تحاول التحكم في سوق تلك الخامات [2]،ولكن القارة الافريقية اذ هي في تطور اولي من اطوار التصنيع فإنها بحاجة شديدة لاستبقاء خاماتها للصناعة الوطنية ،و من ثم فهناك تزاحم على طلبها وهناك امر لتفصيل خامات القارة ،وهو ان استحصال المعادن يجري قرب المناجم لان المعدن الصافي يمثل نسبة من اهم المادة الاولية في هذا الشأن اي ضرورة تمركز المنشاة الصناعية قرب مكان المادة الاولية ،في حالة ان المادة الصافية تمثل نسبة صغيرة من المادة الخام كحالة المعادن الصناعية بالنسبة للمادة الخام ،ضمن مصانع ضخمة مكلفة من المغامرة ان تقام في مناطق التوترات والنزاعات كآسيا ،فمن عدة وجوه فان القارة الافريقية هي المناسبة لتوريد الخامات خاصة المعدنية ،ومن الحكمة بالنسبة للصين وغيرها ان ترسخ وجودها في هذه المنطقة [3].

---

[1] Ipid ,P 69

[2] أدغار هوفر ، **النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي** ، تر :عزت عيسى غوراني ، بيروت :دار الآفاق الجديدة ،1974،ص74 .

[3] Olivier mbabia ,op cit ,p69.

فان كان البترول حاليا هواهم سلعة تستوردها الصين ,فانه تتلوه مباشرة الخامات المعدنية Minerais والمعادن metaux اي ان المواد الطبيعية تحتل موقعا راجحا في اطار اجمالي التبادل بينهما .والحال ان الصين تتزود من القارة ب:[1]

بلاتين وكروم : من زمبابوي .

بوكسيت: من غينيا ،جنوب افريقيا.

نحاس : من زامبيا ،الكونغو الديمقراطية .

الحديد : موريتانيا ،كذلك الاحجار الكريمة من سيراليون جنوب افريقيا [2].

كذلك فان الصين تستورد :

الكوبالت :من زمبيا ، الكونغو الديمقراطية (اضافة الى النحاس من كليهما)

المانغنيز: من الغابون .

الاورانيوم : من افريقيا الوسطى[3]

وكذلك تستورد:

الالمنيوم :من غينيا(اضافة الى البوكسيت) ،اجمالا : فان 20 % من الخامات المعدنية المستخرجة من القارة تصدر الى الصين منذ(2004) [4]

[1] Ipid, p52.
[2] Ipide, p71.
[3] Cina Analiysis ,op cit .
[4] Valérie niquet , **la stratégie africaine de la chine** ,2e, trimestre , 2006 http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0805-Niquet-ANG. .

اذن فكل تلك العناصر التي تتزود بها الصين من افريقيا وخاصة مادة الحديد المحسنة ببعض منها هي عبارة عن اهم المكونات الداخلية في صناعة وسائل الانتاج تلك الوسائل التي هي اهم قطاع في العملية الانتاجية

- البحث عن سوق ملائمة لاستهلاك انتاجها.

ان الضرورة البالغة الى وجود السوق تظهرها الحادثة التالية ،مرت اوروبا الغربية في الفترة مابين عامي 1883و1986 بما يعرف بلازمة الاقتصادية الكبرى نوقد تميزت بالانخفاض في الاسعار و الارباح وسعر الفائدة ، و ازيادة انتاج السلع المصنعة وارتفاع في البطالة ،وذلك بسبب دخول معظم دول اوروبا الرأسمالية عصر التصنيع او الثورة الصناعية ، بعد ان كانت وقفا على انجلترا فقط.

ولقد نجم عن ذلك ارتفاع في المنافسة بينهما على الاسواق وقامت لجنة بدراسة الموضوع واقترحت ايجاد المزيد من الاسواق الجديدة في المستعمرات القائمة[1] أي حين يكثر الانتاج ويفوق مقدار القائمة الطلب (الاستهلاك) الذي يوفر السوق تنتج تلك المشاكل المذكورة ،فاهمية السوق بالغة ،ولذلك قال ماركس:بدون انتاج لا استهلاك ولكن بدون استهلاك لا يكون انتاج ، لان الانتاج حينئذ يكون بلا هدف فبواسطة الاستهلاك يصبح المنتج منتجا حقيقيا ،يجب دراسة السوق ،قبل الشروع في الانتاج لان حجم السوق وحاجاته هي التى تفرض كميات محددة من منتجات محددة [2].

من هذا المنطق : فان الانتاج الصيني الضخم بحاجة الى سوق ضخمة او عدة اسواق وكذلك فانه تبعا لنوعية وجودة ذلك الانتاج فهو في حاجة الى سوق ملائمة لها قابلية في استهلاكه.

[1] مجلة العربي ، جوان 1985 ،ص 94.

[2] Marx, **contribution à la critique de l'économie politique** , moscou : edition du progrés ,1975,p 193 -194.

ضخامة السوق (الطلب) وقابلية تلك السوق في استهلاك منتجات صينية متنوعة ومتفاوتة الجودة ولا يتوفران الا في السوق الافريقية فهي :

اولا :ضخمة بامكانها استهلاك انتاج خارجي ضخم في ظل نقص الانتاج المحلي وحسب تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الاوروبي (OECD) فان تنبأ بأن الصين في طريقها لان تصبح اكبر مصدر في العالم ورابع اكبر قوة اقتصادية على الصعيد الدولي بحلول 2010 ،اذ ان التحول الاقتصادي في هذا البلد جعل الاقتصاد ينمو بمعدل 9.5% على مدى السنوات العشرين الماضية كما ان القطاع الخاص اضحى مسؤولا عن انتاج 57 –65 % من الناتج غير الزراعي[1].

ثانيا : تعرض منتجات متدنية الجودة تفرضها الاسواق الاخرى لأن انتاجها (الصين) الهائل كميا لا يحفز رغبة في اقتنائه لدى الانسان الغربي ،لأنه في مجمله منتجات ورشية 45 % من الانتاج و آلات وتجهيزات نقل (31 %) [2].

وان الشركات الصينية ليست لديها افضلية تنافسية على نظيرتها الغربية في سوق مفتوحة [3].

تلجا الشركات الصينية الى المستهلك الافريقي الذي يحكم دخله المحدود ونوعية معيشته التي لم تبلغ الرفاهية كما هو محقق في الصين ،على أن يقبل الانتاج الصيني حتى في حالة وجود بدائل اخرى كالغربية او المحلية ، فالمنتوج الصيني يناسب و يتوافق مع القدرة الشرائية للافريقي و يضمن له تحقيق قدر من الاكتفاء و الرفاهية .

[1] حيدر نعمة ، مرجع سابق ، ص 127.

[2] Olivier mbabia ,op cit, p52.

[3] كريس ألدن ، **الصين في افريقيا شريك أم منافس ؟** ،تر : عثمان الجبالي المثلوثي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ،2009، ص61.

- دعم الموقف الصيني بشأن ضم تايوان :

ان الذين اسسو دولة تايون هم الاساس ،خلف "لصن يات صن" مؤسس الحزب الديمقراطي ، الكيومين تانغ ورئيس الجمهورية التي اعلنت في شنقهاي 1911 ،ولما "مات صن يات صن" خلفه "تشايع كاي شك" (رئيس تايوان الاول) فكانت مرحلة مجيدة كحزب "كيومين تانغ" في كفاحه ضد الانجليز واليابان وبريطانيا. قد تكرس الخلاف بين حزب "كومين تان" والشيوعيين واستمر عشر سنوات تانغ تعضده قوى راسمالية في الخارج والبرجوازية في الدخل ، وبين الشيوعية من الجهة الثانية يقاومون بشكل عصابات "الجيوش الحمراء " ،وكانت الدعاوى الشيوعية قد نشطت في اوساط الفلاحين في عدة مقاطعات واعلن قيام جمهورية شعبية برئاسة ماو تسي كونغ 1931 مقابل جمهورية سابقة 1911.

اذن : لدينا جمهورية شعبية اعلنت 1931 برئاسة ماو وقد سبقها تاسيس جمهورية الصين 1911 وصارت تشانغ كاي شك رئيسا لها 1925 وهو نفسه اول رئيس لتايوان تلك خلفية تاريخية يعطي نوعا من مشروعية تايوان في دعوى الاحقية بالسلطة ولكن سنرى ان تلك الاحقية افسدها سلوكهم عظيم القسوة وما سياتي يعكس مدى التظيم الاداري والقوة بانواعها لدى تايوان و انها قوة لا يستهان بها ما يفسر حجم الصين عن تطويق هذه الازمة[1] .

ان المؤسسات السياسية لتايوان حين تأسيسها هي مؤسسات الصين قبل اخذ السلطة من قبل الشيوعين تلك المؤسسات تدار بالقانون اخذ به منذ 1946 خلال اجتماع تاسيسي في بكين المقاطعة الصينية اين انسحبت الحكومة الوطنية الجمهورية للجنرال شانغ كان تشيك[2]

---

[1] عبد الستار لبيب ، **أحداث القرن العشرين** ، بيروت : دار المشرق ،1977 ، ص ص165 –174.

[2] Le million ,op cit , p8.

وعند الهزيمة في 1949 لجأوا الى تايوان محافظين على نفس التركيبة الحكومية قانونها الاساسي متاثر بنظرية السلطات الخمسة لصان يت صن مؤسس الجمهورية الصينية ،وحسبه لابد من اضافة الى السلطات الثلاث الموجودة : الديمقراطية الغربية تشريعية (تواتر القوانين) ،قضائية (تتحكم استناد لقوانين السابقة)، وتنفيذية (تنفذ م حلكم به السلط السابقة) ،لابد من اضافة نوعيين من سلطة مورثة من الصين الامبرطورية سلطة فحص امتحان كفاءة كبار الموظفين والسلطة الرقابية . اذن سلط شديدة التنظيم في استعمال القانون[1] .

ولكنها على ذلك شديدة القسوة في احلال النظام ,يوضح ذلك حادثة جرت في 1947 "مقتل امراة تبيعh لسجائر في سوق سوداء من قبل شرطي . حرك موجة من احتجاج ثورية تتكون في كل مكان ، وحدث ان قمعت تلك الاحتجاجات بعتاد حربي مدرعات وقتل اكثر من 20,000 وهاذا قانون الحربي معلن انذاك بقرار الى الآن ساريا على اشده [2]،ثم انها تعد تجربة اقتصادية اجمالي النمو السنوي لديها يتعدى 10% منذ السبعينات وهو نادر في اسيا و لا يفوقها في مستوى المعيشة إلا اليابان .

لا يفسر ذلك تطور الاقتصادي بالمواد الاقتصادية فهي في الحقيقة تعاني من نقص الثروة المعدانية وعدم وجود الحديد ،بالمقابل هناك مقدار طاقة مائية(كهربائية) هائلة لان انهارها شديدة الانحدار اي تطورها الاقتصادي يفسر بتطور فكري وتنظيم اداري وسياسة ناجحة ، ذات مساحة تقدر ب36.000كلم[23]

الصين لم تستطع تطويق هذه الازمة التايوانية و لذلك تحاول تهميشها بالاستفادة من شراكاتها يصعب توجيها سياسيا امريكا اللاتينية ،آسيا وخاصة في افريقيا ،حتى ان استطاعت تايوان منذ 1949 وحتى العام 1970 ان تحضى بإعتراف الدول الافريقية المستقلة حديثا ، بل واستطاعت ان تحافظ على

[1]Iipid , p8.
[2] Ipid , p133.
[3]. Ipid , p80.

العلاقات الدبلوماسية مع 22 من اصل 40 دولة افريقية مستقلة حديثا انذاك مقابل 15 لجمهورية صين شعبية ولكن سرعان ما انقلبت الامور منذ ان اكتسبت الصين المقعد الدائم في الامم المتحدة كممثل شرعي وحيد بدلا من لتايوان في العام 1971. وبات الاعتراف بتايوان ينحصر بأربع دول افريقية فقط في العام 2009[1] ،الصين نالت ذلك المقعد الدائم بفضل 22 صوتا افريقيا من اصل 76 صوتا مؤيدا [2].

يعتبر هذا البعد من أهم أهداف الصين في إفريقيا انطلاقا من ادراك تاريخي بأنها لم تدخل الى الساحة الدولية بوجه عام وتحصل على مقعد لدائم بمجلس الامن على وجه الخصوص إلا عن طريق تصويت دول العالم النامي بشكل عام والبلدان الافريقية تحديدا [3]،ولكن اهم استثمار للصين لسياستها الخارجية في تحقيق هذا الهدف جاء من اعتراف جنوب افريقيا اكبر دولة افريقية من ناحية الاقتصاد وحضور دولي بولائها لتايوان ،وكل المؤشرات كانت تقول ان جنوب افريقيا من خلال مرحلة التميز العنصري ،كانت من اكبر الدول المتعاونة مع تايوان بحجة محاربة المد الشيوعي في القارة ،واستطاعت تايوان ان تشكل لوبيا خارجيا قويا لصالحها ترتبط مصالح أعضائه بتايوان مباشرة حتى بعد زوال النظام العنصري ورغم ذلك ادرك قادة جنوب افريقيا انه لا يصح ان تشذ دولتهم عن غالبية الدول الافريقية الاخرى المعترفة ببكين [4]،بل مانديلا صرح: من الخطأ الاستمرار في انكار العلاقة الدبلوماسية مع بكين واشار الى المساعدة التي قدمتها بكين الى حزبه "المؤتمر الوطني الفريقي " في وقت كانت تايوان تعترف بسلطة التميز العنصري [5]

---

[1] عبد الكريم صالح ، الحوار المتمدن ، عدد2011/11/25.

[2] Olivier mbabia , op cit , p25.

[3] طارق عادل الشيخ ، "**الصين و تجديد سياساتها الافريقية** "،السياسة الدولية ، عدد افريل 2007 ، مجلد 39 ، ص 153.

[4] أحمد حجاج ، **الصين تعيد اكتشاف افريقيا** ،السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2004 ،ص139.

[5] Hari sharan , chabra , op cit ,p192-193.

وعند تعليق *كريك ميلز عن مسالة الاعتراف ببكين قدم مقارنة بين حجم و اهمية قوة الطرفين[1] بدون الاعتراف بدولة كبرى (كالصين الشعبية) تخلق تعقيدات وتناقضات خاصة مع انضمام جنوب افريقيا الى عديد من منضمات دولية تعترف بالصين الشعبية ورغم ذلك الدعم الافريقي في تهميش تايوان .

فان المسالة التايوانية مستمرة في بلورة وجود خلاف الحكومة الصينية والسلطات الامريكية ،لان الدعم الامريكي لتايوان هو سبب مباشر لحالة النزاع بين العملاقين خاصة بواسطة مبيعات الاسلحة هو بكل وضوح معتبر من لدى بكين كعقبة في سبيل التوحيد وحسب *زهاو كانغ شين تتدخل امريكا في هذه" المسالة الداخلية " يمنع الصين من كل تفاعل بخصوص حل سريع وبدون نزاع مكلف .

الهدف اذن تطوير الحوار مع واشنطن من اجل اقناع الولايات المتحدة بان المسالة التايوانية لا تستحق ازمة كبيرة وربما حربا بين بكين متدخلة في هذه المسألة [2]،فليس امام الصين إلا الحل السياسي الدبلوماسي ذو الوجهة الوحيدة افريقيا.

- كسب التأييد الدبلوماسي الافريقي لدى هيئة الأمم المتحدة .

ادراك الصين لدور الامم المتحدة في السياسة العالمية لذا هي تسعى جاهدة للبروز استراتيجيا ،لذا ترى ان البعد الدبلوماسي هو بعدمهم في سياستها الخارجية عالميا ،يبقى بعد الامم المتحدة بالنسبة للصين رهان قوي تسعى اليه ، بحيث ان الدول الافريقية لها اهمية بحيث انها وحسب ما لاحظه وصرح به الجنرال "كسيونغ غا نغاي" البلدان الافريقية وحدها تمثل اكثر من ثلث القوى العالمه في منظمة الامم المتحدة [3]

* عضو معهد جنوب افريقيا للشؤون الخارجية.

[1] Ipid ,p184.

[2] Valerie niquet , **institut des relations internationales et strategiques** ,nov 2003 , http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2014/11/2003_regionale.pdf .p 11.

* مدير دائرة دراسات جنوب آسيا.

[3] سمير قط، **الاستراتيجية الاقصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا–** ، مرجع سابق ،ص56.

وتشكيل اهمية الاصوات الافريقية فيها يخص اصلاح الامم المتحدة ،و امكانية دخول اليابان في مجلس الامن ،بالاضافة الى الحصول على دعم البلدان الافريقية و الامم المتحدة في المسالة التعريف بالمناطق الاقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي .

تشكل البلدان الافريقية "حزمة دبلوماسية" تكون بها الصين قوة قادرة على التأثير على التوجه الاستراتيجي نحوى السياسة العالمية [1] ،ان الاختلاف الذي مس اليوم هيئة الامم المتحدة عن تلك التي تم توقيع ميثاقها في سان فرانسيسكو عام 1945.من حيث الدور تلعبه وطبيعة تركيبها واستجاباتها ،فقد لعبت عدة عوامل ومرت مجموعة احداث كانت مسؤولة عن هذا التغبير ولكننا لا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جزءا أساسيا من هذا التغيير يرجع الى دخول الدول الافريقية في عضويتها بصورة متزايدة ،ولقد زاد عدد الاعضاء من الافريقيين بصورة صاروخية من اربعة اعضاء عام 1945 (مصر ،اثيوبيا ،لبيريا ،جنوب افريقيا) الى تسع عشرة دولة افريقية من مجموع اعضاء الهيئة الدولية وفي الستينيات تم توسع بظهور وحدات سياسية في افريقيا مستقلة ،وبلغت الان خمسين دولة افريفية من مجموع اعضاء الجمعية العامة ،اي ثلث المجموعة ،ولا توجد مجموعة متقاربة بمثل هذا الحجم ومن ثم اصبح تأثيرها قويا وفعالا خاصة في القضايا التى تمسها [2].

فأهمية البعد الأممي بالنسبة للصين في سعها للبعث عن تأييد افريقي يضاد سعي القوى الكبرى لاستصدار قرارات ضد الصين .لاتهامها بانتهاكات حقوق الانسان[3] .

فمنظمة الوحدة الافريقية تصر على ان يتم تمثيل المنطقة الجغرافية تمثيلا عادلا في هيئات الامم المتحدة ،بما في ذلك مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة،

---

[1] Valérie niquet ,**la stratégie africaine de la chine** , article publié initialement dans politique étrangére,2006, www.diplomatie .gouv.fr.pdf

[2] محمد عبد الغني سعودي ، مرجع سابق،ص 41-42.

[3] Valérie niquet ,**la stratégie africaine de la chine,** op cit **.**

فمنذ انشائها في 1963 طالب منظمة الوحدة الافريقية توسيع نطاق التمثيل الافريقي في المحافل العالمية.

طالبت بمقدمين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة والحصول على حق الفيتو للدول المستفيدة من المقعدين الدائمين [1]،فكلما تمت تقوية مجلس الامن زاد النفوذ الصين لتمتعها بعضوية دائمة وحق النقص فالصين تسعى للدخول في هيئة الامم المتحدة مباشرة ،وهذا لزيادة نفوذها في الساحة الدولية من خلال حل الخلافات والنزاعات الدولية ويتم هذا عن طريق دخولها المنظمة[2] .

اذن تعتمد الصين على التصويت الافريقي الداعم لها في اهمئة الامم المتحدة في عدة قضايا تتمثل في : اتهمام الصين بانتهاكات حقوق الانسان ،مسالة اصلاح هيئة الامم المتحدة الامريكية ،واحتمال إنظمام اليابان كعضو دائم لدى مجلس الامن ،ومسالة التعريف بالمناطق الصينية بحر الصين الجنوبي.[3]

- اصلاح الامم المتحدة واحتمال انظمام اليابان كعضو دائم في مجلس الامن :

وضعت الولايات المتحدة عدة معايير لقبول اعضاء جدد في مجلس الامن منها النفوذ السياسي والقوة الاقتصادية وجهود حفظ السلم والامن الدوليين والمساهمة في ميزانية الامم المتحدة و انشطتها وبذلك تسعى اليابان بسبب نفوذها الاقتصادي الى الحصول على مقعد دائم ،كما اعلن ذلك "كينرو اوشيما" سفيرها في المنظمة الدولية والذي اكد على ان العضوية الدائمة يجب ان تكون مسؤولية واجب لا امتياز ،وقال ان بلاده[4]

---

[1] Delphine lecoutre **, l'afrique et la réforme des nations unies,** "le mond de diplomatique" ,juillet , 2005.

[2] سمير قط، **الاستراتيجية الاقصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا**–، مرجع سابق ،ص58

[3] أحمد حجاج ، مرجع سابق ،ص137.

[4] محمد عدنان سالم ،**إصلاح مجلس الامن ...كيف و متى ؟ الدول دائمة العضوية في مجلس الامن هي أكبر مصدري السلاح في العالم** ، مدونة 2017، في 2017/3/25، على 18:30 ، متحصل عليه من :
wwwta3yeer.com/20/3/2017

تحب السلام وتسعى الى تحقيقه وهي تلتزم بميثاق الامم المتحدة وهي تؤدي دورا مهما في واجبات المنظمة

الدولية الهادفة لنشر السلم والامن الدوليين ،اقترحت اليابان توسيع المجلس بمراعاة التوزيع الجغرافي ونجد ان الموقف الالماني لا يختلف ان نظيره الياباني ،إلا أن الصين ترى في توسيع المجلس خطوة خطرة واحتمالية انظمام اليابان لقي معارضة منها [1]،وبهذا الصين تدرك اهمية الدول الافريقية من خلال تصويتها ،فمعارضة الصين لمطلب اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن لاعتقادها ان اليابان ستكون سلاحا امريكيا ضدها خاصة اثر المساعي الامريكية الحثيثة لإقناع اليابانيين بتعديل دستورهم ،مما يمكنهم من عودة التصنيع العسكري واستحداث وزارة الدفاع غير الموجودة اصلا في اليابان بحكم الدستور والحق في استخدام القوة والانتشار في الخارج ،وبالتالي دفع اليابان لان تكون قوة نووية في وجه الصين.[2]

- اتهام الصين بانتهاك حقوق الانسان

ان اتهام الغرب لعدم مراعاة الصين لحقوق الانسان وخاصة بالنسبة للمسجونين السياسيين ،وعدم سماح الصين للصليب الاحمر للدخول الى ارضيها ،بالاضافة الى السجل السيئ لحقوق الانسان في منطقة التبت ، وقمع مظاهرات الميدان تيان ان مين (ميدان السلام السماوي) عام 1998 [3]،وفي فيفري 1999 نشرت محافظة الدولة الامريكية تقريرها السنوي بشان الحقوق الانسان ،بحيث تم من خلال هذا التقرير اتهام الصين وبشكل مشدد بشان حقوق الانسان .كما بادرت الصين ايضا في الدور السنوي لمنظمة الامم المتحدة

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد عطية محمد ريحان ، مرجع سابق ، ص 115.

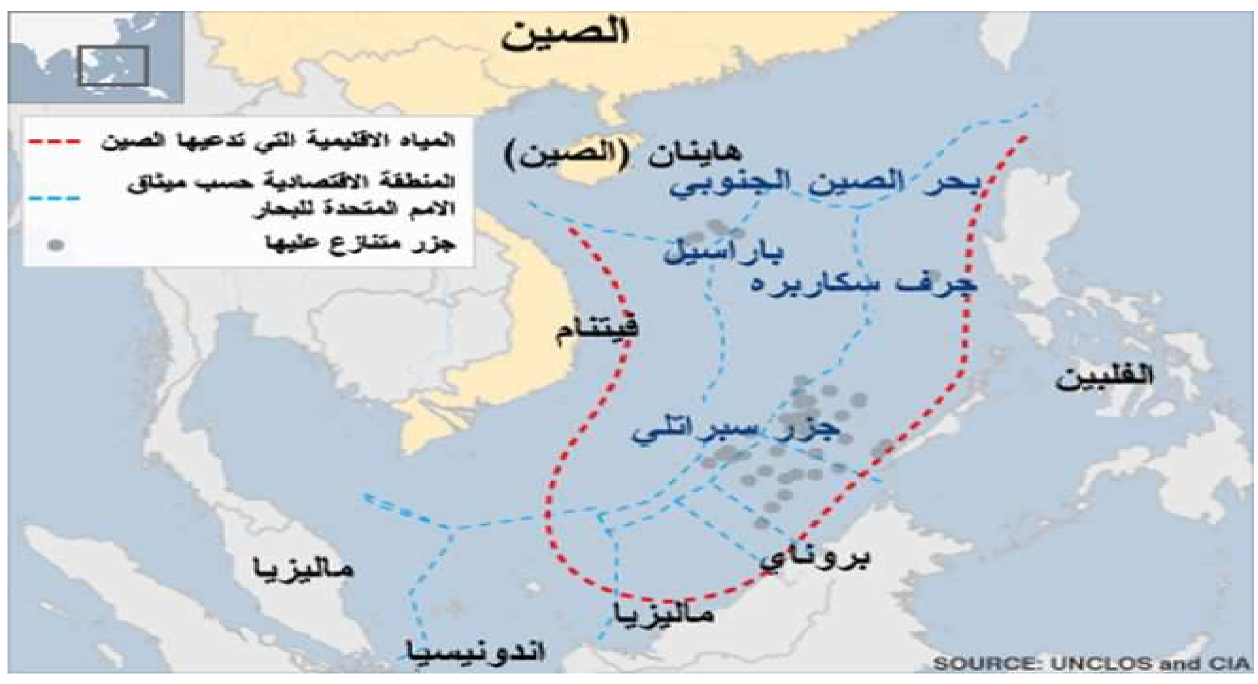
[3] جهاد عمر الخطيب ، **العلاقات الامريكية آفاق الصراع و التعاون 2008-2015**، 2017/03/25 ، على 20:00 ، متحصل عليه : www.democraticac.de/ ?p-32724

دافعت الصين ضد الانتقادات الامريكية بحيث كان رد الدول الافريقية يتوافق مع الصين ومنددا للولايات المتحدة الامريكية بشان اتهامها للصين بانتهاك حقوق الانسان[1].

- مسالة التعريف بالمناطق الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي .

النزاعات الاقليمية في بحر الصين الجنوبي هي نزاعات حدودية بين الصين وتايوان ،الفلبين ،الفيتنام وماليزيا ،بروناي ،واهم هذه الجزر هي: سبراتلي و باراسل ،وتشمل مصالح الدول المتنازعة الحقوق في مناطق الصين حول مجموعتي الجزر ، التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي ،ويشمل النزاع ايضا المياه الاقليمية بين البلدان المختلفة في الاقليم[2].(أنظر الخريطة رقم 1)

الخريطة رقم (01) : توضح منطقة بحر الصين الجنوبي .



المصدر : uniclos and cia

[1] سمير قط، **الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا** ،مرجع سابق ، ص 59–60.

[2] باهر رمضان ، **الصين و نزاعات بحر الصين الجنوبي و الشرقي** ، ص2، في 2017/02/18 ،على 21:06 ،متحصل عليه من : www.academia.edu.pdf

ان سعي الصين للحصول على مسالة التعريف بالمناطق الاقتصادية في البحر الجنوبي من خلا دعم الدول الافريقية في منظمة الامم المتحدة بخصوص مسألة التعريف بهذه المنطقة[1]

- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب :

ان ما ترغب فيه الصين و كل دولة تريد الخير للعالم هو تخلص من الاحادية القطبية ،بتعدد الاقطاب دون مرور بثنائية قطبية فكلاهما(الاحادية و الثنائية) لها اضرار عالمية .

في الثنائية القطبية من اهم نتائج الحرب عالمية 2 كانت تشكل تكتلات سياسية وعسكرية ،وبروز ايديولوجيتين على الساحة العالمية حرب من جهة انقسام العالم الى كتلتين متعارضتين ،منذ تشكلهما سارعتا الى سباق التسلح ومن جهة اخرى انقسم الى فئتين تسيطر عليهما الايديولوجيتان المتناقضتان المتواجهتان [2].

ثم ان السلوكات التي انتهجتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال تعزيز القدرات الهجومية والدفاعية النووية تمثل الهاجس المرعب الرئيس في عصرنا الراهن وأغلبية الاجهزة النووية التي كانت مخزونة (اعداد للمواجهة)هي من نوع الاجهزة النووية الحرارية ،تفوق القوة التفجيرية لبعضها تلك التي القيت على هيروشيما وناغا زاكي ب 1000مرة وقد ادى بحثهما عن امنهما "الذاتي" الى سجن العالم (اجمع) في قفص القلق من ذلك الهاجس الحرب النووية [3].

أما من جهة الاحادية القطبية فاننا نعايش كل حين اخطارها الناجمة من أن القطب المهيمن أطلق يده في تشكيل شؤون العالم ،وان تضرر الأخرون لا يعني مصلحتهم.

---

1 Valérie niquet , **la stratégie africaine de la chine** ,2[e] termestre, op cit .

2 Valérie niquet , **Institut des relations internationales et strategique** ,op cit, p4.

3 مجلة الفيصل، العدد 93.

اذن فمن منظور الصين لابد من تجميع وسائل التكامل الاقليمي ،والاستراتيجي متعددة الاقطاب من اجل احتواء القوة المهيمنة الامريكية ،وكذلك الاحتواء يعد اكثر مردودية من المواجهة الصريحة ،وذلك الاحتواء من خلال فرض " نظام امني جديد " مؤسس على التكتلات والشراكة والحوار والثقة المتبادلة ،بديلا عن نظام قديم هو ارث الحرب الباردة الذي يفضل التكتل العسكري والعلاقة ضمن وجهتين وكذلك النمط الجديد يؤسر على مراجعة القوانين.

ان هدف الصين هو فرض احقيتها في ادارة شؤون العالم وكذلك تريد ان تكون مقبولة لا معزولة ومحاربة من قبل التنظيمات الكبرى الاقليمية

وان خلف الخطاب حول التصور الجديد للنظام الامني فان مبدأ توازن القوى هو الذي يسيطر على التحليل الاستراتيجي الصيني خصوصا في المسرح الاسيوي ،وانه فوق هذا المسرح ،تأمين بكين توطيد مكانتها كقوة معتبرة مهمة ،ولكن على نفس المسرح تصطدم مباشرة بقوة امريكية ويابانية[1].

اذن فمادام المسرح الاسيوي غير الملائم لإنجاح استراتيجيتها في احداث التوزانات وتعديد الاقطاب نظرا للهيمنة الامريكية ،ونظرا لنضج الدول الاسيوية الذي يجعلها مستعصية على التغير الاستراتيجي وكذلك المسرح اللاتيني غير ملائم ، وهذا نابع من نوعية التخلف السائد هناك " الذي يتسم بوجود بنية اجتماعية تحول الدول دون تقدم البلاد، وتتمثل في دور كبار الملاك و الطبقات الحاكمة بحيث يعتبر وجودها هو العائق الأساسي لنمو البلاد "[2]. اذن فان الوجهة كذلك في هذه القضية هي نحوا افريقيا اهم سمة فيها انها يسودها نوع من الوحدة اللاشعورية (الانتماء للقارة) ، ومن ثم فبالإمكان تجنيد هذه القارة خلف استراتيجية صالحة تتمثل في احداث التوازنات وتعديد الاقطاب.

[1] Valérie niquet , **Institut des relations internationales et strategique** ,op cit,p p 4-7 .

[2] فتح الله لعلو ، مرجع سابق ، ص 295.

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا

سنتطرق في هذا المطلب الى المحدد الاقتصادي كونه اهم محدد في القوة الصينية ،و الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ،ولما رأيناه انه يخدم هدف الدراسة الجانب الاقتصادي لان المحدد الاقتصادي يلعب دور بارز ومحوري للصين في افريقيا .

تملك القارة الافريقية ثروات ومواد طبيعية هائلة حباها الله عز وجل بها ،جعلت من الصين تتحرك باتجاهها وبشكل متزايد ولاسيما بعد الحرب الباردة ،اذ اصبحت الصين ثاني اكبر مستورد للنفط في العالم بسبب توسع صناعاتها وزيادة الرفاهية الاجتماعية التي يعيشها الصينيون داخل بلادهم[1].

تملك افريقيا احتياطا نفطيا كبيرا بلغ عام 2013 حوالي 130.3الف مليون برميل ،وهو نفط خفيف في اغلبه ذو جودة عالية ونوعية عالية ،وتعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة اهم الاكتشافات العالمية ، تنتج القارة 8818 مليون طن عام 2013 ،اي يمثل 10.1% من الانتاج العالمي ،ما جعل المنافس تحتدم بين اطرف دولية خاصة الصين ،امريكا ،فرنسا للحصول امتيازات نفطية [2].

تتركز هذه الثروة في دول :نيجيريا والجزائر،مصر ،انجولا ،ليبيا ، السودان ،غينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب افريقيا [3]وكما انها تنتج حوالي ثلاثمائة مليون طن منه لتوليد الطاقة ،وقد سجلت المناطق

---

[1] أمينة محسن عمر أحمد الزيات، **السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا 1991-2015** ، المركز الديموقراطي العربي ، موسوعة .

[2] خميسة عقابي ، "**النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**"،**مذكرة ماجستير**: (جامعة محمد خيضر بسكرة ،الكلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة ،تخصص علاقات دولية واستراتيجية 2015.2014) ،ص51.

[3] رمزي زودة ،مرجع سابق .

شبه صحراوية في القارة في السنوات الاخيرة اكتشافات نفطية من شانها ان ترفع من معدلات انتاجها من النفط [1]

كما انتجت القارة عام 2007 ما يعادل 6.5 %من اجمالي الغاز الطبيعي حول العالم ،بينما تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياط الغاز الطبيعي تمثل 10 % من اجمالي الغاز العالمي[2] ،اما بالنسبة للطاقة الشمسية فان افريقيا تمتلك اكبر مخزون لهذا النوع من الطاقة حيث توجد بها اكبر و اوسع الصحاري العالم ،التي تعد المصدر الاساسي لتوليد الطاقة الشمسية ،وتمتلك القارة الافريقية 95% من الاحتياط الماس في العالم ،وتنتج 50% من معدل الانتاج العالمي من هذا المعدن الثمين ويتركز الالماس في دور مثل:السيراليون ،بتسوانا ،انجولا ،جنوب افريقيا،الكونغو الديمقراطية ،ناميبيا ،وساحل العاج ،وهي القارة التي تتصدر السوق العالمي للألماس [3] .

كما تتميز القارة الافريقية بكميات كبيرة من عنصر اليورانيوم الهام في صناعات النووية ،تشارك افريقيا باكثر من 18% من اجمالي الانتاج العالمي لليورانيوم .ومن ابرز دوله هي النيجر ونامييا وجنوب افريقيا تمتلك القارة إحتياطات تصل الى ثلث اجمالي احتياطات العالم من هذا العنصر الهام ،كما انها تمتلك القارة إحتياطات من الذهب تقدر بحوالي 50 % من اجمالي احتياطات العالم بحيث في عام 2008 انتجت القارة الافريقية حوالي 483 طنا من الذهب بما يمثل حوالي 25% من اجمالي انتاج العالم[4]،و33% من النحاس و76% من الكوبالت ،و تمتلك افريقيا 90% من احتياطي العالم من البلاتين وتنتج حوالي 75%

---

[1] باهر مردان ،**العلاقات الصينية ،الافريقية** ،بكين 2014، 2017/02/27 ،على 09:00 ،متحصل عليه من: httpsM//drve.googl.com/file/d/ob96p9ok3uotanRSLTFovDVoou u/view.pddf

[2] علاء الدين السيد ،**افريقيا ثروات بلا حدود وسياسة** ،ساسة 2014post ، 217/03/03 ،على 15:30 ،متحصل عليه من https://www.SASpost .com/aimazing.resouces-in-africa

[3] باهر مردان ،مرجع سابق.

[4] علاء الدين السيد ،مرجع سابق.

من هذا المعدن كما انها تنتج ويتراوح احتياطها من الحديد والمغنيز والفوسفات من 15−30% من اجمالي الاحتياط في العالم من هذه المعادن [1]

تعتبر الزراعة احد اهم انشطة الاقتصادية في القارة السمراء ،تنوع المناخ بها وكثرت الانهار ساعدا على قيام الزراعة بها بصورة كبيرة والتي تساهم بحوالي 20−60% من اجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة وتتميز افريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الاخشاب بكميات كبير بحيث تساهم صناعة الاخشاب بحوالي 6% من اجمالي الناتج القوي للقار باكملها ،وهي اعلى نسبة في جميع القارات [2]

---

[1] باهر مردان ،مرجع سابق.

[2] علاء الدين السيد ، مرجع سابق .

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا.

في هذا العنصر سنتطرق الى الوسائل المتبعة للسياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية ،تتضمن الأداة مقدارا من القوة ،ومن تلك القوة تستمد الوسيلة تاثيرها وقدرتها على تحقيق الاهداف ضمن محددات (معطيات) خاصة قد تكون معينة ولذلك فان الوسيلة . حتما تنتمي الى نوعين القوة الصلبة و القوة الناعمة ومن هنا لدينا الفئات الثلاثة من الادوات اداة اقتصادية و اداة عسكرية و اداة دبلوماسية ثقافية لذلك فان السياسة الخارجية الصينية لها فعاليتها بفضل ادواتها:

*الأداة الإقتصادية :

إن تهجم هذه الأداة ليس فقط هو وسائل الانتاج الصينية المتواجدة في حيز القارة ،بل لابد ان تاخذ في الحسبان الحجم الحقيقي الذي هو المقدار الكلي للقوة الاقتصادية للدولة الصينية ذاتها ،وذلك لان الوسائل المتواجدة في القارة دوما هو في حاجة الى دعم يأتيه من الاصل القوة الاقتصادية الكلية ،وهذا لان الشراكة (الصينية الافريقية) نامية باستمرار ومن ثم فهي محتاجة الى ورود وسائل جديدة تضاغ الى ماهو موجود في حيز القارة ،ثم افريقيا لا يمكن ان تستقل عن التخطيط العام المركزي[1].

من مقوله النظرية الماركسية : ان الانتاج يعني وجود قطاعين كبيرين:قطاع وسائل الانتاج وقطاع وسائل التبادل ،وما هما إلا الشركات المنتجة ،والبنوك الممولة فيما يخص الشركات الصينية فانها يسودها الانضباط في كل وحداتها لان ادارة الشراكة الصينية لا تعتمد على شخص واحد لكن على لجنة تنتخب كل عام من قبل اعضاء الحزب الشيوعي التابعين للشركة وبمشاورة العمال تلك اللجنة المديرة[2]

[1] رويرت لافون ، **التنمية الاقتصادية** ، تر :نادية خيري ،القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، 1978، ص54.
[2] Claud gaillard , op cit , p118.

للشركة تهتم بالأمور الجسيمة لا لادارة اليومية ،وهي تعد التخطيط السنوي والقوانين الداخلية ،وتجدد التقنية ،وتحدد المكافاءات ومدير الشركة لابد ان يعمل في الانتاج حين يحدث تأخير ،وهو يعمل وبصورة منتظمة من نصف يوم الى 4 انصاف يوم كل اسبوع ودوما العمل يقيم من ناحية الكم والكيف ،كل مساء يفحص المنتوج من قبل فاحص لا يتساهل في هذه المهمة[1].

لذلك ليس غريبا ان 47 شركة صينية كانت سنة 2003 ضمن احسن 225 شركة عالمية في مجال (الاعمار و الاشغال العمومية)اغلبها كان حاضرا في افريقيا ،وفي سنة 2006 شركتان صينيتان في نفس المجال ،دخلتا ضمن العشر الاوائل عالميا ،كذلك 7 شركات كانت ضمن الخمسين الاوائل[2] ثم قلة التدفق امر لا وجود له في ممارسات الشركات الصينية [3].

فيما يخص البنوك فمن اجل ان تستطيع الشركات الصينية تلبية الطلبات العالمية ،ساهمت الصين في البنك العالمي منذ 1980 وساهمت في البنك الافريقي للتنمية منذ 1985،هذه المساهمة فتحت الشركات الصينية قدرة تلبية الطلب العالمي في مجال الاعمار،وكذلك حدث انشاء ثلاث بنوك منذ 1994 بنك صيني للتنمية (CDB) ،وبنك التصدير و الإستراد (EXIM) ،وبنك الصين للتنمية الزراعية تلك البنوك تعد وسائل اساسية لتمويل الشركات الصينية في مشاريع الشركة في الخارج وخاصة المشاريع الإعمارية[4] ،الى وجود الشركات والبنوك كركيزتين للاقتصاد الصيني ، فهناك كذلك : قدرة المخطط الاقتصادي الصيني على تجميع

---

[1] Claud gaillard , op cit , p127.

[2] David benzéral , Publié le 14/02/2016.

[3] Olinier mbabia , op cit , p143.

[4] David benzéral , op cit .

وهيكلة الوحدات الانتاجية ،مثلا حدث تكتل من 21000 شركة صغرى مملوكة للدولة ،تنشط في التعدين معينة باستخراج الفحم ،ذلك التكتل عزز شركة (سينهوا) للطاقة قبل عقد لتصبح اكبر منتج للفحم عالميا[1].

و اذن بفضل وجود الشركات والبنوك والقدرة على تجميع الوحدات الانتاجية والهيكلة ،القدرة على مواكبة التطور التقني ،فان الصين في فترة قصيرة من خلال شبكة المراكز الاقتصادية المتخصصة المتواجدة على كل الواجهة الساحلية الشرقية الجنوبية اصبحت قوة تصديرية .[2]

حديثنا السابق هو باعتبار القوة الاقتصادية الكلية تعد كذلك اداة غير مباشرة من ادوات السياسة الخارجية الصينية ،الان نتحدث عن الاداة الاقتصادية في حيز القارة اي عن الشركات المتواجدة باعتبارها احدى ركيزتي القوة (الاداة) الاقتصادية الركيزة الثانية البنوك .

ان الصين اكثر فعالية من اوروبا وقد فرضت نفسها في اسواق القارة وشركاتها مسيطرة خاصة على مجال الاعمار – الانشاءات وبنوكها اصبحت اهم الممولين لاقتصاديات افريقيا [3]

منذ 2005 هناك 820 شركة صينية ربعها خاصة متواجدة في 49 من الدول القارة [4]،وما يلاحظ ان المقاطعات الصينية المقاطعة بحجم دولة ،لها مبادرات ذاتية في التعامل الاقتصادي مع القارة [5] ،ان تلك الشركات تمتلك افضلية في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية لها نفس المواصفات ،ولكن التكاليف مقارنة بالشركات الغربية لها نفس المواصفات ،لكن مرتفعة الكلفة ب:50% [6]

---

[1] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 62.

[2] Ignacio ramonet , op cit.

[3] Jean raphael champnnier , **l'emreinte chinoise en afriqu ,** http//www dial prd FR/dial-publications/stateco/PDF/ 100/100/17 PDF,p 195..

[4] China Analysis , op cit .

[5] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 45.

[6] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

وكذلك فان احدى الاوراق الرابحة لشركات الانشاء (الاعمار) الصينية ،قدرتها على تقديم تسهيلات تتعلق بإنشاء البنى التحتية وتمويلها مثلا شركة صينية تنجز بواسطة قرض من شركة صينية ثانية تعمل في استخراج المواد الطبيعية في نفس الدولة الافريقية ...

وكذلك فان من عادة الشركات ان ترفق اعمالها بهبات متخصصة لإنشاء مدارس ومستشفيات وعمارات [1]هذا الامر استلهمته من التعاقدات التي اقترحتها الشركات اليابانية الكبرى على الصين في التسعينيات[2]

في الاخير نلاحظ ان دافع الحصول على المعادن لتحويلها الى وسائل انتاج هو اهم من دافع الحصول على البترول والغاز لأنه لا يمكن ان تحدث اي عملية انتاجية بدون وجود وسيلة انتاجية ما ،وبالمقابل فحتى مع انعدام الطاقة فيمكن ان تحدث العديد من العمليات الانتاجية و ان كان بمعدل متدني.

بل هناك تكامل بين الدافعين :فان الدافع السابق يوفر الطاقة المحركة لوسائل الانتاج التي يوفرها الدافع الثاني ولكن حتى ان تحقق الانتاج فلا معنى له بدون وجود سوق تدخل ذلك الانتاج في العملية ،و اذن فلابد من دافع ثالث وهو السوق.

اضافة الى ذلك ،فان الشركات الصينية في القارة الافريقية تغامر وتتحمل مخاطر الاستثمار في المناطق الخالية تشهد تهديدات امنية عجزت الشركات الغربية في الدخول اليها [3].

ومن هنا الطلب الافريقي هو ملبى في مجمله من قبل شركات صينية تمتلك عرضا ملائما ،ومن ثم فهي انشطة من الشركات الاوروبية.

---

[1] أحمد حجاج ، مرجع سابق ، ص 45.

[2] Jean raphael champonnier, op cit,p 203.

[3] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

وان شركات الاعمار فعالية جدا ،بديل ان الاستثمارات تتركز خاصة في مجال البناء والاشغال العمومية عمارات ،بناءات حكومية ،مثلا مجموعة ببكين للبناء الحضري متخصصة في بناء الملاعب والمستشفيات و الإقامات الرسمية [1] ودلالة فعالية شركات الاعمار ان تعاقدات الانشاءات في افريقيا تضاعفت عشرين مرة بين 2000 و 2012 [2].

وكذلك دليل الفعالية ان المبلغ الاجمالي لتعاقدات البناء بين القارة وشركات الاعمار والاشغال العمومية الصينية ارتفاع الى 40 مليار ما يعادل ارتفاع بنسبة 45%عما كان في 2009،وان القارة استحوذت على 35% من سوق الانشاء الصينية في الخارج [3]

اجمالا فان الشركات الصينية ومنها تلك التي اسسها مهاجرون استثمرت في استخلاص المواد الأولية من السودان ونيجر وتشاد ،صناعة الاسمنت في الكامرون ،كونغو،سودان ،ونيجيريا ،تحويل الخشب في افريقيا الوسطى ،صناعة منتوجات و اثاث و ادوات كهرومنزلية وتجميع مركبات في جنوب افريقيا ،اثيوبيا ،نيجيريا ،كينيا وهذه الشركات موجودة في دول محددة تستهدف كل السوق الافريقية [4].

وبفضل تلك الاداة الاقتصادية استفادت من آلاف المشاريع منها 500 مشروع حصري لشركة الاشغال العمومية شركة الطرقات والجسور الصينية ،كذلك بفضل تلك الشركات حدث ان استثمرت الصين اكثر من 900 مليون دولار من بين 15 مليار دولار هي القيمة الاجمالية للاستثمارات الصين في الخارج (اي$\frac{1}{6}$ من الاستثمار الصين في الخارج اخذته القارة [5] .

[1]سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ،مرجع سابق .

[2] Jean raphael champnnier ,op cit , p 202.

[3] Benazeral , op cit .

[4] Jean raphael champnnier , op cit ,p 201.

[5] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق .

وكذلك بفضل تلك الشركات ، تضاعفت قيمة التجارة الافريقية 5 مرات بين 2000 و 2014 ،ممثلة النمو الاسرع في العالم بعد نمو التجارة الصينية التي تضاعفت مرتين وفي نفس الفترة فان التجارة الصينية الافريقية تضاعفت 20مرة ،منذ 2008 فان القارة تتاجر مع اسيا اكثر مما تفعل مع اوروبا والصين بفضل شركاتها هي محرك هذا التحول[1] .

*الاداة العسكرية:

ان القوة العسكرية مسيطرة على الاشكال الاخرى من القوة ،وان الدول بفضل اكبر قدر ممكن من القوة العسكرية تتمكن من حماية عالم الاعمال ،أي أن الأداة العسكرية لدولة ما تنزع القوة الصلبة الاخرى سواء كانت عسكرية او اقتصادية عن اعاقة مسيرة عمل الأداة الاقتصادية لتلك الدولة ،وتحافظ على مكتسباتها

بالفعل فإن الصينية من منطلق المحافظة على الامن والاستقرار في القارة ،وهو امر ضروري لحفظ المصالح لحماية الشركة ، تساهم في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وكداعم للمنظمات الافريقية الاقليمية في هذا المجال .

فنجد ان الصين قد شاركت بقوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في افريقيا منذ 1990 فوصل ما شاركت به الصين الى حدود 12 عملية ،وفيما يتعلق بإفريقيا فإبتداءا من 2007 قدمت الصين اكثر من 1800 من الجنود والمراقبين العسكريين والمدنيين ورجال الشرطة للمشاركة في عملية السلام [2].

في 2011 كان حضورها في القارة ضمن القبعات الزرق ب:584 فردا في ليبيريا ،و 804 فردا في السودان و 234 فردا في الكونغو الديمقراطية .

[1] Jean raphael champnnier , op cit ,p 196.

[2] أمينة محسن عمر أحمد الزيات ، مرجع سابق .

اضافة الى تلك المشاركة بالجنود والمراقبين العسكريين ،فإنها تبيع الاسلحة وتساهم بالتدريب والتكوين العسكري والمساعدة التقنية وتعتقد اتفاقيات عسكرية مع كل ذلك من اجل مساعدة دول القارة على حفظ الاستقرار و استعادته ،وهو امر ضروري لرعاية مصالح طرفي الشركة فلقد قدم الصين التدريب العسكري لعدة دول افريقية منها السودان وغينيا الاستوائية ونيجيريا والكامرون ،كما قامت بإرسال وفد متخصص في الاجهزة العسكرية الثقيلة الى تلك البلاد ،كما تقدم الصين الاسلحة والتدريبات العسكرية الى دول افريقيا اخرى في اغلب الاحيان اثناء اوقات النزاعات والصراعات ،فنجد أن الصادرات الصينية من الاسلحة الى افريقيا نسبها 10% بين 1996 و2003 من مجمل ما تشتريه القارة من السلاح[1] .

في مضمار بيع الاسلحة للقارة وعلى سبيل المثال في سنة 2003 فان روسيا هي المتصدرة ب:1.3مليل دولار ،بعدها الصين ب:7.6مليار دولار [2] ،وكذلك عقدت اتفاقيات عسكرية مع ناميبيا ،انغولا وبتسوانا ،زمبابوي وسيراليون ،هي الى ذلك (ودوما من منطقة البحث عن الاستقرار في القارة لانجاح الشراكة ..) فانها تقوم بإنشاء معامل لانتاج الاسلحة خاصة الخفيفة مثلا : قامت بفتح ثلاث معامل لانتاج الاسلحة الخفيفة في السودان ومعمل اخير للذخيرة و الاسلحة الخفيفة في زيمبابوي[3] .

ولكن هل ذلك الحضور العسكري للصين في القارة ،وبمختلف صوره التي ذكرناها كاف لحماية المصالح الصين الخاصة والشراكة عموما وردع القوى الصلبة الاخرى عن اعاقة مسار تلك الشراكة؟

انه لابد من القوة العسكرية الكلية للدولة التي بواسطة هيبتها ، واستعدادها للتدخل عند الضرورة تفرض[4]

---

[1] أمينة محسن عمر أحمد الزيات ، مرجع سابق.

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 40.

[3] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

[4] Olivier mbabia, op cit , p72.

نشاط حيوي ضمن حيز يعتبر ملكا تاريخيا للغرب [1].

اذن فان الصين في موقع استفزاز وتهديد من قوى الغرب التي لديها دواع عديدة بما فيها التنافس على الحيز الاقتصادي ،للدخول في نزاع مع القوة الصلبة الصينية (مصالحها)، هو امتلاكها لقوة عسكرية معتبرة ،بالفعل فان الصين بلغت تطورا تكنولوجيا تدل عليه 10 تجارب نووية و إرسال قمرين صناعيين بين 1964-1969 .[2]

لكن امام ذلك الاستفزاز والتهديد يتعين امتلاك قوة ثالثة القوة الذكية ،الذكاء في استخدام القوة الصلبة تقيها من التسرع في التورط في سلوك باهظ التكاليف على كل المستويات.و يبدأ انها تمتلك تلك القوة سلبت من التورط في أي نزاع عسكري.

* الأداة الدبلوماسية والثقافية :

إن الاداة الدبلوماسية تلعب دور في العلاقات الصينية الافريقية من خلال الزيارات الصينية عالية المستوى ، ابتداء بزيارة الرئيس الصيني الاسبق "جيانغ زيمين سنة 1996" في اطار التاسيس لمتندى التعاون الصيني الافريقي وزيارة الرئيس " هو جينتاو" الذي اشار الى وجوب مراعاة الصين و افريقيا للحفاظ على الصداقة التقليدية وتعزيز العلاقات الثنائية مشيرا الى تدعيم التضامن والتعاون مع الدول النامية بما فيها الدول الافريقية الذي يعتبر مبدا اساسي من مبادئ السياسة الصينية .[3]

---

[1] Ipid , p72.
[2] La million, op cit,p6.
[3] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

ومن جانب تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف التشاور بحيث ان الصين ذات الاهداف والمصالح التي تسعى افريقيا الى تحقيقها فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية[1].

وتأييد موقف افريقيا حول التعددية فالصين ترى نفسها بصفتها عضو دائم في مجلس الامن وجوب الوقوف الى جانب قضايا الدول الافريقية ،وتدعم مطالبهم ومقترحاتهم[2]

وفي اطار الادوات الدبلوماسية التي تنتجها الصين في افريقيا ،كونت الصين "الدبلوماسية الصحية" حيث تاسيس علاقة بين فرق الاطباء الصينيين ،والسكان الافريقيين وذلك عن طريق الدعم اللحكومي الصيني او من خلال الرعاية الصينية للبرنامج الطبية والصحية وقد ادت هذه الاستراتيجية لامتنان العديد من الزعماء الافريقيين المهتمين بتحقيق مصلحة شعوبهم [3]

اما على المستوى الثقافي فقد اكدت الصين على الادوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ،وهذا ما اكدت وثيقة "منتدى التعاون الصيني الافريقي " التي ذكرت فيه ان الصين ستواصل تنفيذ اتفاقية التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها ،وبحيث نجد انه تم توقيع مع الدول الافريقية وتبادلات ثقافية بين الدوائر المعنية لكل الطرفين اضافة الى تعزيز تبادل الاختصاصيين في الثقافة و الفنون والرياضة ،وترشد وتشجيع الهيئات والمنضمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي باشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق لكلا الطرفين .فقد قامت الصين بانشاء عددا من مراكز البحثية ومنضمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الافريقية ومنها معهد غرب اسيا ،والدراسات الافريقية التابع للاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ،ومركز[4] الدراسات الافريقية " بيكنج " ومعهد الدراسات الافريقية

---

[1] امينة محسن عمر احمد الزيات ، مرجع سابق.

[2] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

[3] امينة محسن عمر احمد الزيات، مرجع سابق.

[4] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

بجامعة "نانج" ومعهد الدراسات الافريقية بجامعة " السانجتان "،ومعهد البحوث التنمية الافريقية الاسيوية التابع لمركز بحوث التنمية بمجلس الدولة ومركز بحوث التعليم الافريقي و تأكيدها على تبادل الخبرات العلمية والثقافية [1].

[1] سمير قط ،**الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

المبحث الثالث : العمق الاقتصادي الصيني تجاه افريقيا.

من خلال هذا الجزء سيتم التطرق الى العمق ااقتصادي من خلال عرض واقع السياسة الخارجية اصينية تجاه القارة الافريقية و هذا بالتطرق في المطلب الاول الى الاستثمارات الصينية تجاه افريقيا ، أما المطلب الثاني فيشمل التبادلات التجارية بين الطرفين في مختلف القطاعات .

المطلب الأول : الاستثمارات الصينية في إفريقيا .

تشكل الاستثمارات الصينية الكثيفة في القارة الافريقية عامل مهم و اساسي في تطوير العلاقات الصينية الافريقية في مختلف القطاعات ، لذا سنتطرق الى الاستثمارات التي قام نبها الصين في افريقيا .

تعتبر الاستثمارات الصينية في البنى التحتية هي الخاصية الجلية لطبيعة الوجود الصيني في افريقيا، إذ تنجز الشركات الصينية بها حولي ثلث عقود مشاريعها الدولية الموجهة للبنى التحتية الأساسية ، وتمثل أكثر من 10 % من مجموع الاستثمارات الافريقية في هذه البنى[1] ،كما قدمت الصين مشاريع و مساعدات لافريقيا خاصة بالاستثمار في الموارد الطبيعية و المناجم و النفط .(أنظر الملحق رقم 1).

تستقبل الدول الأفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب ،نظراً لجاذبيته التنموية لكون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول الأفريقية في تكرارها ،هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج ، وفي جميع المجالات من الطاقة والزراعة والتعدين والبناء ،وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع[2] (أنظر المخطط رقم01). ويشرف على هذه العملية

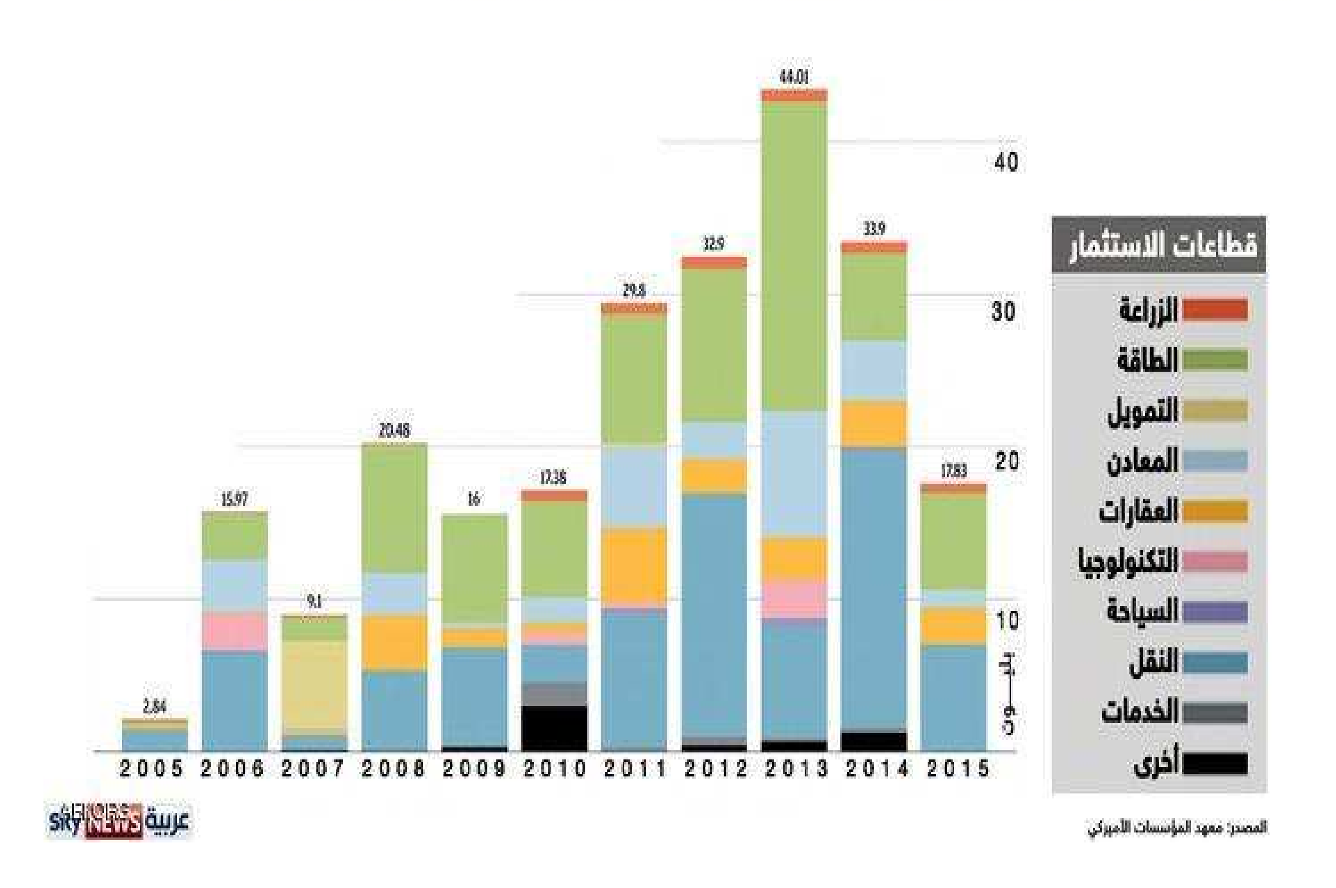
---

[1] يحي اليحياوي ،**الصين في افريقيا :بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال** ،مركز الجزيرة للدراسات ، تقرير، 2015.

[2] عبد الكريم حمودي ، **الصين تغزو افريقيا اقتصاديا** ،في 2017/03/02 ،على 11:22 ،متحصل عليه من http://klj.online/z2evmv:

"بنك الاستيراد والتصدير" هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة تقوم بدور أساسي في إعطاء القروض للحكومات الأفريقية ،وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية.[1]

مخطط رقم (01): يوضح حجم الاستثمارات الصينية في افريقيا في مختلف القطاعات منذ 2005.



المصدر : معهد المؤسسات الامريكي

[1] نفس المرجع.

من المخطط نلاحظ أن منذ عام 2006 هناك قطاع غالب للاستثمارات الصينية في افريقيا هو قطاع الطاقة و الذي شكل طفرة هائلة خصوصا في عام 2013 ، و يليه قطاع النقل و المعادن ثم قطاع العقارات بعدها قطاع الزراعة الذي شهد تطور من عام 2010 .

تشير الاحصائيات المتوفرة الى ان الشركات الصينية المتوفرة الى ان الشركات الصينية غالبا ما تقدم العروض التنافسية الاقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق و شبكات السكك الحديدية و الموانىء و السدود و المطارات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة بلغ حولي 6 مليارات دولار في عام 2008، و حوالي 2 مليار دولار سنة 2010 ، و حوالي 3 مليارات بنهاية عام 2011.[1]

وضخت الصين استثمارات هائلة في الدول الأفريقية بديلاً للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة بإملاءات سياسية و أمنية ،وقدمت وعودا و عروض للاستثمار في افريقيا في مختلف القطاعات (أنظر الشكل رقم 04) الذي يوضح نسب الاستثمارات الصينية في افريقيا و في كل قطاع .

وشهدت الاستثمارات في أفريقيا نموا بمعدل 65 في المئة في عام 2014 حيث وصلت إلى حوالي 87 مليار دولار أمريكي، ومع هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حقق الاقتصاد الأفريقي نمواً كبيرا، حيث ازداد إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 6 في المئة، وتجاوز معدل المستوى العالمي بـ1.5 نقطة مئوية.[2]

[1] عبد الكريم حمودي ،مرجع سابق .

[2] يحيى اليحياوي ، مرجع سابق.

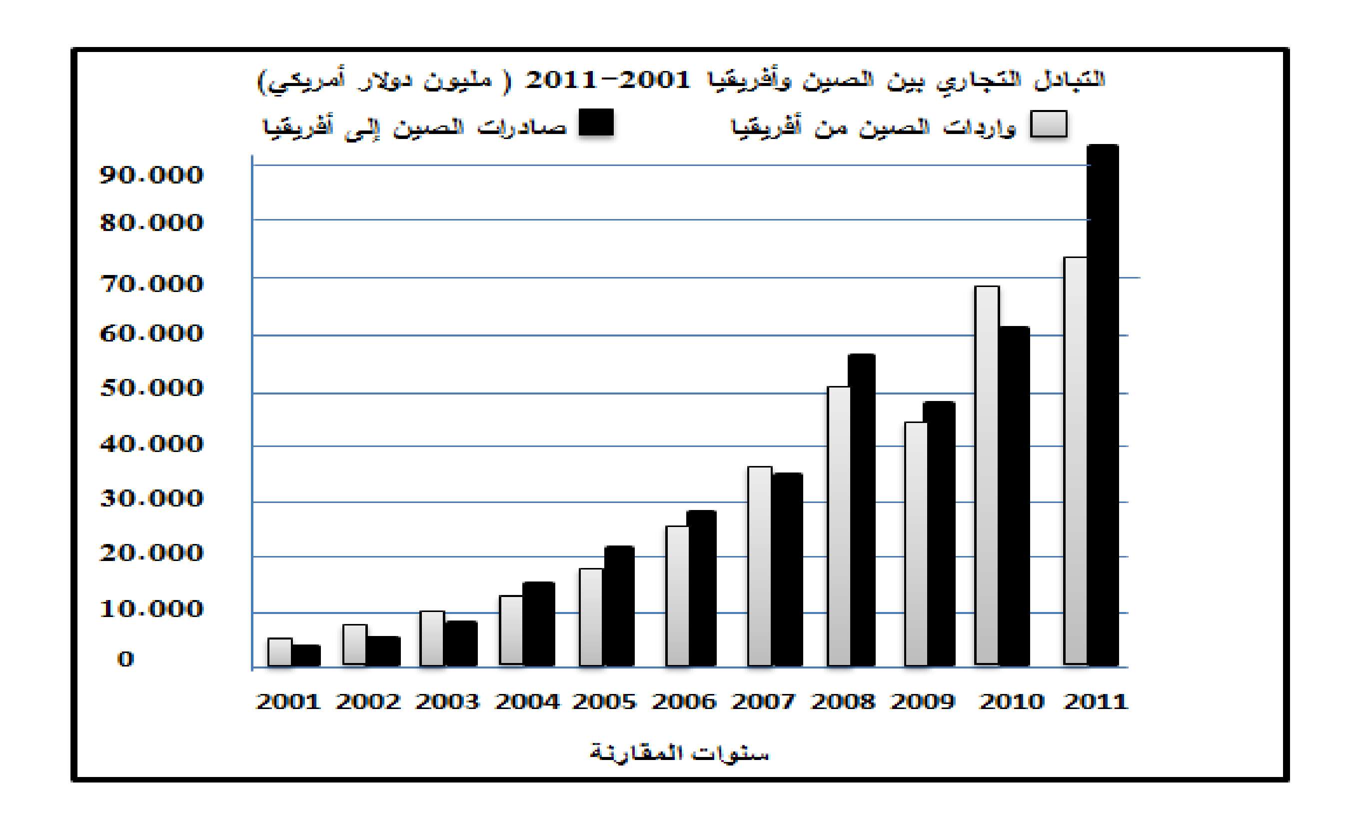
من جهة أخرى سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة غير المالية في افريقيا 33 مليار دولار أمريكي لعام 2016 و شملت قطاع البناء و التعدين و تجارة الجملة و التجزئة و الصناعات التحويلية غيرها و وقعت الشركات الصينية عقود مشروعات جديدة بقيمة 82 مليار دولار أمريكي في افريقيا خلال السنة 2015[1] .

[1] 149 مليار دولار ، **حجم التجارة بين الصين و دول افريقيا خلال 2016 ، حجم التجارة بين الصين و دول افريقيا خلال 2016** ،بيكين أ–ش–أ ،في22 /02/ 2017 ،على 21:31 ، متحصل عليه من :www.youm7.com.

المطلب الثاني : التبادلات التجارية الصينية الافريقية .

إن الحضور الصيني في افريقيا يشكل طفرة كبيرة من حيث حجم التبادلات التجارية ، و هذا راجع الى أن الصين دائما تؤكد على ان علاقاتها مع الدول الافريقية تعتمد على تغليب لغة المصلحة المتبادلة و الاحترام و المساواة دون التدخل في شؤون الآخرين .بحيث أن مبادرة الصين لتعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين من خلال منتدى التعاون الصيني – الافريقي (FOCAC) ، ما أدى الى نمو التجارة الثنائية بين الصين و افريقيا من 10.6 مليار دولار في عام 2000 الى 160 مليار دولار لعام 2011 ، (أنظر المخطط رقم 02)[1]

مخطط رقم (02) يوضح التبادلات التجارية بين الصين و افريقيا من 2000-2011.



المصدر : محمد عطية ريحان مرجع سابق ،ص129.

[1] محمد عطية ريحان مرجع سابق ،ص128.

من خلال المخطط نلاحظ أن هناك عجز تجاري بين الصين و افريقيا من عام 2001 الى عام 2003 بسبب زيادة واردات الصين من افريقيا فيما يخص النفط ، لكن بعد تلك السنوات حققت الصين فائضا تجاريا الى غاية الازمة المالية لعام 2008 ، حيث شهدت تراجع بسبب تباطىء النمو الاقتصادي و تدفق رؤوس الاموال ...حيث بلغ حجم التجارة 91.07 مليار دولار ،أما من 2010 شهد حجم التجارة نموا سريعا بنسبة 31 % في عام 2011 ليصل الى 166.3 مليار دولار .

أما فيما يخص المبادلات التجارية لعام 2012 فقد شهدت نقلة عما كانت عليه في عام 2000 حيث بلغت أكثر من 200 مليار دولار نهاية عام 2012 ، حيث تجاوزت السلع الصينية المصدرة لافريقيا أكثر من 100 مليار دولار لنفس العام [1].

بالنسبة لعام 2013 فبلغ التبادل التجاري الصيني الافريقي 210 مليار دولار[2] ،ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني الافريقي أنغولا الشريك الافريقي الاكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليار دولار ،تليها جنوب افريقيا 1606 مليار دولار ،والسودان 6.39 مليار دولار ،مصر 5.86 مليارات دولار ،و نيجيريا 6.37 مليار دولار و تستورد الصين من افريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليار دولار ، من بينها القطن من مصر و الكاكاو من غانا ، البن من أوغندا و الزيتون من تونس و السمسم من إثيوبيا ،بالاضافة الى الفوسفات و الحديد و النحاس و البترول خاصة من أنجولا و السودان و نيجيريا [3].

---

1 يحي اليحياوي ، **الصين في افريقيا :بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال** ، مركز الجزيرة للدراسات ،تقرير، 2015.

2 حسين عباس ، **الاستثمارات الصينية بإفريقيا من تنمية الموارد البشرية الى تشييد الطرق و المصانع** ، الاناظول ، تقرير 2014/05/27 ، متحصل عليه من : http://ar.harberler .com/arabic.news-454145

3 يحي اليحياوي ،مرجع سابق.

اما حجم التجارة بين الصين و الدول الافريقية لعام 2016 بلغ 149.2 امليار دولار بحيث ان الصادرات الصينية لافريقيا بلغت 92.3 مليار دولار ،في حين بلغت الواردات الصينية من افريقيا 56.6 مليار دولار. بحيث أن الصادرات الصينية الى الدول الافريقية بلغت 92.3 مليار دولار ، في حين بلغت الواردات الصينية من افريقيا 56.9 مليار دولار للعام 2016[1].

[1] 149 مليار دولار ، **حجم التجارة بين الصين و دول افريقيا خلال 2016** ،مرجع سابق.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نخلص الى :

- تعد العلاقات الصينية الافريقية عامل مهم في زيادة و تطوير العلاقات بينهما خاصة الاقتصادية.
- يعد المحدد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية المحدد الأساسي في توجه الصين نحو إفريقياعلى إعتبار ما تمتلكه القارة من موارد طبيعية و ثروات طبيعية هائلة .
- نجد أن الأدوات التي تستخدمها الصين في إفريقيا من أدوات اقتصادية و عسكرية و دبلوماسية تساعد على إرساء نفوذها في القارة ومجابهة المنافسة الدولية بوسائل تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها وفقا للمحدد الإقتصادي .
- تعد الإستثمارات الصينية الإفريقية و التبادلات التجارية ركيزة في دعم و تطوير العلاقات بينها كما تعد أيضا داعما في إرساء نفوذ الصين في القارة السمراء ، على إعتبار أن إفريقيا تفضل المستثمر الصيني.

الفصل الثالث : مكانة السودان في السياسة الخارجية الصينية.

الفصل الثالث : مكانةالسودان في السياسة الخارجية الصينية .

سنقوم في هذا الفصل بدراسة مكانة السودان في السياسة الخارجية الصينية ومن خلال ثلاث مباحث أساسية ،سنتناول في المبحث الأول معطيات حول العلاقات الصينية السودانية ،الذي قسم إلى ثلاث مطالب بحيث سنتطرق في المطلب الأول إلى الأهمية الإستراتيجية للسودان في المطلب الثاني سنتطرق إلى أهمية النفط السوداني ، أما فيما يخص المطلب الثالث فسنتناول فيه العلاقات الاقتصادية الصينية السودانية.

أما المبحث الثاني فيشمل أبعاد السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان وقسم إلى ثلاث مطالب بحيث يتناول المطلب الأول أهداف الصين في السودان ،أما المطلب الثاني سيتم التطرق فيه إلى المحددات والوسائل المتبعة للسياسة الخارجية الصينية تجاه السودان ،أما المطلب الثالث فخصص للاستثمارات الصينية تجاه السودان .

المبحث الثالث فيشمل تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ،بحيث قسم إلى مطلبين يتناول المطلب الأول الفرص المتاحة لسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا أما المطلب الثاني فيتناول التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا .

الفصل الثالث : مكانةالسودان في السياسة الخارجية الصينية .

المبحث الاول : معطيات حول العلاقات الصينية السودانية .

سيتم التطرق في هذا العنصر الى و الذي قسم بدور الى ثلاث مطالب اساسية ، المطلب الاول نتناول فيه الاهمية الاستراتيجية للسودان ، اما المطلب الثاني سنتطرق فيه الى أهمية النفط السواني ،و الطلب الثالث يتخص في العلاقات الاقتصادية الصينية السودانية .

المطلب الاول :الاهمية الجيو استراتيجية للسودان .

السودان او بلاد السود و اطلق هذا الاسم من قبل العرب في القرون الوسطى على امتداد السافانا من المحيط الاطلسي على امتداد المحيط الهندي ،ويطلق الان على جمهورية السودان [1]،يقع السودان بين دائرتي 4- 23 درجة شمال خط الاستواء وبين خطي طول 22- 38 درجة شرق[2].

يحد السودان شمالا مصر ، وجنوبا الكونغو و اوغندا ،وغربا جمهوريتي تشاد و افريقيا الوسطى ،وشرقا البحر الاحمر و ارتيريا و اثيوبيا. تمثل السودان من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الافريقية باكملها .ففي شمال السودان يقطنها العرب المسلمون مثلها مثل القارة الافريقية ، اما في الجنوب فيقطنه الافارقة المسيحيون [3].

تحتل السودان موقعا إستراتيجيا في القارة الافريقية بموجب أنه يعتبر البوابة الشمالية لوسط و جنوب إفريقيا[4].

---

[1] ابراهيم يوسف حمادة عودة ، "**الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي – الاسرائيلي** " ، مذكرة ماجستير : (جامعة النجاح فلسطين ، كلية الدراسات العليا ،2014) ،ص17.

[2] يسري عبد الرزاق الجوهري ، **جمهورية السودان** ،بيروت :دار الطلبة للعرب ، 1969 ، ص 29.

[3] ابراهيم يوسف حمادة عودة ،مرجع سابق ،ص17.

[4] يسري عبد الرزاق الجوهري ،مرجع سابق ،ص29.

(الخريطة رقم 02) توضح جغرافيا السودان



المصدر : أطلس جغرافيا الوطن العربي .

تمثل السودان من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الافريقية باكملها .ففي شمال السودان يقطنها العرب المسلمون مثلها مثل القارة الافريقية ، اما في الجنوب فيقطنه الافارقة المسيحيون ،جمهورية السودان الديمقراطية هي دولة عربية عاصمتها الخرطوم انفصال جزء منها في 9جويلية 2011 ليشكل بذلك جمهورية جنوب السودان وعاصمتها جوبا كما عتبر من اكبر مدنها و اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية وبعملة جديدة كذلك وهي جنيه جنوب السودان [1].

تبلغ مساحة السودان 2.5مليون كلم^2 ،و فقدت حوالي 700الف كلم^2 من مساحتها بعد الانفصال الجنوب ،ما يعادل 28 في المئة[2] لتتراجع بذلك من المرتبة الاولى في افريقيا الى المرتبة الثانية بعد الجزائر ،والى المرتبة الثالثة عربيا بعد الجزائر و السعودية [3] (انظر الملحق رقم 03)

اما فيما يخص عدد السكان قبل الانفصال ،وبحسب تقرير البنك الدولي نحو 37 مليون نسمة طبقة لتقرير الصادر عام 2012،و اما بعد الانفصال فبلغ عدد السكان المنطقة الشمالية نحو 30 مليون نسمة وسبعة ملايين نسمة في الجنوب .

نجد ان السودان تتمتع بثروات طبيعية حباه الله تعالى بها ،فهي تتمتع بموقع جغرافي هام بحيث امتازت بالمناخ الاستوائي في اقصى جنوبه والصحراوي في شماله هذا التنوع في المناخ اعطى للسودان قاعدة تتمتع بثروات طبيعية هائلة [4].

---

[1] إبراهيم يوسف حمادة عودة ، مرجع سابق ، ص 17.

[2] آدم أحمد محمد ، **الآثار السياسية المترتبة على انفصال جنوب السودان** ، في 2017/02/13 ، على 17:08 ، متحصل عليه من : http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t-693734

[3] **السودان ...معلومات أساسية** ، في 2017/02/14 ، على 21:10،متحصل عليه من : www.aljazeera.net

[4] إبراهيم يوسف حمادة ، مرجع سابق ، ص18.

تمتلك مصادر مياه متعددة تتمثل في مياه نهر النيل واهم روافد النيل الابيض والنيل الازرق ،ويتميز نهر النيل وروافده بموارد مائية هائلة ،وتقدر ايرادات السنوية لنهر النيل 85.6 مليار م^3 يسهم فيها النيل الازرق حوالي 9.58%ويلعب النيل دورا حيويا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي علاقات السودان الخارجية [1]،كما انها تتمتع بموارد زراعية كبيرة تتضمن اتساع المساحة الارضي الصالحة للزراعة واضافة الى التعدد مصادر المياه من انهار و امطار و مياه جوفية ، وكذلك تنوع المناخات في اقاليم البلاد المختلفة [2]،حيث تبلغ مساحتها 88 مليون هكتار وتساوي 200 مليون فدان لا يستغل سوى ثلثها ،و100 مليون هكتار ويساوي 24 مليون فدن من الارضي تستخدم في الرعي ،وحوالي 18 مليون هكتار ويعنى 42 مليون فدان من الغابات الطبيعية ،و اضافة الى الثروة الزراعية نجد الثروة الحيوانية ،فالسودان تتملك ثروة حيوانية ضخمة تحتل بها المركز السادس عالميا و الاول عربيا من حيث العدد، فقد بلغت هذه الثروة في عام 2009 نحو 150 مليون راس من الماشية وليها موارد معدنية هامة (الحديد ،الكروم،النحاس ،الزنك) [3]ومناجم الذهب في التلال مطلة على البحر الاحمر انتجت 5000 كلغ من الذهب عام 2002[4].

تتمثل الموارد و الثروات الطبيعية العامل الاساسي في تحديد وزن السودان وقدرتها في شتى المجالات حيث يجعلها تلفت الانتباه للمستثمرين الاجانب.

[1] نفس المرجع ، ص21.

[2] صلاح محمد ابراهيم ، **التحديات و المهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال** ، مجلة النيل الابيض للدراسات و البحوث ، العدد الثالث ، مارس 2014 ،ص5.

[3] ابراهيم يوسف حمادة ،مرجع سابق ،ص22.

[4] Larousse ,république du soudan .www.larousse.fr/encyclopedie/soudan/144915.

المطلب الثاني : أهمية النفط السوداني .

بدا الحديث عن وجود نفطي سوداني منذ بدايات القرن الماضي ولكن لم يبدأ نشاط نفطي حقيقي الا في عام 1959 وذلك عندما بدا في شركة اجيب (agib) الايطالية عمليات التنقيب عن النقط في منطقة البحر الاحمر حيث حفرت 6 ابار تجريبية ,وقد تركز عمل هذه الشركة حول منطقتي محمد قول في شمال السودان وجنوب سواكن تعد شركة شيفرون هي التي كشفت النقط في السودان بحيث حصلت على اول ترخيص لها في 14اكتوبر 1974 بمساحة تقدر ب 38800 كلم2 تغطي المنطقة الى الجنوب من حدود السودان مع اريتيريا الى شمال بورتسدان. و احرزت هذه الشركة نجاحا كبيرا في عمليات الاستكشاف والحفر خلال الفترة 1974- 1982، وثم اكتشاف البترول في ابار الوحدة 1 ، و 25 مايو 1,بئر امل 1 ,و ابو جابره 1و 2 و3 ,في منطقة المجلد والتي اكتشف فيها البترول بكميات كبيرة ، كما بدا العمل في منطقة الوحدة حيث بدا العمل فعليا في بئر الوحدة رقم 2 ،اذ تعد اهم مناطق لاستخراج النفط في السودان (أنظر الملحق رقم 04).[1]

ففي عام 1992 كان ظهور اول انتاج لمصفاة ابو جابرة كأول مصفاة لتكرير النفط في السودان بطاقة تصميمية بلغت الفان برميل ،وفي عام 1997 تمثلت البداية الحقيقية للنفط وبدا التصدير في 31 اوت 1999 و هكذا تولت الحقبة التاريخية للبترول السوداني [2] .

لقد ادى دخول النفط الاقتصادي السوداني الى تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني فعلى مستوى الموازنة الداخلية ،صارت عائدة النفط باهم بنسبة 48-52%من الايرادات العامة ،وهذه تعد كبرى

[1] جعفر كرار أحمد ، **التعاون الصيني السوداني في قطاع النفط النشأة و التطور ...الفرص و التحديات** ، دراسة تحليلية ،ص4.

[2] فياض حمزة رملي ، **أدبيات النفط السوداني ، جوان2010** ، في 2017/03/12 ،على 19:08 ، متحصل عليه من www.ibtesamah.com/showtheread-t-203081.html:

في حركة الاقتصاد فقد شهد السودان اربعة تغيرات هيكلية على مدى حركة اقتصاد الحديثة حيث ادخل الاستعمار البريطاني انتاج القطن في الثلاثينيات القرن الماضي وصار بعد عمود الاقتصاد الوطني على مستوى المساهمة في الموازنة الداخلية من عائدات حركة التصدير وبدخول النفط حدث تغيير الاساسي في هيكل الاقتصاد اذ انتقل الاقتصاد السوداني من اقتصاد زراعي تقليدي الى اقتصاد نفطي.

بدخول النفط في ايرادات الميزانية بدا اداء الميزانية سجل فائضات بالنسبة لجملة المصروفات الجارية ففي عام 1999 انتاج وتصدير النفط بلغ فائض الميزانية في المصروف الجارية 25 مليار دينار ثم ارتفاع الفائض ليصل الى 31.4مليار عام 2000،اما في عام 2002 وصل 95.2 مليار دينار [1].

هكذا يتضح دور البترول في اداء الميزانية العامة فقد سجلت عائدات البترول في الموازنة العامة نهاية العجز في المصروفات الجارية الى فائض انتمت به كافة سنوات انتاج وتصدير البترول الى الخارج.

من ناحية أخرى ادى إنتاج النفط و تصديره الى تعديل الميزان التجاري السوداني ففي وقت الذي ظلت فيه عائدات الصادرات طيلة نصف القرن الماضي تحت سقف 700 مليون دولار ،قفزت بعد بدء تصدير النفط لتصل الى ما يزيد عن 3 مليارات من الدولارات ، ففي عام 2002 سجلت عائدات الصادرات 1.8 مليار دولار ففي عام 2004 بلغت الصادرات 3.8 مليار دولار كان تصدير البترول هو السبب في هذه النقلة الكبرى في عائدات الصادرات [2]

[1] أحمد إبراهيم ، **البترول في السودان** ، 2011، في 2017/03/17، على 19:19 ، متحصل عليه من :
http://ar-ar.fcb.com/nots/egy-press/205040996209801

[2] هانيء رسلان ،**إستخراج النفط في السودان و آثاره الهيكلية على المستووين الاقتصادي و السياسي** ،2009 ،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام ، في 2017/03/19 ، على 19:45 ، متحصل عليه من:
www.sudanile.com

تختلف خصائص خام النفط السوداني باختلاف الحقول المنتجة له ،على الرغم من ذلك نجد ان شهادات المعاملة العالمية حددت الموصفات العامة لخام النفط السوداني على انه:

خام متوسط الكثافة ويقارب الخامات الحقيقية هو ليس بالخام الثقيل.

-يقع تحت الخامات البرافينية اي نسبة البرافين " الشمع " فيه اعلى نسبيا من المكونات الاخرى.

-كما يمتاز بقلة نسبة المواد الكبريتية فيه وهو من افضل الخامات في هذه الخاصية

-كما يمتاز بانخفاض نسبة المعادن فيه[1].

إذن يلعب النفط السوداني دور أساسي في توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان و لما يمثله من أهمية و محرك اساسي في المنطقة ، و في توجه بعض الدول الكبرى للاستثمار فيه .

[1] فياض حمزة رملي ، مرجع سابق .

المطلب الثالث :العلاقات الاقتصادية الصينية السودانية

ان العلاقات الاقتصادية القائمة بين الصين والسودان ليست وليدة فترة جديدة تقدر بسنوات قليلة و انما ترجع لعقود من الزمن ،حيث تشكلت خلالها البذور الاولى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ 1997 ، حيث دخلت الصين لأول مرة كشريك اساسي في مشاريع النفط السوداني [1].

بدا تأسيس العلاقات بين البلدين في فيفري 1959 عندما اعترف السودان بجمهورية الصين الشعبية حيث اتفق البلدين على اقامة التمثيل الدبلوماسية بينهما ،وبذلك كان السودان من اوائل الدول العربية و الافريقية التي اعترفت بالصين و اقامت معها تمثيلا دبلوماسيا[2] ،وقد حدثت طفرة كبرى في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين حيث اسهمت الصين في اقامة عدد من المشاريع التنموية الهامة بالسودان [3]،و تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين.

كما التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات اهمها :

- اتفاقيات التنقيب عن البترول
- اتفاق تشجيع الاستثمار عام 1997.
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي 1997[4].

---

[1]شفيعة حداد ، **الحضور الصيني في افريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس في السودان نموذجا** ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق ،2014) ، pdf

[2] وزارة الخارجية جمهورية السودان ، **العلاقات السودانية الصينية** ، في 2017/04/18، على 06:50،متحصل عليه من : http://mofa.gov.sd/new/more.php?main_id=9&sub_id=39&id=311

[3] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، **تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان و الصين (1990–2013)** ، أطروحة دكتوراه : (جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2015)، ص 1.

[4] وزارة الخارجية جمهورية السودان ، مرجع سابق.

كما زار الرئيس البشير الصين في عام 1990-1995-2006م ، بينما زار الرئيس الصيني هو جين تاو السودان في فيفري 2007 ، وهذه الزيارات اعطت دفعة للعلاقات بصورة ملحوضة وساعدت على فتح افاق جديدة للتعاون بين البلدين مثل مجال التنقيب عن البترول ومجالات الصناعة المرتبطة به

يتشكل التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين احد ركائن علاقات التعاون المشترك ، وقد شهدت هذا التبادل نقله نوعية اثمرت بقيام مشاريع ملموسة في مجال التنمية والبني التحتية ،وما يميز العلاقات بين البلدين في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية ازدياد حجم الميزان التجاري والاستثمار قيام المشاريع لا الملموسة في قطاع البترول –الكهرباء المعادن ، الطرق والجسور ومراكز البحوث الزراعية [1]

قدمت الصين مساعدات اقتصادية في شكل قروض تجارية و تفضيلية وعبر اليات تمويل جديدة مثل الية النفط مقابل القروض ،سمي هذا الشكل من القروض ب" القروض النقدية " قدرت قيمتها ب105 مليار دولار امريكي [2]، وهذا لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية بالسودان .

انعقت الدورة الثامنة للجنة الوزارية المشتركة بكين عام 2007 والدورة التاسعة بالخرطوم عام 2009 برئاسة وزارة المالية ووزارة التجارة تم من خلال استعراض مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الهامة للقروض والمنع ،كما عقدت اللجنة في بكين عام 2016،تم من خلاله التوقيع على برامج جديدة لتسديد القروض الصينية واتفاق الجانبان على تسهيل انسياب التمويل للمشروعات المختلفة [3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] جعفر كرار ، **العلاقات السودانية الصينية (1956-2011)** ،المستقبل العربي ، ص37.

[3] وزارة الخارجية جمهورية السودان ، مرجع سابق.

التعاون الاقتصادي مستمر ومتطور بين السودان والصين فبعد ما توصل الجانبان الى اتفاق لتأجيل سداد ديونه المستحقة للصين في اطار مساعديه لتعويض خسارته ايرادات النفط في اطار تنتجه دولة جنوب السودان [1]،الا ان السودان لم يقدم ضمانات مقنعة تضمن استمرار انسياب تمويل المشروعات وحتى الديون التي تمتد اعادة جدولتها تعثر السودان بالالتزام في سدادها في المواعيدها المحددة [2].

بهذا نجد أن الجانب الاقتصادي و خاصة القطاع النفطي هو المحرك الاساسي و الدافع القوي في تطوير العلاقات الصينية السودانية ، فالصين تسعى دائما الى دعم و تطوير هذا الجانب في السودان.

[1] عاصم اسماعيل ، **تعثر السودان في سداد الديون الصينية يهدد مئات المشاريع**، 2016/12/4، في 2017/03/13،على 18:07 ، متحصل عليه من : http:// www.alaraby.co.uk/economey

[2] وزارة الخارجية جمهورية السودان ، مرجع سابق.

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان .

سنتناول في هذا الجزء الى أبعاد السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان من خلال ثلاث مطالب حيث سيتم التطرق في المبحث الاول الى دوافع الصين في التوجه نحو السودان ،و المطلب الثاني نتطرق فيه الى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان و الوسائل المتبعة في تنفيذها ، اما المطلب الثلاث فسنتناول فيه الاستثمارات الصينية في السودان .

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان.

بحيث نجد ان هناك دوافع ادت الى توجه الصين نحو إفريقيا بحيث نجد أن العامل أو الدافع الاساسي و هو النفط السوداني .

* كانت الصين تعاني حصارا سياسيا واقتصاديا وعسكريا غربيا قاسيا في ذلك الوقت وذلك نتاج لإنعكاسات الإحتجاجات الطلابية في ميدان تيان آن مين في 1989 ، حيث إتهم الغرب الصين بأنها واجهت الحركة الطلابية بعنف شديد وانتهكت حقوق الانسان في الصين وكان الغرب في ذلك الوقت يأمل أن تقود حركات الاحتجاج التي عمت الكثير من المدن الصينية إلى سقوط نظام الحزب الشيوعي الصيني متفائلا بالثورات التي كانت تعم المنظومة الشيوعية السابقة منذ عام 1988 والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وعدد من أنظمة المعسكر الاشتراكي منذ عام 1990.

وقد نظم الغرب بعد أن انهت السلطات الصينية حركة الاحتجاجات بالقوة ، مقاطعة سياسية وحظر عدد من أشكال التعاون مع الصين[1].

---

[1] جعفر كرار أحمد ، **التعاون الصيني السوداني في قطاع النفط النشأة و التطور ...الفرص و التحديات** ، مرجع سابق ، ص18.

وهكذا وجدت الصين نفسها معزولة عن محيطها الدولي و الاقليمي إلى حد ما، وبدأت في تنشيط علاقاتها مع الدول النامية ، و بالطبع من بينها السودان[1].

* نجد أن العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على السودان بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على السودان ، بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الامن واتهام السودان برعاية لارهاب واتهامه ايضا في اشاعة عدم استقرار ، فخروج المستثمر الامريكي شكل ضعف في الحصول على المساعدات لتطوير قطاع النفط ، هذا يعطي أو يسهل على الصين الدخول للسودان و ايجاد الفرص فيها [2].

* حاجة الصين الملحة للطاقة ان تحول الصين من دولة مصدرة الى دولة مستوردة للنفط لعب دورا أساسيا في اهتمامها للنفط الى دولة مستوردة بالنفط السوداني فقط طلت حتى 1993 واحدة من الدول المصدرة للنفط عندما حدث تحول كبير البنية الاقتصادية والصناعية في البلاد نتيجة لتوسع الاقتصادي ونمو الصناعات وزيادة الكبيرة في طلب على المحروقات بعد اكثر من عقد ونصف من النمو الاقتصادي السريع.

اذ شهدت اعوام 1990-1993 نسبة نمو اقتصادي عالية وصلت الى 13% الامر الذي اضطر الصين في عام 1993 الى استيراد 9093 مليون طن من النفط الخام لتتحول من بلد مصدر للنفط الى بلد مستورد للنفط حيث بلغت نسبة استيرادها للنفط عام 2007 الى 160 مليون طن و 178.88 مليون[3]

---

[1] نفس المرجع ، ص18.

[2] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، مرجع سابق، ص89.

[3] جعفر كرار أحمد ، **التعاون الصيني السوداني في قطاع النفط النشأة و التطور ...الفرص و التحديات** ، مرجع سابق ، ص 19.

طن عام 2008،وبهذا نجد تقاطع في مصالح الصينية والسودانية ،فالصين تحتاج النفط لسد حاجاتها من الطاقة والسودان يحتاج الى الموارد مالية لاستثمار راس المال لاغراض التنمية [1].

[1] نفس المرجع ، ص 19.

المطلب الثاني : محددات و وسائل السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان .

في هذا الجزء سيتم التطرق الى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان و الوسائل المتبعة في تحقيق أهدافها .

الفرع الأول : محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان .

لاشك ان كل المحددات في مسالة الشراكة البترولية الصينية السودانية هي عبارة عن محددين اثنين ،الاول محدد امني داخلي بدوره وتعد عدة محددات اخرى محددة السياسة الدولية اتجاه السودان ،ومحدد السياسة الداخلية اي السياسة الداخلية في ظل حكومة سودانية اولى ،وفي ظل نشوء حكومة ثانية سيكون الحدث عن هذه المحددات لها ضمن سياق الحديث عن المحدد الامني الذي هو الاصل.

الثاني:محدد اقتصادي متمثل في امور تعطى الفعالية والحركة لتلك الشركة البترولية :الثروة البترولية السودانية وهي محددة اقتصادية ،ولكن له ارتباط بمحدد جغرافي الذي هو مساحة الارض السودانية التي تزيد في احتمال وجود تلك الثروة ،والامر الثاني هو تكاليف النقل التي هي امر اقتصادي ولكنها متاثرة بالمحدد الجغرافي ملاصقة السودان للبحر الاحمر ما ينقص مسافة النقل ، فسيكون هناك حديث عن المحدد الجغرافي ضمن سياق الحديث عن المحدد الاقتصادي

*المحدد الامني :

ثمة عاملان سهلا التوسع الاقتصادي الصيني في السودان في تسعينيات القرن الماضي : اولهما العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على الخرطوم نتيجة لرعايتها الارهاب من منظور غربي ،ونتيجة[1]

[1] تقرير السودان ، **الاسلحة و النفط و دارفور تطور العلاقات بين الصين و السودان** ،العدد7 ،2007 ،ص3.

لتكتيكات التي مارستها في الحرب الاهلية الجنوبية 1983-2005[1].

وجنوب السودان لا بد من ترتيبه على انه اكثر بيئات العمل الاقتصادي قسوة في العالم فمن عام 1956 الى عام 1972 ،ومرة اخرى من عام 1984 الى 2005 كانت ولايات الجنوب السوداني مسرحا لوحدة من اكثر حروب افريقيا الاهلية وحشية وعنادا،وقد قتل حوالي 1.5 مليون شخص اثناء الصراع الكثير منهم بسبب المرض والجوع [2].

بضغط من المجتمع الدولي ،تبنت الامم المتحدة عدة قرارات للضغط على حكومة السودان في السنوات (2004-2005-2006) ولكن تلك القرارات لم تطبق ، وكذلك كان قرار مجلس الامن في 31 اوت 2006 ينشر قوات امنية بداية من 2008 فان الصين الحت في مجلس الامن بان نشر تلك القوات لا يكون الا بعد موافقة الحكومة السودانية [3]وخاصة الولايات المتحدة الامريكية حاولت مرارا استصدار قرار في مجلس الامن للتدخل في السودان لتورطها في ما تسميه الولايات المتحدة الامريكية ابادة جماعية في منطقة دارفور الغربية ،ولكن بيكين اعتبرت دارفور مسالة داخلية بالنسبة للحكومة السودانية تحلها بمساعدة الاتحاد الافريقي [4].

وقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية ذلك الامر مدعومة من بريطانيا واستراليا ... لاتخاذ اجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية ،وهو الامر الذي يسمح لحكومات هذه الدول باتخاذ امر عسكري ضد السودان [5].

---

[1] نفس المرجع .

[2] جون جازفنيان ، **التكالب على نفط إفريقيا** ، تر: أحمد محمود ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ،2013،ص332.

[3] Olivier mbabia , op cit , p78.

[4] جون جازفنيان ، مرجع سابق ، ص341.

[5] عبد الرحمان حمدي ، **افريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟** ، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007،ص 153.

وطبعا تلك الازمتان ،الحرب الاهلية الجنوبية ،ومسألة دارفور حركتا رغبة كامنة او الاصح رغبتين هما: اعطاء الجنوبيين دورا كبيرا في صياغة القرارات القومية من خلال التأكيد على علمانية الدولة (تقويض النفوذ العربي الاسلامي) ،بل و اعطاء الجنوب حق تقرير المصير[1] .

كذلك عزل اقليم دارفور الذي يشكل خمس مساحة السودان فان لم يتم انفصاله وضع تحت سيطرة امريكا بمظلة دولية بحيث يسهل للولايات المتحدة السيطرة على موارد الاقاليم الغنية ،وكلا الامرين جعلا المصالح الصينية في السودان في مواجهة الخطر .

والحقيقة انه منذ بدأ الازمة (ازمة دارفور) فان حكومة عمر البشير مدعومة من الصين وبدرجة اقل من روسيا ،رفضت كل حل دولي للازمة [2]،وذلك التعنت في تقبل الحلول ،جعل مسالة دارفور تتسبب في تدويل علاقات الصين مع السودان لدرجة غير معهودة ،ومن نتائج هذا التدويل تغير الموقف الصيني بشان دارفور تدريجيا من دول المتفرج الى دول اكثر فعالية [3].

ولذلك حدث تلين في الموقف الصيني بحيث اصبحت ترحب أو تريد حدوث حل ولو من خلال نشر قوات امنية في السودان فأثناء زيارة الرئيس الصيني لمثليه السوداني فيفري2007 ،صرح برغبته في دعم نشر قوات مشتركة لفرض الامن في دارفور ولإثبات جديتها في تلك الرغبة وعدت بكين بأنها ستشارك في تلك القوات ،و انها ستعين ممثلا خاصا للشؤون الافريقية مهمته التفرغ لمعالجة مسالة النزاع في دارفور[4].
وطبعا كان همها (من خلال معالجتها لازمة دارفور) هو ضمان نقل سياسي في جنوب السودان بهدف حماية استثماراتها وتامين بلوغها الى امداداتها النفطية في حالة استقلال المنطقة في إستفتاء

---

[1] نفس المرجع ،ص155.

[2] Olivier mbabia ,op cit , p77.

[3] تقرير السودان ،مرجع سابق ،ص7.

[4] Olivier mbabia ,op cit , p79.

تقرير المصير بشان الجنوب حدث في جانفي 2011 لابد ان تنتبه المعالجة تخص دافور ،والهدف يخص الجنوب.

حتما فقد كان لابد ان يكون لأزمتي الجنوب ودارفور انعكاسات اقتصادية خاصة في مجال النفط فاما الحركة الشعبية لتحرير السودان جنوبية ،اعتبرت في وقت ما منشآت النفط اهدافا عسكرية بل واعتبرت ان وقف انتاج النفط من اهم شروط وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات بينها وبين الحكومة للتوصل الى تسوية سلمية[1] ،هذا وقد شكل انفجار الاوضاع في دارفور في مطلع عام 2003 فرصة جديدة للدول الغربية لمهاجمة الاستثارات الاجنبية في قطاع النفط في السودان ،حيث حاولت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين تضمين مشاريع القرارات الخاصة بالعقوبات على حكومة السودان مادة تنص على فرض عقوبات نفطية على السودان ،وظلت الصين بسبب مصالح شركاتها النفطية تلوح ايضا باستخدام حق النقض (الفيتو) لإحباط اي مشروع قرار يتضمن عقوبات في قطاع النفط [2].

وقد دفعت المنضمات الدينية الغربية ومنضمات حقوق الانسان ومجموعات الضغط الاخرى مجلس النواب الامريكي الى اجازة قانون يعاقب الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط في السودان 13 جوان 2001 ،كما أجاز هذا المجلس تعديلا يمنع هذه الشركات من التعامل في بورصة الاسهم بنيويورك او تنمية رؤوس اموالها في الولايات المتحدة الامريكية او المساهمة في سوق السندات الامريكية وقد شمل هذا القرار كافة الشركات الاجنبية العاملة في السودان [3]

[1] جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 327.

[2] نفس المرجع ،ص323.

[3] نفس المرجع ، ص320.

وكما اثرنا في بداية فان المحدد الامني ولد عدة محددات اخرى مثلا محدد السياسة الدولية ، ولكنه ولد اهم محدد وهو محدد وجود حكومتين الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية ،وضرب المؤتمر الوطني الشمالي ،من حيث ان هذا المحدد المتولد ،يمكن ان تكون له انعكاسات مباشرة وخطيرة على الشراكة الاقتصادية الصينية السودانية وخاصة من جهة النفط فمن المعروف ان صناعة النفط في السودان دخلت مرحلة جديدة بتوقيع اتفاقية السلام جانفي2005.

قد خصص منذ البداية 50% من صافي ايرادات البترول المستخرج من ابار البترول المستخرج في جنوب السودان للحكومة الجنوبية ،ويخصص للحكومة القومية و ولايات الشمال كذلك نسبة 50 % ولكن كان هناك دوما ازمات ناتجة من الجدل الدائر حول مستحقات الجنوب في اموال النفط.

ان المسؤولين عن قطاع النفط في جنوب السودان كانو بحلول جوان 2008 اكثر ثقة بشركائهم في الحكومة المركزية من حيث حسابات النفط .

كما نلاحظ المحدد الامني ولد عدة محددات اخرى تبدو للوهلة الاولى مهددة للمصالح الصينية في السودان ولكنها في الاخير هي تصب جميعها لصالح الشراكة . فان المحدد الامني (ازمة الجنوب ودارفور) دفع الحكومة السودانية للبحث عن شريك اقتصادي غير غربي ،وان محدد السياسة الدولية حث الصين على ابتداع طريقة فعالة دبلوماسية حسنت صورتها لدى المجتمع الدولي ،وامن محدد الحكومتين جعل الاوضاع السودانية اكثر استقرار ،ا وكل ذلك يصب في صالح الشراكة الصينية السودانية [1].

[1] نفس المرجع ، ص ص248 ،261.

يعتبر المحدد الامني هو بدوره ناشئ عن امور اهمها تعدد الاجناس نحو 500 اثنية ،وتعدد اللغات الذي جرى عدة مشاكل داخلية ،فلا وجود للصناعة ،وهنا ينخرط البشر في التمرد بدل العمل ،وان ثلث القوى البشرية الشابة أمية ، وان البلد مثقل بالديون[1].

محدد المنافسة الاقتصادية بحيث لاشك في ان السودان لها دوافع حيوية قوية لبيع بترولها ،هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فانها تمتلك ثروة هائلة من هذه المادة ، و اذن فلا بد من وجود تنافس شديد للفوز باكبر نصيب منها .ومادامت الحكومة السودانية تتحاشى التعامل مع الغرب (خاصة في مجال البترولي)،بل ان الغرب نبذ السودان من ناحية وعزله.

تبعا لهذا فان منافسي الصين على نفط السودان هم في المقام الاول القوى الاقتصادية الآسيوية ،ثم القوى الاقتصادية الامريكية اللاتينية ، ومن هنا يبرز محدد المنافسة الاقتصادية لعامل هام في التأثير على الشراكة الصينية السودانية في مجال النفط .

ان منافس الصين الاسيوي الاكثر اهمية على النفط الافريقي ومن ضمنه السوداني هو الهند التي اقل حاجة الى تغذية اقتصادها المتفجر بالوقود ،وجعلت دلهي كذلك امن الطاقة اولوية اولى ، حيث تنفق مليار دولار سنويا في جهود التنقيب في انحاء العالم [2].

وان الهند حاضرة في القارة تمتلك 25% من فعاليات الشركة الام (او مركب الشركات) شركة النيل العظمى للبترول ،وفي المركب الاخر شركة النيل الابيض لاشغال البترول فانها تمتلك % 24[3]

ورغم ذلك فان الهند لا تقف موقف منافس حقيقي للصين ،التي بفضل تمويلها غير المشروط و قروضها ذات المزايا و اتساع استثماراتها تقف متقدمة باشواط ،وكذلك مقارنة بالصين فالسياسة الخارجية الهندية

---

[1] Larousse ,2000.

[2] جون جازفنيان ، مرجع سابق ، ص 344.

[3] Olivier mababia , op cit , p 134.

تبقى حذرة ومتواضعة ومع ان مصالحها تتقاطع الاثنان يستثمران في البلدان ذات وضعية حساسة من اجل اشباع الحاجة للطاقة ،فإن مواجهة بين هذين العملاقين الناميين في افريقيا تبدو بعيدة الوقوع .

وفي الحقيقة فان الهند اذ هي محرومة من حقها في الفيتو في الامم المتحدة ،يعني هذا لن تكون سندا لدول القارة في وجه الضغوطات الغربية المواجهة ضد بعض الدول القارة ،اي أن الهند من تنافس الحضور الدبلوماسي العالمي للصين ،اضافة الى ذلك فهي لا تمتلك وسائل تمويلية تقارن بالإدخارات الهائلة للصين .[1]

اذن فالهند بكل المقاييس (الاقتصادية الدبلوماسية) ليست في مقام المنافس للصين ، لان المصلحة الافريقية هي في جانب الصين اكثر منها الجانب الهندي.

المحدد الاقتصادي :

يعتبر امتلاك السودان للنفط محدد هام في توجه السياسة الخارجية الصينية نحو السودان ، فالصين من خلال حاجتها النفطية ، تظهر اهمية النفط السوداني بالنسبة لها . فإن احتياطي النفط السوداني المكتشف يتجاوز حالياً 5 بلايين برميل، بينما المخزون النفطي الموجود تحت الأرض أصلاً يصل الى 15بليون برميل، علماً بأن السودان اليوم هو الدولة الثالثة لانتاج النفط في أفريقيا جنوب الصحراء.[2]

[1] Ipid , p138.

[2] أسامة البلال ، **السودان يمتلك 16% من احتياطي النفط في العالم ،و يمكنه إنتاج 25%من سلة الغذاء العالم** ، في 2017/03/22 ،على 17:02 ، متحصل عليه من :– http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=310&msg=1286558541&rn=26

كما ما قالها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في زلة لسان ولم يجرؤ على تكرارها، ان السودان يرقد فوق بحيرات من النفط. فالبترول في الشمال ما أكثره في الجرف القاري والأراضي المنخفضة على سطح البحر الأحمر والمياه الاقليمية، وهناك نسب كبيرة موزعة على مناطق حلايب وشلاتين، وشمال حلايب ودلتا طوكر، وكميات تجارية كبيرة بولاية سنار وولايات الجزيرة ونهر النيل والنيل الابيض والخرطوم ودارفور وكردفان[1].

اضافة للموارد و الثروات الطبيعية التي تمتلكها السودان من ثروات معدنية كاليورانيوم و النحاس و الذهب ، اضافة الى الثروة الزراعية اذ تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان وتزيد اهمية هذه الاراضي الزراعية لتوفرها على كميات من مياه نهر النيل اذ يصل مخزون الميان الجوفية الى 9000 مليار متر مكعب ، كما نجد تنوع المناخ بها يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية ،زيادة على ذلك الثروة الحيوانية .

يمثل الموقع الجغرافي للسودان محدد هام بالنسبة للصين لأن السودان تطل على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 720 كلم و إمتلاكه ل 36 جزيرة أهلته لكي يكون له حضور و تأثير في البحر الأحمر[2]. فالأهمية الإستراتيجية للسودان من خلال موقعها الجغرافي يسهل عملية التواصل بين الصين و السودان زيادة نقص في التكاليف و سهولة الإمدادات النفطية.

[1] أسامة البلال ، نفس المرجع .

[2] يسري عبد الرزاق الجوهري، مرجع سابق ، ص 29.

الفرع الثاني : و سائل السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان .

تعتبر الوسيلة الاقتصادية و الوسيلة العسكرية و الدبلوماسية من أهم الوسائل المتبعة في السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان لتحقيق الاهداف المرجوة و وفقا للمحددات الموجودة في السودان .

*الوسيلة الاقتصادية :

استهدفت استراتيجية الصين النفطية تحويل السودان الى مورد نفطي فعال واقتضى ذلك بناء البنية التحتية المطلوبة والمساعدة كذلك في عمليتي استكشاف النفط واستخراجه نفسيهما وليس الشراكة فقط .[1]

اذ نشطت الصين في تأمين مصادر جديدة للطاقة في الخارج ،فقد اخذت المؤسسات النفطية الصينية الكبرى وفي مقدمتها CNPC والمؤسسة الوطنية للبتروكيمياويات SINOPEC ،والمؤسسة الصينية الوطنية للنفط البحري CNOOC تنشط في البحث في شتى انحاء العالم عن صفقات واستثمارات في مجال البترول استكشاف ،تنقيب وتطوير حقول منتجة وشراء حصص وقد انفقت المؤسسات الصينية الكبرى الثلاث CNPC.CNOOC.SINOPEC في السنوات العشر الماضية عشرات المليارات من الدولارات في منافسات شرسة مع الشركات الغربية و الآسيوية للحصول على امتيازات نفطية بترولية في السودان [2].

في مجال البترول فان الشركة الوطنية للبترول CNPC والشركة الصينية للبتروكيميا جرت هيكلتهما كفاعلين رئيسيين فئ سلسلة إنتاج البترول والبيتروكيميا . ان CNPC ساهمت سنة 2007 ب 40%من شركة النيل [3]

[1] تقرير السودان ، مرجع سابق ، ص4.

[2] Olivier mbabia , op cit , p69.

[3] ipid , p67.

الكبرى لعمليات البترول GNPOC التي تأسست عام 1997 لتطوير مربعات 1و2و4 ،كما انها تملك 41%من شركة بترودا لعمليات البترول pdoc التي تأسست في اكتوبر 2001 لتطوير مربعي 3و7 ،وتملك شركة صينية اخرى كبرى وهي مجموعة simop 6% من شركة بترودار وتحوز الشركة الوطنية الصينية CNPC مربع 6 كله تقريبا 95% و35% من شركة البحر الاحمر لعمليات البترول rspooc التي تسيطر على مربع 15 البحري جرئيا ،كما وقعت اللشركة الوطنية الصينية للبترول في في جوان العام 2007 اتفاقية شراكة في الانتاج مع حكومة السودان لاستكشاف مربع 13 البحري .[1]

وما يلاحظ على الشركات الصينية ،انه على عكس البلدان الغربية ،حيث شركات النفط مستقلة عن الحكومات في العادة ،في الصين كل التنقيب عن النفط (وكل العمليات الاخرى) تقوم به شركات مملوكة للدولة وهذا ما يعني ان هناك علاقة مباشرة بين سياسة بكين الخارجية وبين الشؤون التجارية الخاصة بصناعة النفط [2]. فان اكبر شركة نفطية عابرة قد اثبتت قدرتها على ادارة كل اوجه عمليات استخراج النفط وفقا للمواصفات الدولية المتعارف عليها في صناعة النفط ،في الحقيقة فان المحللين الصناعيين قد اشاروا الى مكانه الشركة النفطية petrochina في السودان كانت بمثابة القاعدة التي جذبت اهتمام الدول الغنية بالنفط في كل من افريقيا والشرق الاوسط [3].

جرى كدليل على نجاح تلك الشركات ان منح السودان في عام 2003 وسام النيلين من الدرجة الاولى لسيد (ووياو) نائب رئيس مؤسسة CNPC عرفانا لدوره في نجاح مشروع النفط السوداني [4]،

---

[1] تقرير السودان ، مرجع سابق ، ص 3.
[2] جون جوزفنيان ، مرجع سابق ، ص 327.
[3] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 24-25.
[4] جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص 143.

وعلى جهودها في السودان فانCNPC حصلت على جائزة الدولة للعلوم والتكنولوجيا الصينية (في سنة 2004) وذلك بسبب انجازاتها الهندسية والجيولوجية في مربعات 1و2و4 ويشير التقرير العلمي للجنة المحكمين ان فريق الباحثين والمهندسين التابع لمؤسسة CNPC استطاع ان يتخطى صعوبات جمة في التنقيب خارج الحدود وطبقو نظريات و طرق ذات كفاءة عالية في التنقيب وجيولوجيا البترول [1].

ويقول تقرير اعدته لجنة فنية حكومية سودانية يعتبر اداء CNPC العاملة ضمن كومسورتيوم ،اي مركب او مجمع شركة النيل الكبرى للبترول اداء عالي على المستوى وقد اوضح تقرير الاداء التزام المؤسسة الكامل ببرامج العمل المنصوص عليها [2].

اضافة الى تلك الشركات فان البنوك الصينية كذلك تعتبر وسائل لإنجاج الشراكة البترولية الصينية السودانية ،وان اهمها هو مصرف اصلين للاستراد والتصدير ،تتضح قوته استنادا الى المقارنة مع مؤسسات تمويل مشابهة في الولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا ، والتي تقدم قروضا لافريقيا ،اتضح انه مصرف exim يتملك حافظة (خزينة) اكبر قدمت مبالغ تقدر بنحو 15 مليار دولار امريكي لدعم مجموعة من المشاريع اي اكبر بثلاثين مرة منافس لها (اي لتلك الخزينة)[3] .

من خلال تلك الوسائل الاقتصادية "فقد اثبتت الصينيون افضل بكثير في بذل الجهد والقيام بأي عمل كان والوصول الى اعمال انتاج النفط في ظل اكثر الظروف معاكسة "،وهي الحقيقة التي اكدتها قدرتهم على ضخ النفط من الجنوب السودان اثناء اكثر فترات الحرب الاهلية دمارا[4] .

*الوسيلة العسكرية :

---

[1] نفس المرجع ، ص 164.

[2] نفس المرجع ، ص 134.

[3] كريس ألدن ، مرجع سابق ، 39.

[4] نفس المرجع ، ص 332.

طبعا كما قلنا سابقا القوة العسكرية الكلية للصين تعد وسيلة لدعم الشراكة مع القارة والحفاظ عليها وضمن تلك الشراكة شراكتهاتها مع السودان) ،وكذلك فان عمل الصين في تمكين السودان من اقتناء السلاح لاحداث توازنات مع التمردات ،ولضبط النظام وجلب الاستقرار ،وهو كذلك يعد وسيلة لتسيير المصالح الصينية في السودان والمحافظة عليها .

ففي مجال بيع السلاح ،فان الصين كانت تبيع السلاح للسودان منذ بدايات الاعوام 1980 ،والتسليمات توسعت ازدادت خلال السنوات 1990،محركة بأسباب اقتصادية ،وخلال السنة 1990 فان الصين باعت للسودان 6 طائرات حربية f-7m وطائرات للشحن (النقل) y.8 و 50 مروحية z-6وشاحنات عسكرية ،ومدافع عيار 122ملم ومدرعات (دبابات و اسلحة محمولة مضادة للطائرات عيار 37 ملم ،100قنبلة و مئة عربة مضادة للألغام [1].

هذه الاسلحة الخفيفة يمكن ان تنتج في عين المكان لأن الصين افتتحت ثلاثة مصانع للاسلحة الحقيقة لصالح السودان قرب الخرطوم . وقعت الصين كذلك اتفاقيات تزويد بالعتاد العسكري مع السودان.[2]

بل الصينيين قامو بالمساعدة على تطوير صناعة الاسلحة للحكومة السودانية ،ففي مطلع عام 1999 اشار زعيم الجبهة الاسلامية القومية حسن الترابي ،الى ان السودان كان يبني مصانع باعتبار ذلك جزءا من مخطط تصنيع دبابات وصواريخ و طبقا للجنرال محمد عثمان ياسين، فان الخرطوم كانت حينها تقوم بصناعة الذخائر والمدافع والدبابات وناقلات الافراد المصفحة ،وستبلغ اكتفائها الذاتي من انتاج الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة محليا ، بحلول نهاية 2000[3] .

[1] Olivier mababia , op cit ,p71.

[2] Valérie niquet **, la stratégie africaine de la chine** ,2e termestre, op cit .

[3] تقرير السودان ، مرجع سابق، ص5.

وطبعا كل ذلك من منطلق الموازنة بين القوة الحكومية وبين القوة الاخرى المضادة ومن ثم الحفاظ على السلطة ومن هنا تكون المحافظة عل الشراكة مع الصين ،و اذا دققنا فان هذه الوسيلة العسكرية تعد وسيلة دبلوماسية كذلك ،تقرب الصين اكثر من السلطة السودانية ،وهو امر في مصلحة الشراكة كذلك .

*الوسيلة الدبلوماسية :

لاشك دوما أن الوسيلة الدبلوماسية تصب في تحسين الوضع أو الظروف.

في حالة السودان ، فإن كل مشاكله من ضمنها و أهمها الظروف المعيشية السيئة ، تولدت من وضع أمني سيئ . فإن الحالة الأمنية للسودان ، كانت عقبة أمام قيام الحكومة (أو الحكومات المتعاقبة) بما يجب عليها من توفير متطلبات الحياة الإنسانية للمواطن السوداني ، ومن جهة ثانية فإن تعامل الحكومة مع حالتها الأمنية جلب عليها الإنتقادات و العقوبات و إقناع الغرب في التعامل مع السودان (خاصة إقتصاديا) ، وهذا إنعكس كذلك بالضرر على الظروف المعيشية للإنسان السوداني ولهذا فإن الوسيلة الدبلوماسية الصينية ،في سبيل تحسين الظروف الإنسانية للمواطن السوداني ،عملت على :

أولا : مساعدة الحكومة السودانية في معالجة وضعها الأمني داخليا .

ثانيا : مساعدتها في التعامل مع مقترحات الأمم المتحدة في شأن وضعها الأمني .

ثالثا : تقديم مساعدات إنسانية معتبرة لتحسين الظروف المعيشية من ناحية العنصر الأول (المعالجة الداخلية للوضع الأمني).

فإن الوسيلة الدبلوماسية الصينية ساهمت في :

- إكساب الحكومة السودانية مقدارا من القوة العسكرية يجعلها في حالة توازن أو الأحسن تفوق على[1]

[1] نفس المرجع ، ص ص 5-7 .

القوى المتمردة الأخرى ، بواسطته تسيطر على الوضع الداخلي و تفرض حالة الأمن و الإستقرار ، وهنا فإن الوسيلة العسكرية تصبح وسيلة دبلوماسية خاصة و أن الهدف منها تحسين الظروف الإنسانية للمواطن (وقد سبق الحديث عن الوسيلة العسكرية ...).

–ومن المرجع أن الدبلوماسية الصينية لفتت نظر الحكومة السودانية إلى أساليب التعامل و الحوار مع الأطراف الأخرى ، بإعتبار أن الصين قوة ناعمة لها خبرة تاريخية متراكمة في الحوار و التعامل مع مثل هذه الأوضاع ما هو أخطر منها ،و كانت زيارة الدولة التي قام بها الرئيس هو في فيفري 2007 تجسيدا آخر على إلتزام الصين رسميا بإيجاد حل للنزاع في دارفور ، فبعد إجتماعه مع الرئيس البشير ، أصدرت الحكومة الصينية بيانا يدعو ل" وقف إطلاق نار شامل " والتعجيل ب" عملية المفاوضات السياسية "مع المتمردين الذين لم يوقعوا على إتفاق أبوجا.

– وكذلك دوما في إطار المعالجة الداخلية للوضع الأمني السوداني ، فإن الوسيلة الدبلوماسية الصينية ساهمت بتقديم مساعدات إنسانية من أجل التحسين المباشر للظروف المعيشية ، ومن أجل تحسين الوضع الأمني فإن المشكل الأمني في الغالب ينشأ بثورة المواطن جراء تدهور وضعه المعيشي (وهذه المساعدات الإنسانية سنتكلم عنها لاحقا ....). ولكن بخصوص دارفور فقد أعلنت عن تقديم مساعدة إنسانية بقيمة 40 مليون يوان صيني أكثر من 5 ملايين دولار أمريكي لمساعدة سكان دارفور في تحسين ظروفهم الحياتية . من ناحية العنصر الثاني المساعدة في التعامل مع المقترحات الأممية ، لقد تبدل الموقف الصيني إزاء دارفور منذ العام 2006 وبات أكثر براغماتية ، وتجلى ذلك خلال النقاش الخاص بقرار مجلس الأمن رقم [1]

[1] نفس المرجع ، ص8.

1706 الذي إقترح توسيع تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ليشمل دارفور ،فهذه هي المرة الأولى التي حضت فيها الصين الخرطوم علنيا على السماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدخول دارفور .

إن مساعي الصين الدبلوماسية في شأن دارفور ما برحت تتنامى و الأدلة توحي بأنها ستؤدي إلى إنخراط متزايد ، ففي ماي2008 تم تعيين ليو غوي جين ،الممثل الصيني الخاص بالقضايا الإفريقية و كلف بمهمة تسهيل وضع حل سياسي لأزمة دارفور[1]. عموما فإن الوسيلة الدبلوماسية الصينية صارت تحث الحكومة السودانية على قبول الحلول الأممية ، فهنا يبدو أن الدبلوماسية الصينية أعطت ضمانا بالإقناع للحكومة السودانية ، بأن تطبيق الحلول الأممية لن يكون فيه إعتداء أو تهديد للإستقلالية و إستقلال السودان .

من ناحية العنصر الثالث (المساعدات الإنسانية):

الكلام الذي سنسوقه يفيد بأن مشاريع الإستثمارات الصينية في السودان وفي غيرها من دول القارة غالبا ما ترتبط بمشاريع أخرى موازية لتحسين الظروف المعيشية ،يقول ألدن : ارتبط بهذه الإستثمارات الصينية مشاريع تهدف إلى تحسين البنية التحتية و لاسيما الطرق و مرافق الموانىء ، مما زاد في جاذبية المشاريع الصينية[2].

نلاحظ خاصة أن هناك علاقة إيجابية بين شركات النفط الصينية بإعتبار أن لديها فائض مالي وبين المجتمعات المحلية في السودان خاصة وفي غيره .

---

[1] نفس المرجع ،ص9.

[2] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 25.

في الأخير فقد لعبت المعدات العسكرية و الدعم الدبلوماسي الصيني لحكومة الخرطوم في الحرب الأهلية مع الجنوب ، و الآن في منطقة دارفور دورا هاما في المحافظة على هذه العلاقة أي الشراكة الإقتصادية و النفطية خاصة [1].

ورغم ذلك (وهذا رأي غربي) فإن الدعم الصيني المفتوح لأنظمة منتقدة كالسودان و زيمبابوي وضع هذه الدول في المسار الخطأ ،المضاد للمجموعة الدولية المسؤولة وبذلك فإن بكين عارضت خطابها الرسمي حول التنمية السلمية التي ترفض التدخل في الشأن الداخلي [2].

[1] نفس المرجع ، ص65.

[2] Valérie niquet , **la stratégie africaine de la chine**,2e tesmestre, op cit .

المطلب الثالث : الإستثمارات الصينية في السودان .

تعتبر الاستثمارات التي قامت الصين في السودان عامل مهم في يارة وتطور العلاقات خاصة في مجال النفط والبنى التحتية.

عملت الصين على ان تكون السودان مورد نفطي فعال ،وهذا بإكتمال البنية التحتية التي تساعد على استكشاف النفط واستخراجه ، فقد قامت شركة البترول GNPOC بمد خط انبوب نفطي طوله 1610كلم وبسعة 200الف برميل في اليوم من حقول هجليج مربع (2) في ولاية كردفان التي كانت ذات بنية تحتية جدا وبهذا تكون قد ربطت الانتاج المحلي بالسوق العالمية .

في 1999 انتهى الصينيون من بناء مصفاة خرطوم وبدا التصدير ،كما ادخلت الصين في عام 2006 تطويرات لتوسعة المصفاة.

كما كان للصين دور فعال في انشاء انابيب لنقل البترول السوداني ومن ابرزها نجد :انبوب تصدير خام النفط السوداني بطول 1610 وسعته في بداية التشغيل كانت 250.000 برميل في اليوم وخط صادر المنتجات البترولية الخرطوم و بورتسودان بطول 741كلم خط انابيب الفولة الخرطوم ،حيث اعلن سفير السودان في بكين عام 2003 ان السودان والصين اتفقا على استثمار مليار دولار امريكي بناء خط انابيب نفط الفولة طوله 723كلم [1] وتوسيع مصفاة الخرطوم من 50 الف برميل في اليوم الى 100 الف برميل في اليوم[2] .

[1] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص 96-99.

[2] جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص71.

كما قامت بانشاء خط أنابيب سارجات هجليج بطول 172 كلم ، و تقوم بتنفيذه شركة (cpecc) الصينية و تبلغ السعة التصميمية القصوى لهذا المشروع 150 ألف برميل بمعدل إنتاج 80 ألف برميل.[1]

وقعت وزارة الطاقة والتعدين والشركة الوطنية الصينية(cnpc) على اتفاقيتين ،الاولى للتدريب النفطي وخصص له مبلغ 900 الف دولار امريكي والثانية لصندوق دعم مشاريع الخدمات الاجتماعية بولاية الخرطوم بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين الشركة الوطنية للبترول ،وخصص لها مليون دولار امريكي ، وقال وزير النفط السودان "ان السودان يتطلع الى بناء علاقات اقتصادية حقيقية مع دولة الصين"[2] .

كما قامت الصين يتطور حوض ملوط النفطي حيث شكلت الاستثمارات الصينية في هذا الحوض 47 % ،نجد cnpc بنسبة41 %و sinopec بنسبة 6 % ،انشاء محطات ضخ لتسخين النفط الخام في انابيب انشاء منشاءات لتجميع النفط من الآبار[3] .

تعتبر مؤسسة cnpc التي تساهم بأشكال مختلفة في التنمية الاجتماعية في المناطق التي تعمل فيها مسهمة في تطوير البنية التحتية والخدمات للسكان المحليين , فقد قامت مؤسسة cnpc بحفر عشرات من ابار المياه الصالحة للشرب كما مولت حفر وتجهيز اكثر من 30 بئر شرب في مربع6 مما ساهم بشكل كبير في حل مشكلة المياه النظيفة للسكان المحليين حول ذلك المربع .[4] وتشير اخر احصائيات المؤسسة بأنها حفرت وجهزت 170 بئر مياه لصالح السكان المحليين حول المربعات التي تعمل فيها وقد استفاد من هذه الخدمة اكثر من 300 ألف مواطن منهم 200ألف في منطقة الفولة وحدها.

[1] **مجلة النفط و الغاز** ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد 2005/03/06 ، ص 8-9.

[2] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص104.

[3] **مجلة النفط و الغاز** ، مرجع سابق ،ص 55.

[4] جعفر كرار أحمد ، مرجع سابق ، ص73.

كما اهتمت الصين بالقطاع الصحي فقامت ببناء عدد من المستشفيات مثل مستشفى الصداقة بالقرب من مصفاة الخرطوم وذلك على مساحة 2874 متر مربع ,ويعتبر مستشفى الصداقة من المستشفيات المتكاملة و الحدثية بتكلفة بلغت 1,02 مليون دولار امريكي ، وقد قامت المؤسسة بتسليم المستشفى عند اكتماله لوزارة الصحة السودانية ،كما ساهمت cnpc في بناء مستشفى الفولة ،وقدمت مساعدات مالية لبناء مستشفى هجليج وبلوج الى جانب اجهزة طبية.

كما اهتمت الصين بمشاريع خاصة بالبنية التحتية فيما يخص بناء جسور وطرق وسدود حيث قامت بالمشروع سد مروى بطول حوالي 11 كلم ويعمل في بناء هذا سد 2400 عامل صيني [1]. وثم اكتمال بنائه عام 2008 , وساهم في التنمية الزراعية والصناعية وحماية الأْراضي من أْثر القياضات.[2]

اضافة الى استثمارات الصين في قطاع الزراعة فيبلغ مجموع هذه الإستثمارات منذ عام 2002 حتى عام 2009 بلغت5982005 دولار امريكي. بعض الاستثمارات التي قامت بتنفيذها عام2010 وهي:

1/ مشروع روي فنق للدواجن.

2/ مزرعة تكسب للدواجن .

3/ مزرعة ان شينق المختلطة[3] .

4/ انشاء المركز الصيني الزراعي بالفاو بحيث تقوم الصين بتنفيذ المركز وتشغله لمدة 3 سنوات تتولى بعدها ادارة وتشغيل المركز للسودان على ان يقوم المركز بتدريب السودانيين والكوادر الزراعية.

---

[1] نفس المرجع ، ص73.

[2] محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص190.

[3] نفس المرجع ، ص 187.

أما فيما يخص استثمار الصيني في مجال الكهرباء ,هناك شراكة (hpe) التي مكنت البلاد من الاستفادة من الكهرباء المنتجة بالبلاد عبر الى مختلف المدن السودانية عن طريق ابراج الضغط الكهربائي العالي ، كما قامت الشراكة بالدخول في شراكة مع السودان في افتتاح المصنع السوداني الصيني للعدادات ، و الذي أتاح بيع الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء الى العداد مباشرة وبذلك يكون قد أسهم في تمزيق فاتورة استيراد العدادات .

صرح وكيل وزير وزارة المالية ان الصين مولت مطار الخرطوم الدولي الجديد بقيمة 700 مليون دولار وسكر النبيل الابيض ب 256 مليون دولار و اكملت بناء القصر الرئاسي الجديد بالخرطوم.[1]

هذا وقدتم التوقيع على عدد كبير من اتفاقات المشاريع المشتركة في كل من القطاعين العام والخاص, واهم تلك المشاريع هي:

1/ مصنع الادوية الذي تم انشائه يتعاون مشترك ،بين مؤسسة الامدادات الطبية السودانية وشركة شنغهاي للمستحضرات الصيدلانية الصينية .

2/ اتفاقية تقاسم الانتاج في اكتشاف النفط في أبو جابرة.

3/ اتفاقية استخراج الذهب في الولاية الشمالية وولاية النيل الازرق ،تم توقيعها بين الشركة الصينية للتعدين ومؤسسة البحوث الجيولوجية السودانية .[2]

---

[1] نفس المرجع ، ص195.

[2] نفس المرجع ، ص179.

المبحث الثالث : تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

سنقوم في هذا العنصر بتقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ، حيث قسمنا المبحث الى مطلبين ، المطلب الاول شمل الفرص المتاحة للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا من خلال تقديم المساعدات المالية و التنموية ، أما المطلب الثاني سيتناول التحديات التي تواجه الصين في افريقيا من حيث دعم الصين للنظم التسلطية و منافستها للشركات و الاقتصاديات الافريقية .

المطلب الأول : الفرص المتاحة للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

تشكل المساعدات المالية و الدبلوماسية إضافة الى المساعدات التي تقوم بها الصين في مجال التنمية للقارة الافريقية ، كوسيلة تنتهجها الصين في افريقيا .

- المساعدات المالية و الدبلوماسية

تقدم بكين المساعدات المالية دون ربطها بمسألة المشروطية السياسية والاقتصادية ،ودون مساءلتها في سبل صرفها كما تفعل القوى الاخرى ،مثلا الاتحاد الاوروبي الذي يربط مساعداته لدول القارة بمسائل احترام الحقوق الانسان ،الحكم الراشد والتنمية[1] ومساعدته تكون صغيرة وبطيئة التسليم اضافة التكاليف و المشروطية [2]كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية التي تعمل على عسكرت مساعداتها الافريقية اي ربطها بمسالة مكافحة الارهاب.[3]

---

1 سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

2 Olivier mbabia , op cit , p 116.

3 سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق.

فالدول الغربية وكذا المؤسسات المالية العلمية تتبنى برنامج المساعدات الثنائية التى تقدمها الى بعض الدول الافريقية ،والذي يحدث في مثل هذه الحالة وهو ان الدول الافريقية عموما تسعى للحصول على المعونة لاسباب اقتصادية بينما تقدم الدول الغربية هذه المعونات لاسباب سياسية ، وقد كشف تقرير " بيرسون " هذه الاعتبارات السياسة و الايديولوجية التي ترتبط ببرنامج المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الافريقية ،وخلص القول :" ان اغلب استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث لم يحرز ماكان متوقعا ان يحرزه "[1] .

برزت الصين ت بنموذجها المتمثل في المساعدات المالية والدبلوماسية كقوة حضارية تفصلها الانظمة الافريقية بجوهر عدم التدخل في ادارة الدولة ذات العلاقة (الشريكة)اضافة الى ان كل مساعداتها ليست مشروطة ،اي ليست مرتبطة شروط سياسية.

توسع في مساعدات المنح الدراسية ،ارسال بعثات طبية الغاء ديون الدولة الافقر ، دعم الشركات المحلية (2000-2003) 44% من الاعانات الصينية وجهت الى القارة .

تقدم الصين دعمها ومساعداتها للدول الافريقية دون اي اعتبارات سياسية ففي عام 2009 تم تصديق ب4000 منحة جامعية سنويا خلال 3اعوام ,واعلن صندوق التنمية الافريقي و دعمه مبلغ 5 مليار دولار من الجانب الصيني ،وتعهدت الصين بدخول المنتجات الافريقية الى السوق الصينية والمسموح دخولها بدون جمارك من 190 الى 400 سلعة [2].

تقدم الصين مساعدات مالية ودبلوماسية ،ما تتيح الى القارة الافريقية فرصا تساعدها في الاخذ كبديل الى المجموعات الدولية الاخرى كما انها تسهل عملية التغلغل والاستثمار الصيني داخل القارة السمراء.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمى ، **النزاعات في القترة الافريقية انكسار دائم أو انحسار مؤقت ؟** ،(د م ن) :دار الفجر للنشر و التوزيع ،2005 ،ص176.

[2] olivier mbabia , op cit , p57-58.

*المساعدات الصينية التنموية افريقيا

تمثل المساعدات التي تحصل عليها القارة الافريقية من الصين محفزة يساعد القارة فتشمل المساعدات مجالات البنة التحتية .

شكل الحضور الصيني في افريقيا فرصة لتحقيق التنمية ،فقد اعلن منتدى التعاون الصيني الافريقي بهدف ان يكون اطارا للتشاور الجماعي لتقوية العلاقات والتعاون بين الطرفين ولتحقيق الاهداف التنموية وفقا لإطار عملي ،قائمة شراكة من نوع جديد ،وطويلة الامد ،قائمة على الندية والمنفعة المتبادلة وتنفيذ خطط التنمية الشاملة في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية [1].

تمثل المساعدت الصينية 30% من القيمة الاجمالية لمشاريع البنية التحتية في افريقيا ،واستفادت قطاعات التعليم والصحة في افريقيا بشكل ملحوظ ، وكانت نيجيريا وغانا والسودان من اكبر متلقين للمساعدات الصينية في افريقيا ،وتتلقى الدول الثلاث مجتمعة حوالي 250 مليون دولار كمساعدات غالبيتها تذهب الى البنية التحتية [2]،بحيث قدمت الصين لإفريقيا قرضا بلغ قيمة 20 مليار دولار للفترة الممتدة من 2013 الى 2015 ،وساعدت على انشاء اكثر 1000 مشروع في البنية التحتية ،الزراعة التعليم والصحة ومجالات اخرى ،فهي مشاريع ساعدت على رفع مستويات المعيشة بافريقيا[3] .

اهتمت الصيني بقضايا التنمية البشرية ورفع القدرات فأعلنت عن استعدادها لتدريب 10 الف افريقي في مجالات مهنية مختلفة ،اضافة الى دعم المؤسسات التعليمية الافريقية ومراكز التعليم الفني والمهني ،قامت

---

[1] عادل محسن محمد أحمد ، **العلاقات الصينية –الافريقية** ،مرجع سابق .

[2] أسماء عبد الفتاح ،**لماذا أصبحت الصين أكبر مانح للمساعدات في افريقيا ؟** ،2016 ، في 2017/3/18 ،على 22:55 ، متحصل عليه من : http : //elbadil.com

[3] سعدة الصابري ،**إفريقيا قارتنا ؟** ، في 2017/03/19 ، على 23:30 ، متحصل عليه من :– www.m.c doulya.com/articles/2014/05/05

بإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية الى جانب المنح الجامعية وإرسال معلمين صينيين الى افريقيا ،إضافة الى بناء المدارس بالريف الافريقي ،وتنشيط التبادل الثقافي والخبرات بين الجامعات الصينية و الافريقية ،حيث قامت بانشاء 60 مشروع تعليمي بافريقيا و انشاء 6 معاهد لتعليم اللغة والثقافة الصينية [1].

لعل اهم القطاعات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الافريقية هو القطاع الصحي حيث اتبعت في هذا الاطار ما يمكن الاطلاق عليه ب"دبلوماسي الصحة مع الشراء افارقة ،من خلال القيام بعلاقات بين الاطباء الصينيين وملايين الافارقة العاديين وذلك من خلال الزيارات الصحية للزعماء الافارقة وتسهيل التبادل المنتظم الفرق التدريب الطبي وتزويد الدول الافريقية باجهزة طبية مجانية والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الامراض مثل :الملاريا فيروس نقص المناعة الايدز ،ففي عام 2002 اجرت وزارة الصحة دورة تدريبية عالمية في معالجة الملاريا في المناطق الاستوائية و شاركت فيها 30 طالب من 17 من افريقيا [2].

يمكن القول ان افريقيا لا تستطيع تحمل نفقات تنموية عالية ، لذا نجد الصين تقوم بمساعدات في مجال التنمية ، وتكون في متناول ورغبة القارة الافريقية من حيث الجودة والتكلفة .

[1] عادل محسن محمد أحمد ، مرجع سابق.

[2] سمير قط ، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا** ، مرجع سابق ،ص114-115.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا .

نجد الحضور الصيني في القارة الافريقية قد حقق فرص وايجابيات كانت نتاج للسياسة المتبعة من طرف الصين تجاه افريقيا ،الا انها توجه بعض التحديات من جراء هذا الحضور بحيث لا يمكن التغاظي عنه ،والممثلة في مساندة الصين لبعض النظم المستبدة في افريقيا ،وكذا منافسة ومزاحمة الشركات الصينية ومنتجاتها اقتصاديات القارة الافريقية .

* دعم الصين للنظم التسلطية في افريقيا (سياسيا):

ان دعم الصين لبعض الانظمة التسلطية في افريقيا خاصة دبلوماسيا ولدى هيئة الامم المتحدة شكل تحديا فعليا فقد طرح هذا الدعم انتقادات و شكوك كبيرة حول الاهداف الحقيقية للصين وراء هذا الدعم ،فنجد ان هناك من يعتبر ان الصين تدعم وتثبت هذه النظم في السلطة والتي يدورها تتيح للصين فرصة الاستثمار والتجارة مع البلدان الافريقية القارة الافريقية [1].

للقوى الكبرى الخارجية دور في موجة التحول الديمقراطي الراهنة في افريقيا ،فنظم القمع والاستبداد الافريقية ظلت تعتمد على دعم الحلفاء الدوليين فيما يخص الدعم المادي و اللوجستي اللازم لاستمرارها في السلطة .فالاوضاع الداخلية التي تحصل داخل القارة الافريقية من غياب تام للديمقراطية في غينيا الاستوائية والحرب الاثنية في السودان ،سرقة النفط من طرف النخب في انغولا ونيجيريا وتعتبرها الصين[2] والتي لها

[1] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق .

[2] سمير قط ، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا** ، مرجع سابق ،ص118.

دور في القارة السمراء على اعتبارها قوة خارجية بمثابة شؤون داخلية تخص القارة ،وان الصين تستند الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول [1].

تحرص الصين دائما على تطوير علاقاتها مع الدول العالم التزاما بروح المبادئ الخمسة للتعايش السلمي:

1 – احترام المتبادل للسيادة والوحدة الوطنية للدول .

2– عدم الاعتداء المتبادل .

3– عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

4– المساراة والمنفعة المتبادلة .

5– التعايش السلمي [2].

بالمقابل نجد هناك قلق ازاء دور الصين في القارة الافريقية فان اهداف الصين لا ترى فقط من زاوية واحدة تقتصر على تحركات الدول في افريقيا بل من خلال منظور اوسع متمثل في السياسات الاستراتيجية العالمية ،وكما اعلن مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونغرس الامريكي :

" تلعب الصين دورا متزايدا التأثير على القارة الافريقية وهناك خلق من ان الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الافارقة المستبدين ووضع يدها على الموارد الطبيعية الثمينة في افريقيا "[3].

[1] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 142.

[2] Mbay cisse , **la politique africaine de la chine** , http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm.

[3] كريس ألدن ، مرجع سابق ، ص 143.

فالصين لها دخل في الواقع التراجيدي في ازمة دارفور وهذا لعدم مرونتها للقضية عدم فهمها للقضية) ،انما فقط دعمت عمر البشير في رفضه الانطباع للحلول الدولية ،رغم ان الصين ممثل شخصي للشؤون الافريقية متفرع لقضية دافور ،عملت الصين على ضمان دور سياسي في جنوب السودان رعاية لمصالحها وضمان الحصول على البترول في حالة انفصال المنطقة (الجنوب) ،وان الصين هدمت الجهود الدولية وذلك الدخل في الازمة السودانية ادى تقديم الدور الافريقية الذي ترك المبادئ في يد الصين (الصين لا تتدخل في السياسة الا بقدر ما تحمي مصالحها المتعاهل عليها).

وفي سنة 2008 رئيس تشاد انفق قروضا من البنك العالمي في شؤون الدفاع لا الدراسة والصحة كما هو متفق عليه ،ومع هذا امتدحت الصين جهود تشاد في التنمية[1] .

معايير بيئة واجتماعية غائبة الشروط البيئية في انشغال البترول والغابات ليست دوما محترمة خاصة في الكونغو الديمقراطية ،استغلال عمال الكونغوليين في ظروف عمل سيئة ،بالاضافة الى عملية بيع الاسلحة للقارة ،اذ تحدث دون مراعاة للغاية من استعماله ،فالسلاح الصيني مرغوب فيه لتدني ثمنه وسهولة استعماله مثلا: السودان و زيمبابوي المدانتان عالميا تلجآن الى الصين التزود بالسلاح ،ففي ديسمبر 1990 اثيوبيا و اريتيريا كانتا على مقربة من الحرب مع ذلك كانت الصين تزودهما بالسلاح والامم المتحدة اثبتت وجود مدرعات من صنع صيني في السودان ،وكذلك اسلحة خفيفة وشاحنات تستعملها المليشيات المتقاتلة [2].

يمكن القول بان الصين لها دور سياسي فيما يخص دعم الانظمة التسلطية في القارة الافريقية ،وهذا ما يمنحها تحقيقا لمصالحها الاقتصادية ولكسب مؤيدين في المحافل الدولية .

---

[1] olivier mbabia , op cit , p80-.82

[2] Ipid , p65-71.

*منافسة الشركات الصينية و تأثيرها على اقتصاديات القارة الافريقية :

تتمثل التحديات التي تواجهها الصين في افريقيا في معارضة بعض جماعات المصالح لإغراق الاسواق الافريقية بالبضائع الصينية زهيدة الثمن مما يؤدي الى الاضرار بمصالحهم ،كما يؤدي الى تهديد الصناعات المحلية ، كما يؤدي هذا التحول من الاعتماد على الذات الى الاعتماد على الخارج [1].

فالصادرات الافريقية تخلق مناصب شغل في الصين لأنها خام ،حين صادرات الصين للقارة الافريقية يزداد تهديدها لاستقرار الاسواق وثبات العمالة (الوظائف) في القارة ،ثم هناك دفق غير مراقب العمالة الصينية و إضافة الى دفق من السلع يلغي قوة تواجد المنتجات الافريقية حسب آراء أمر خطير مضاد للطموح في التصنيع في القارة ،اي تدفق السلع منخفضة السعر والتجارة أضر بالصناعة والتجارة المحلية .

نجد دفق مصنوعات النسيج اضر بهذه الصناعة في افريقيا مثلا: في غانا كان القطاع في سنة 1977 يوضف 25000 وفي عام 2005 صار عدد العمال 3000عامل ،ونفس الامر حدث مع زامبيا .اما في 2003 دول جنوب الصحراء جلبت من الملابس الصينية ما يشكل 26%من وارداتها وهو رغم مهول[2] .

بهذا تقوم الصين بدراسة السوق الذي تسعى لدخوله ثم تنتج بعض السلع بأقل تكاليف ممكنة مثلما حصل في افريقيا فالسلع الصينية الرخيصة تلقى رواجا كبيرا في افريقيا التي تتناسب والقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن الافريقي[3] .

مما سبق يمكن القول ان ضخامة النشاط الصيني في القارة من حيث شموله لكل القطاعات بمثابة احتلال تسعى من خلاله الصين الى ضمان امداداتها النفطية وزيادة الاستثمار في القارة الافريقية .

---

[1] أمينة محسن عمر أحمد الزيات، مرجع سابق .

[2] Olivier mbabia ,op cit , p 54-55.

[3] سمير قط ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة تجاه افريقيا الاهداف الفرص و التحديات** ، مرجع سابق .

خلاصة الفصل :

- تلعب الأهمية الجيو استراتيجية للسودان دور مهم في السياسة الصينية من خلال ما تتمتع به السودان من موارد و ثروات طبيعة خاصة القطاع النفطي الذي يشكل العامل البارز في توجهات الصين نحو السودان .
- تعتبر الحاجة الملحة للصين في التزود بالنفط السوداني اهم هدف تسعى الصين لتحقيقه وفقا للمحدد الامني الذي تشهده السودان و امتلاكها للثروة النفطية الهائلة .
- تعتبر الفرص المتاحة للصين في افريقيا عاملا ايجابيا من حيث تقديم المساعدات المالية و الدبلوماسية إضافة للمشاريع التنموية التي تقوم بها الصين في السودان للنهوض بها ،الا أنها تواجه تحديات في تحقيق ذلك متمثلة في دعم النظم التسلطية و منافسات الشركات الصينية لاقتصاديات القارة الافريقية.

الخاتمة

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة ،وبعد تناولنا لموضوع البعد الإقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا وبالتركيز على السودان كدراسة حالة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تتحدد السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بالمحدد الإقتصادي الي أصبح هدفا تسعى من خلاله الصين للبروز كقوة عالمية في النظام الدولي و هذا من منطلق إقتصادي .
- تمتلك إفريقيا مقومات تتمثل في الموارد و الثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة في النسبة للسياسات العالمية ،فأضحت إفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تمتلكه من مقومات.
- تشكل التجربة التنموية الصينية و الاصلاحات الاقتصادية عاملين مهمين في زيادة قوة الصين و تعاظم دورها في مختلف القطاعات و التوجه نحو الخارج لتحقيق مكانة في الساحة الدولية .
- تتبنى الصين في سياستها الخارجية القوة الناعمة التي تتحقق بوجود مبادلات تجارية و ثقافية تكتسب من خلالها طابع المرونة و بعيدا عن السياسات القسرية و التهديد باستخدام القوة التي تركز عليها الدول الغربية .
- تعتبر المكانة التي تحتلها إفريقيا للسياسة الخارجية الصينية ،مرتبطة في المقام الأول بالجانب الإقتصادي فالدور الذي تلعبه الصين في زيادة و تنامي نفوذها الإقتصادي و البروز في الساحة الدولية ،جعلتها تنطلق من منطلق تحقيق علاقات إقتصادية صينية إفريقية .
- تمثل العلاقات التي تربط بين الصين و القارة الافريقية دافع في زيادة الاعتماد المتبادل ما يحقق مصلحة كلا الطرفين بطبيعة تفاعلية .
- تسعى السياسة الخارجية الصينية من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الافريقية للتموقع الاقصادي و كشريك تجاري ، في ظل المنافسة التي تواجهها من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي ،على اعتبار ان المنافسين يسعون الى استغلال مصادر النفط و التموقع في القارة الافريقية .

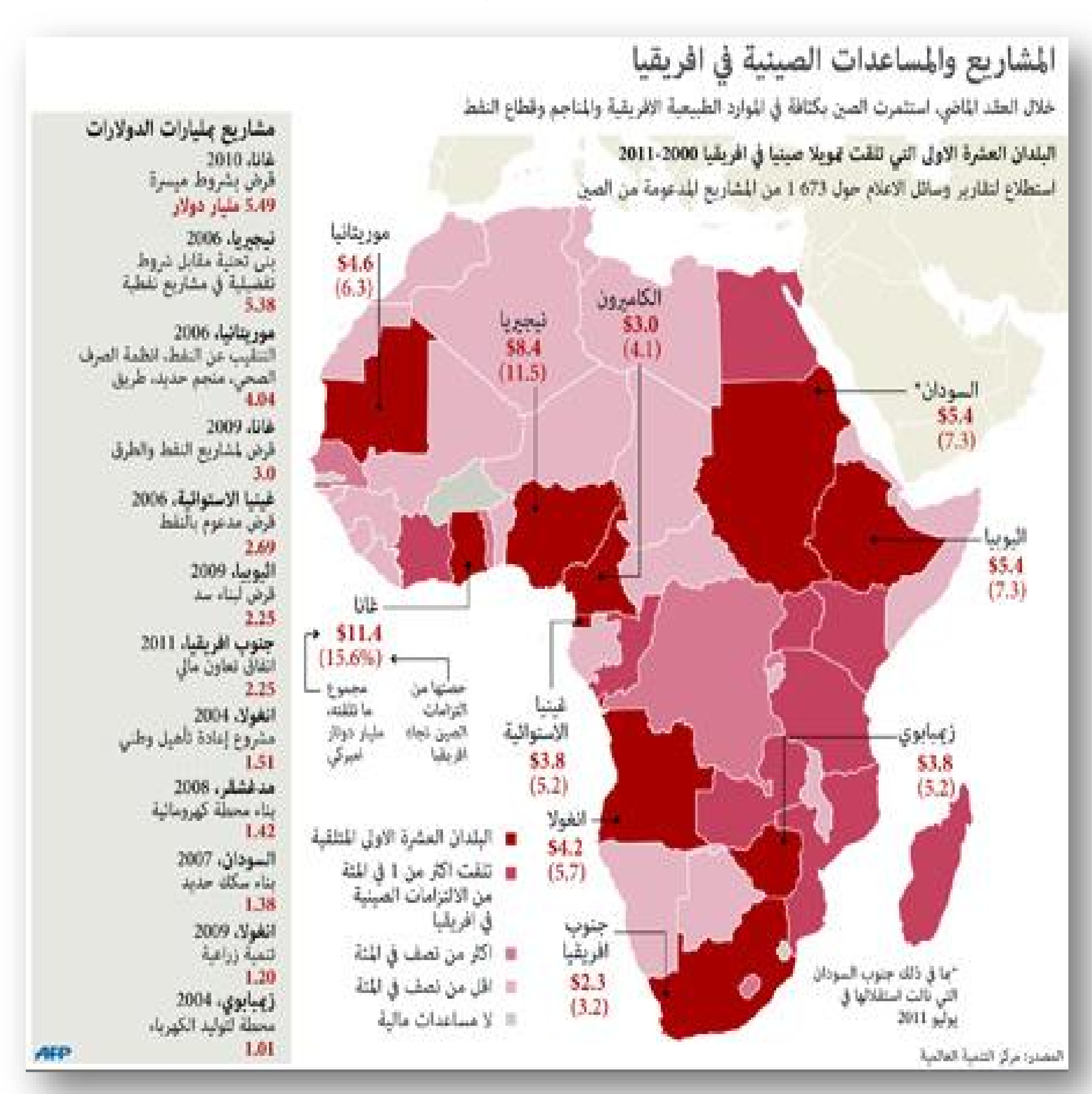
الخاتمة :

- تعتبر أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا محرك أساسي من حيث(تأمين مصادر النفط و سياسة تنويع المعادن و البحث عن السوق زيادة الى كسب التأييد الدبلوماسي للدول الإفريقية في عدة قضايا في المحافل الدولية ، ومسألة تايوان ، والسعي وراء نظام متعدد الأقطاب) في توجه الصين نحو إفريقيا .
- إستفادت الصين من الدعم الدبلوماسي لمجموعة من الدول الإفريقية في المحافل الدولية ، نجدها في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة ، كما أن طموحات الصين في نظام متعدد الأقطاب و تكون هي أحد أقطابه جعلها تتوجه نحو القارة الإفريقية باعتبارها من أهم مناطق نفوذ الدول الغربية .
- تعد الأدوات التي إعتمدت عليها السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا خدمتها لأهدافها التي تسعى إليها في القارة الإفريقية ، وهذا وفقا لطبيعة ما هو موجود بما ان الصين تسعى لتحقيق قوة اقتصادية و منافسة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي فهي تنتهج سياسة سلمية دبلوماسية تقودها في تحقيق ذلك.
- تشكل الاستثمارات الصينية في افريقيا و المبادلات التجارية مظهر لزيادة دعم العلاقات بين الطرفين ،ما يحقق المصلحة و المنفعة المتبادلة .
- توجه الصين سياستها تجاه السودان للأهمية التي يتمتع بها النفط السوداني و كذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله السودان بالنسبة للصين ، ما يعطيها سهولة الامدادات النفطية فحاجة الصين الملحة للطاقة جعلتها تستورد النفط السوداني ، بحيث ان السودان من اهم المناطق المستهدفة في افريقيا من قبل الصين .

الخاتمة :

- في الاخير يمكن القول ان السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا شكلت فرصا للقارة من خلال المساعدات المالية و الدبلوماسية ،إضافة الى المساعدات التنموية التي تخص البنى التحتية ،فالصين دعمت جميع القطاعات و ساهمت في تحسين الوضع بها ما اعطى للصين فرصة لتظهر كبديل للمجموعات الدولية الاخرى ،هذا لتكون المنفعة متبادلة و طويلة المد لتنفيذ الخطط التنموية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية .
- كما شكلت السياسة الصينية تحديات على القارة الافريقية فالدعم الصيني للنظم التسلطية في افريقيا يعود عليها بالسلب ،فهذا يعني تكريس الظلم و الاستبداد و الفساد السياسي ما ينتج عنه تهديدا للأفارقة كظاهرة الارهاب ،و نجد أيضا المنافسة الاقتصادية التي تعاني منها القارة السمراء من خلال دخول الشركات الصينية للسوق الافريقية ،والاغراءات التي تمارسها من نقص و انخفاض الاسعار و العمالة الصينية ، فهذا يشكل تهديد اقتصادي للشركات و العمالة الافريقية .

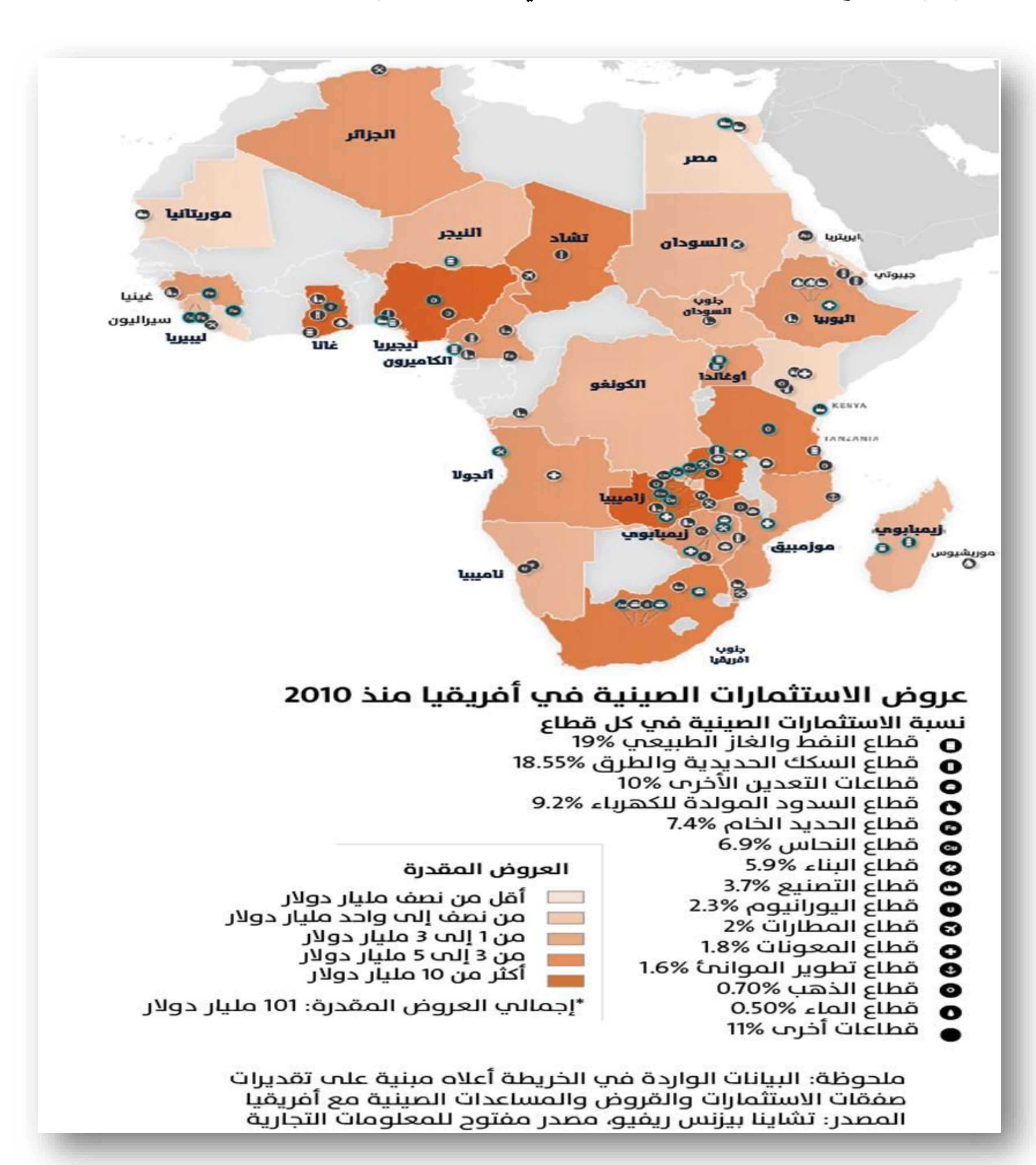
(الملحق رقم 01) : يوضح المشاريع و المساعدات الصينية في افريقيا.



المصدر: مركز التنمية العالمية.

الملاحق :

(الملحق رقم 2): يوضح عروض الاستثمارات الصينية في افريقيا منذ عام 2010.



المصدر : تشاينا بيزنس ريفيو

المـلاحق :

(الملحق رقم 03) يوضح : خريطة السودان بعد الانفصال .



المصدر : السودان ... معلومات أساسية .

الملاحق :

(الملحق رقم 04) يوضح : مناطق اكتشاف النفط في السودان.



المصدر: drilling into international

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

1. الكتب :

1. ألدن كريس ، **الصين في افريقيا شريك أم منافس ؟** ،تر : عثمان الجبالي المثلوثي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ،2009.
2. بخيت حيدر نعمة ، **سياسات الاستقرار الاقتصادي (في مصر و الصين و الوم أ)** ،الأردن :دار آمنة ،2014 .
3. بن نبي مالك ، **شروط النهضة** ، تر :عمر مسقاوي ،عيد الصبور شاهين ،ط3 ،بيروت:دار الفكر ، 1969.
4. بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحليل** ،الجزائر :دار هومة ،2012.
5. جازفنيان جون، **التكالب على نفط إفريقيا** ، تر: أحمد محمود ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ،2013.
6. جنس لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر : محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سليم ، الرياض :عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989.
7. الجوهري يسري عبد الرزاق ، **جمهورية السودان** ،بيروت :دار الطلبة للعرب ، 1969 .
8. حتى ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ،1985.
9. حقي سعد توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط5 ، بغداد : المكتبة الوطنية القانونية ،2010.
10. حمدي عبد الرحمان ، **افريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل ؟** ، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2007.

11. حمدي عبد العزيز ،**التجربة الصينية :دراسة أبعادها الايديولوجية و التاريخية و الاقتصادية** ، القاهرة : أم القرى ،1997.

12. رزيق المخادمي عبد القادر ، **النزاعات في القترة الافريقية انكسار دائم أو انحسار مؤقت ؟** ،(د م ن) :دار الفجر للنشر و التوزيع ،2005.

13. سعودي محمد عبد الغني ، **قضايا إفريقيا** ، الكويت :عالم المعرفة ،1980.

14. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ،القاهرة : مكتبة النهضة المصرية،1998.

15. ـــــــ.ـــــــ ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2002.

16. صبري مقلد إسماعيل ، **نظريات السياسة الدولية** ، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1987.

17. ـــــــ.ـــــــ ، **العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الاصول و النظريات** ،القاهرة : المكتبة الاكاديمية ،1991.

18. طرابيش جورج، **معجم الفلاسفة**، بيروت :دار الطليعة ،1987.

19. عادل حسن محمد أحمد ، **مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان و الصين** ،الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2010 .

20. عبد الحق محمود، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية الدولية** ، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر ،1994.

21. عبد الستار لبيب ، **أحداث القرن العشرين** ، بيروت : دار المشرق ،1977 .

22. غارودي روجيه، **نداء الى الاحياء** ، تر: ذوقان قرقوط ، سوريا :دار دمشق ، 1981

23. الفراوي نزار ، **الثقافة و القوة الناعمة ،حروب الأفكار في السياسة الخارجية** ، (د ب ن) :مركز برق للابحاث والدراسات ، 2016.

24. قسم الدراسات و الأبحاث في الأكاديمية ، **السياسة الخارجية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ،كلية القانون و السياسة ،2007-2008.

25. لعلو فتح الله ، **الاقتصاد السياسي** ،ط2، بيروت :دار الحداثة ، 1982.

26. لافون روبرت ، **التنمية الاقتصادية** ، تر :نادية خيري ،القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، 1978.

27. لومون فرنسوار ،**الإقتصاد الصيني** ،تر: صباح كعدان ،دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ،2010.

28. محمود الاقداحي هشام ، **السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية** ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2012.

29. مصباح زايد عبد الله ، **السياسة الخارجية** ، مالطا : منشورات elga ،1994 .

30. ميرل مارسيل ، **السياسة الخارجية** ، تر : خضر خضر ،جريس برس ،بيروت: سلسلة أفاق دولية ، (د س ن).

31. ناي جوزيف، **القوة ناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ، تر: محمد توفيق البجيرمي ، السعودية : العكبيان للنشر ، 2007.

32. نصر مهنا محمد ، **تطور السياسات العالمية و الإستراتيجية القومية** ، الإسكندرية : الكتب الجامعي الحديث ، 2007.

33. النعيمي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011 .

34. هوفر أدغار ، **النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي** ، تر : عزت عيسى غوراني ، بيروت :دار الآفاق الجديدة ،1974.

2. الدوريات :

1. ابراهيم صلاح محمد ، **التحديات و المهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال** ، مجلة النيل الابيض للدراسات و البحوث ، العدد الثالث ، مارس 2014.

2. ابو زيد محمد ،**تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 44 ،2012.

3. إلياس سابا ،**الازمة المالية العالمية ،أسبابها و انعكاساتها** ،المستقبل العربي ، العدد 360،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية.

4. تقرير السودان ، **الاسلحة و النفط و دارفور تطور العلاقات بين الصين و السودان** ،العدد7 ،2007.

5. حجاج أحمد ، **الصين تعيد اكتشاف افريقيا** ، السياسة الدولية ، العدد163.

6. حسين سوسن ،**هونغ كونغ بعد العودة** ،السياسة الدولية ، العدد ،130 ،أكتوبر1997.

7. حنفي عبد العظيم ، منشور في سودانيل ، 2009.

8. الرمضاني مازن إسماعيل ، **في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي** ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد الثاني ، 1979.

9. الشيخ طارق عادل ، السياسة الدولية ، عدد افريل 2007 ، مجلد 39

10. صالح عبد الكريم ، الحوار المتمدن ، عدد 2011/11/25.

11. عوني مالك ، **السياقات الغالبة:الصعود الصيني الى اللاقطبية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد207،2017.

12. **مجلة النفط و الغاز** ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد 2005/03/06.

كرار جعفر أحمد ، **العلاقات السودانية الصينية (1956-2011)** ،المستقبل العربي.

13. **مجلة افريقيا قارتنا** ، عدد مايو 2013

14. **مجلة العربي** ، جوان 1985.

15. **مجلة الفيصل**، العدد 93.

16. **مجلة النفط و الغاز** ، المؤسسة السودانية للنفط ، العدد 2005/03/06.

3. دراسات غير منشورة :

1. حداد شفيعة ، **الحضور الصيني في افريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس في السودان نموذجا** ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق ،2014) ، pdf

2. الحيصة منصور فالح إسماعيل ، "**الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)** "، مذكرة ماجستير:(جامعة مؤتة الأردن،قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،2009).

3. ريحان محمد عطية محمد ،" **التجربة الاقتصادية الصينية و تحدياتها المستقبلية** "،مذكرة ماجستير: (جامعة الأزهر غزة ،كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم الاقتصاد ،2012)

4. عقابي خميسة ، "**النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**"،**مذكرة ماجستير:** (جامعة محمد خيضر بسكرة ،الكلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة ،تخصص علاقات دولية واستراتيجية 2014.2015)

5. عودة ابراهيم يوسف حمادة ، "**الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي – الاسرائيلي** " ، مذكرة ماجستير : (جامعة النجاح فلسطين ، كلية الدراسات العليا ،2014).

6. قط سمير ، "**الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا**"، مذكرة ماجستير : (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ،و إستراتيجية،2007-2008).

7. محمد عوض الكريم محمد الشيخ علي ، **تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان و الصين (1990-2013)** ، أطروحة دكتوراه : (جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2015).

4. المحاضرات :

1. كحول وحيدة ، **ماهية الاستراتيجة** ، محاضرة القيت على طلبة الاولى ماستر علاقات دولية و استراتيجية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، قاعة 5 ،2015/10/23 ، 90:40.

5. مقالات :

1. عادل حسن محمد أحمد ، **العلاقات الصينية – الإفريقية** ، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية و الأمنية ،2015.

2. عديلة محمد الطاهر ، **الجدل الليبرالي الواقعي حول الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي** ، العدد 15، دفاتر السياسة و القانون ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2016.

3. قط سمير ، **الاستراتيجية الصينية الجديدة الاهداف الفرص و التحديات** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.

4. كرار جعفر أحمد ، **التعاون الصيني السوداني في قطاع النفط النشأة و التطور ...الفرص و التحديات** ، دراسة تحليلية.

5. المحسن عبد الكريم صالح ، **العلاقات الصينية الافريقية روابط الجنوب الجنوب و العولمة البديلة** ،كتابات ،2011،PDF.

6. محسن عمر أحمد أمينة ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا 1991-2015** ، المركز الديموقراطي العربي ، موسوعة .

7. اليحياوي يحي ،**الصين في افريقيا :بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال** ،مركز الجزيرة للدراسات ،2015.

6. موقع إلكترونية :

1. إبراهيم أحمد ، **البترول في السودان** ، 2011، في 2017/03/17، على 19:19 ، متحصل عليه من :http://ar-ar.fcb.com/nots/egy-press/205040996209801

2. أحمد محمد آدم ،**الآثار السياسية المترتبة على انفصال جنوب السودان** ، في 2017/02/13 ، على 17:08 ، متحصل عليه من :

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t-693734

3. **من % من احتياطي النفط في العالم ،و يمكنه إنتاج 25%**3. أسامة البلال ، **السودان يمتلك 16 سلة الغذاء العالم** ، في 2017/03/22 ،على 17:02 ، متحصل عليه من :

http://sudaneseonline.com/cg- bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=310&msg=1286558541&rn=26

4. اسماعيل عاصم ، **تعثر السودان في سداد الديون الصينية يهدد مئات المشاريع** ،2016/12/4، في 2017/03/13،على 18:07 ، متحصل عليه من :

www.alaraby.co.uk/economey

5. تركماني عبد الله ، **التنمية في افريقيا المعوقات و آفاق المستقبل**،الحوار المتمدن ،العدد2818، 2009، 2017/03/19، 30/11،متحصل عليه من :
www.ahewar.org.debat .show.art.asp ?aid-190298.

6. جريديني مايا ، **كيف تحول إقتصاد الصين الى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟** ، 2017/03/28، على 10.00 ، متحصل عليه من :
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/html

7. حمودي عبد الكريم ، **الصين تغزو افريقيا اقتصاديا** ، في 2017/03/02 ، على 11:22 ، متحصل عليه من :http://klj.online/z2evmv

8. رأفت أحمد ، العطيفي سليمان ، **إنطلاق قمة منتدى التعاون الافريقي الصيني بجوهانسبورج** ، في 2017/02/03،على 10.00 ، متحصل عليه من :www.vetogate .com /1935116

9. رسلان هانىء ،**إستخراج النفط في السودان و آثاره الهيكلية على المستووين الاقتصادي و السياسي**،2009 ،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام ، في 2017/03/19 ، على 19:45 ، متحصل عليه من: www.sudanile.com

10. . رمضان باهر ، **الصين و نزاعات بحر الصين الجنوبي و الشرقي** ،في 2017/04/03 ،08:03، متحصل عليه من : www.academia.edu.pdf

11. رملي فياض حمزة ، **أدبيات النفط السوداني** ، **جوان2010** ، في 2017/03/12 ،على 19:08 ، متحصل عليه من :www.ibtesamah.com/showtheread-t-203081.html

12. **الازمة المالية و تأثيرها على الامن** ، مجلة الناتو ،2017/03/30، على 14:40، متحصل عليه من: www.nato.int/docu/2009/finacial crissis chinas/ar/index.html.

13. زودة رمزي ،**افريقيا لعنة الثروة** ،بوست 2015، في 2017/03/23 ،على 12:15 ،متحصل عليه من :www.nonpost.org

14. سالم محمد عدنان ،**إصلاح مجلس الامن ...كيف و متى ؟ الدول دائمة العضوية في مجلس الامن هي أكبر مصدري السلاح في العالم** ، مدونة 2017، في 2017/3/25، على 18:30 ، متحصل عليه من : wwwta3yeer.com/20/3/2017

15. **السودان ...معلومات أساسية** ، في 2017/02/14 ، على 21:10 ،متحصل عليه من : www.aljazeera.net

16. السيد علاء الدين ،**افريقيا ثروات بلا حدود وسياسة** ،ساسة 2014post ، 217/03/03 ،على 15:30 ،متحصل عليه من https://www.SASpost .com/aimazing.resouces-in-africa

17. الصابري سعدة ،**إفريقيا قارتنا ؟** ، في 2017/03/19 ، على 23:30 ، متحصل عليه من www.m.c-doulya.com/articles/2014/05/05:

18.عباس أشواق، **السياسة الخارجية و الحوار المتمدن** ، العدد 1991، في 2016/11/12 ،على 15:30 ،متحصل عليه من : http:// www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid

19. عباس حسين ، **الاستثمارات الصينية بإفريقيا من تنمية الموارد البشرية الى تشييد الطرق و المصانع** ، الاناظول ، تقرير 2014/05/27 ، في 2017/03/12 ، على 08:11 ،متحصل عليه من : http://ar.harberler .com/arabic.news-454145

20. عبد الفتاح أسماء ،**لماذا أصبحت الصين أكبر مانح للمساعدات في افريقيا ؟** ،2016 ، في 2017/3/18 ،على 22:55 ، متحصل عليه من : http : //www.elbadil.com

21. عبد الفتاح ياسر ،**دور النفط في الاستراتيجية الامريكية في افريقي** ،2014 ، في 2017/04/12،على 2017/10/12،متحصل عليه من : www.alukah .net

22. عمر الخطيب جهاد ، **العلاقات الامريكية آفاق الصراع و التعاون 2008-2015**، 2017/03/25 ، على 20:00 ، متحصل عليه : www.democraticac.de/ ?p-32724

23. مردان باهر ،**العلاقات الصينية ،الافريقية** ،بكين 2014، 2017/02/27 ،على 09:00 ،متحصل عليه من:

httpsM//drve.googl.com/file/d/ob96p9ok3uotanRSLTFovDVoou u/view.pdf

24. 149 مليار دولار ، **حجم التجارة بين الصين و دول افريقيا خلال 2016** ،بيكين أ-ش-أ ،في22 /02/ 2017 ،على 21:31 ، متحصل عليه من : www.youm7.com

25. **نمو الصادرات الصينية بأسرع وتيرة منذ 2015**، الايام اليومية سياسية مستقلة ،2017، 2017/04/24،على 18:30، متحصل عليه من:

http://www.al-ayyam.ps/ar.page.php ?id :11fe51b6y301879734y11fe51b6.

26. وزارة الخارجية جمهورية السودان ، **العلاقات السودانية الصينية** ، في 2017/04/18، على 06:50،متحصل عليه من :

http://mofa.gov.sd/new/more.php?main_id=9&sub_id=39&id=311

ثانيا : باللغة الاجنبية :

I. باللغة الفرنسية :

1.les livres :

1. facono Genevieve **, gestion des ressources humaines**, alger : casbah edition ,2004
2. Gaillard Glaude, **Economie et droit du developpement**, alger : sned , 1982.
3. Glinka, **Chimie Gènèral** , moscou tome 2 edition mir, 1987.
4. kherad Rahim , **Le non olignement**, alger, opu,1983.
5. Larousse ,2000
6. Le million ,**Encyclopediede tous les pays du morde** ,paris :grang bateliere,1972.
7. Marx, **Contribution à la critique de l’économie politique** , moscou : edition du progrés ,1975.
8. Mbabia Olivier **, la chine en afrique,**paris :ellipses,2012.
9. . Salih M.A.Mohamed ,**Sino-african ,european relation :an african perspective** , bejing ,cass,2006.

2. Les périodique :

1. Anne laure delatte ,**A L’avant-garde du libéralisme** ," le monde diplomatique" , juillet 2007.
2. Delphine lecoutre **, l’afrique et la réforme des nations unies,** "le mond de diplomatique" ,juillet , 2005.
3. Hachatte Aout l’univers,vol3, 1971.
4. Ignacio ramont , **Chine,mégapuissance** ," le monde diplomatique" ,aout 2004.
5. Le courrier,unesco, nov,1986.

6. Mark O’neil, **De la couronne à la republique populaire** , "le monde diplomatique" , juillet 2007.

3 . Sites web

1. Benzéral David , Publié le 14/02/2016.
2. Champnnier Jean raphael , **l’emreinte chinoise en afrique ,** : http//www dial prd FR/dial-publications/stateco/PDF/ 100/100/17 PDF.
3. China Analysis, octobre 2005, http://www.centreasia.eu/publication/china-analysis-n1-septembre-octobre-2005.
4. **Forum sur la coopération sino-africaine,plan d’action de pékin 2007-2009** ,novembre 2006 , http://www.focac.org/fra/zxxx/t280374.htm .
5. Larousse ,république du soudan .www.larousse.fr/encyclopedie/soudan/144915.
6. Mbay cisse , **la politique africaine de la chine** , http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm.
7. Nessi gelien **,l’afrique,nouveau terrain de ha chasse de la chine**, www.cybers copie.info/pages/art-decript/art42-decypt.html..
8. Niquet Valérie,**la stratégie africaine de la chine** , article publié initialement dans politique étrangére,2006, www.diplomatie .gouv.fr.pdf
9. **———.———** , **la stratégie africaine de la chine** , 2e, trimestre , 2006 http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0805-Niquet-ANG.
10. **——.———**, **institut des relations internationales et strategiques** ,nov 2003, http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2014/11/2003_regionale.pdf

II. باللغة الانجليزية :

1.Books :

1. king Kenneth , **The beijing china –africa sunmit of2006** ,the new implementation of aid to education , beijin , cass ,2006.

2. Ney.j.s , **soft power the means to success in worldpolitics** ,new York: public affairs , ny.

3. Resenau J.n, **comparing foreign policies:theories findings and methods**, new York : sage publications , 1974.

4. Roche J.j., **théories des relations internationales** **,**pari :contchrestien,2004,p72**.**

5. Sapapp Daniel ,**comtemporary internaional relations : frameworks for interstanding**, new yourk : macrnillan college publishing company,1994.

6. Ying fan**, soft power of attraction OR confusion?** , England: brunel business school ,2008.

2. **The Journals** :

1. Mckeown adam ,"**conceptualizing chinese diaporas1842to1949"**, journal of asian studies , vol58,n2,1999.

2. Taylor Ian , "**china's foriegn to wards africa in thh 1990s"**, the journal of modern african studies , vol36 ,n3, 1998.

1. فهرس المخططات

2. فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى تبيان اهمية القارة الافريقية والمكانة التي تحتلها كمنطقة اقتصادية مهمة في توجهات السياسية الخارجية الصينية وهذه السياسة حققت نمو في السنوات الاخيرة في افريقيا وفي الساحة الدولية ككل لذا حاولنا في البداية التركيز على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة الصين الخارجية حيث توصلت الى ان الثنائية المتكونة من القوة الناعمة والاعتماد المتبادل هو الاطار الذي يفسر طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا .

سعدت بعدها الدراسية لابراز طبيعية السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقية من خلال اهم اهداف الصين تجاه القارة الافريقية ،ثم ركزنا على المحدد الاقتصادي لهذه السياسة باعتباره هو العامل الاساسي في الدراسة بعدها ركزنا على الوسائل المتبعة في تنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ولنصل بعدها للاستثمارات والمبادلات التجارية المحققة بين كل الطرفين.

كما سعت بعدها الدراسة الى التطرف لمكانة السودان في السياسة الخارجية الصينية من خلال ما تتمتع به من موقع استراتيجي ونقط ذو اهمية بالنسبة لها لنصل للعلاقات التي تربط الطرقتين وثم ركزنا على ابعاد السياسية الخارجية الصينية تجاه السودان.

في الاخير فان النتائج المتواصل اليها في البحث ان السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا قد اعطت فرصا للقارة تتمثل في المساعدات المالية والتنموية في القارة ، الا انها واجهت تحديات تمثلت في دعم النظم التسلطية ومنافسة الشركات الصينية لاقتصاديات القارة الافريقية.

Résumé :

Cette étude est dans le but l'importance du continent africain que s'occupe une grande plas comme une région économique , plusieurs pays ont essayé de prendre en considération l'Afrique ,comme un externe a réalisé un devloppement remarquable surtout dans les derniéres années soit au niveau africain ou mondial.

Au début , nous avons éssayé de se baser sur les approches théoriques qui expliquent la stratégie chinoise externe ,et nous avons abouti à dire que la nature de cette stratégie est concentrée sur la force fournissante et l'échange économique.

En plus , nous avons essayé à partir de cette étude de montrer la nature de la stratégie chinoise externe vis-à-vis le continent africain ,cela ne devient qu'à partir de grand but de la chine dans l'afrique , nous sommes basé sur le facteur économique car il est un important élément dans cette étude.

En outre centre d'interét est les outils utilisés à réaliser cette stratégie puis les exploitation et les échanges commerciaux éffectués entre les deux parts.
cette étude montre aussi la place qui s'occupe soudan dans la stratégie chinoise externe (la situation stratégique le petrol ...) sans oublier les buts de cette stratégie envers la soudan.

Dernierement les résultats de cette étude montrent que cette stratégie chinoise a fait ouvrir de grande portes et donner des chans pour l'afrique (aides financiéres...) mais il ya certains affrontements tels que la concurrence des sociétés chinoises aux économique du continent africain.